المركز الوطني للدراسات والبحث

في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

المجتمع الجزائري عشية الاحتلال الفرنسي

سلسلة المشاريع الوطنية للبحث

المركز الوطني للدراسات والبحث

في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

المجتمع الجزائري عشية الاحتلال الفرنسي

رئيس المشروع

أ.د أرزقي شويتام

الأعضاء

أ. رقية شارف

أ. كريم مقنوش

سلسلة المشاريع الوطنية للبحث

تصدير بقلم معالي الوزير

السيد الطيب زيتوني

إنّه لمن دواعي الفخر والاعتزاز، أن أدبّج هذه السلسلة الجديدة من المشاريع الوطنية للبحث، ضمن منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، والتي تميّزت كسابقاتها بمادة علمية قيّمة ودراسات فكرية مفيدة وأبحاث رصينة ستساهم في إثراء المكتبة الوطنية، وتفتح آفاق أرحب في مسعى الإحاطة بالتاريخ الوطني.

إنّ مسألة كتابة التاريخ الوطني ستظل تحتل حيزا متزايدا من اهتمام الدولة، وقد أصبحت منذ سنوات عديدة على رأس الأولويات التي تخصّها ببرامج مختلفة وبتسخير كافة الإمكانيات والظروف لتوثيق المعارف التاريخية وتنويع أوعية نقلها ضمانا للتواصل بين الأجيال لصون وديعة الشهداء الأبرار وحفظ أمانتهم.

وفي هذا الإطار، ووعيًا بالأهمية الحيوية التي يكتسيها التاريخ في حياة الأمم والشعوب، باشرت وزارة المجاهدين بتعليمات سامية من

فخامة رئيس الجمهورية، المجاهد عبد العزيز بوتفليقة، تشجيع الباحثين والمؤرخين والأساتذة الجامعيين للقيام بدراسات وأبحاث حول تاريخ المقاومة والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ومنها الدراسات التي تدخل ضمن إطار سلسلة المشاريع الوطنية للبحث.

وباعتبار أن كتابة تاريخنا الوطني يجب أن تكون مواكبة معنى ومبنى لنضالات الشعب الجزائري وتضحياته الجسام في سبيل الحرية والانعتاق، وهي مهمّة حسّاسة تنطوي على أبعاد استراتيجية وسيادية تهدف إلى تنقية الكتابات التاريخية من رواسب المدرسة الكولونيالية ومضامينها المشوهة، فكتابة التاريخ كما قال فخامة رئيس الجمهورية المجاهد عبد العزيز بوتفليقة "أمر جاد.. وذلك لأهميته فلابد أن تُتعهّدَ هذه الكتابة بما تستلزم من جدّ وخبرة علمية حتى يصبح لنا تاريخ لا غبار عليه، يضيء طريقنا نحو المستقبل، ويذكّرنا دائما بماضينا لكي نستخلص منه العبر والدروس فننتقي الصالح والمفيد".

إنّ نشر المعرفة التاريخية رسالة عظيمة وغاية نبيلة أنيطت بمؤسسة المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، رسالة تتطلب تظافر جهود الجميع من وصاية وإدارة المؤسسة وباحثين وأساتذة مختصين لبلوغ المرام وهي جهود في الحقيقة نراها تتعزّز وتتجسد من يوم لآخر من خلال إصدار هذه السلسلة

الجديدة من المشاريع الوطنية للبحث العلمي التي تناولت في طياتها قضايا تاريخية عديدة تمّت معالجتها من طرف باحثين من مختلف جامعات الوطن يُشهد لهم بالكفاءة والتقيّد الصارم بالمنهجية العلمية التي حرصنا لأن تكون هي مرتكز هذه الأعمال لإفادة أجيالنا بالمعرفة التاريخية الحقيقية حول رصيد أمتّها ومآثر شعبها الذي زكّى تاريخه بتضحيات عظيمة في الأنفس والنفائس.

وبمناسبة صدور هذه السلسلة الجديدة من المشاريع الوطنية للبحث، لا يسعني إلاّ أن أثمن كلّ المبادرات والمجهودات التي تقوم بها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لمرافقتنا في مواصلة إنجاز البحوث والدراسات حول تاريخنا الوطني، بما من شأنه تعميق الشعور بالاعتزاز بركائز هويتنا الوطنية وتحصينها، والشكر موصول إلى كل الباحثين والمؤرخين الذين ساهموا في هذه المشاريع وأثني على جهودهم الهادفة لتدوين وتوثيق إسهامات الشعب الجزائري عبر التاريخ وتدوين مورثنا التاريخي والثقافي.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير الجزائر وعزّتها وكرامتها.

وزير المجاهدين الطيب زيتوني

تقديم بقلم مدير المركز

التاريخ هو الأمم وحضارتها والشعوب وثقافتها، وهو أيضا معرفة الماضي لتقويم الحاضر وبتقويم الحاضر نبني المستقبل.

بهذه الرؤى والمعنى السامي للتاريخ دأب المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 منذ تأسيسه على إيلاء الأولوية الكاملة لمشروع الحفاظ على الذاكرة الوطنية ضمن استراتيجية متكاملة تعمل في آن واحد على استغلال الأوعية والوسائل التكنولوجية في عملية الحفاظ والتبليغ للذاكرة التاريخية وفي نفس الوقت استغلال المادة الخام والوثائق الأرشيفية كانت أو شهادات حيّة في تدوين التاريخ الوطني بمنهجية علمية أكاديمية لاسيما ما تعلق بالمقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة التحرير المظفرة.

في هذا السياق يتشرّف المركز الوطني بإصدار المجموعة الثانية من مشاريع البحث المنجزة في إطار البرنامج الوطني للبحث العلمي، والتي كان له شرف تأطيرها والسهر على إنجازها.

وإذا كان المركز يصبو من خلال إصدار هذه السلسلة العلمية إثراء المكتبة التاريخية وبث الوعي الوطني بترسيخ قيم أول نوفمبر في وجدان أبناء الوطن ليعتزوا بماضيهم المجيد، فإنه يسعى أيضا إلى تحفيز الأساتذة الجامعيين والباحثين الجزائريين وتدعيمهم من أجل سبر أغوار تاريخنا الوطني وإعادة صياغته بمنهجية علمية وموضوعية تتماشى والرؤى الفكرية الحديثة.

وبهذه المناسبة، لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى **معالي وزير المجاهدين السيد الطيب زيتوني** على رعايته الكريمة لهذا المشروع وكذا وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والأساتذة الباحثين على ما قدموه من مجهودات جبارة من أجل إنجاح هذا المشروع العلمي الوطني.

أ. جـمال الـديــن ميـعادي

المختصرات

ج. : جزء

د.م.ج. : ديوان المطبوعات الجامعية

ش.و.ن.ت. : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

م.م.و.أ.ج. محفوظات المركز الوطني للأرشيف الجزائري.

م.و.ج. : المكتبة الوطنية الجزائرية.

م.و.ك. : المؤسسة الوطنية للكتاب.

AR. M.R.E. : Archives du ministère des relations extérieures.

C.C. : Correspondances Consulaires.

Cie : Compagnie.

C.T. : Cahiers de Tunis.

Ed. : Édition.

Imp. : Imprimerie.

Lib. : Librairie.

M.D. : Mémoires et Documents.

R.A. Revue Africaine.

R.H. : Revue Historique.

R.M.H. : Revue Maghrébine d'Histoire.

R.O.M.M. : Revue de L'Occident Musulman et de la Méditerranée.

Trad. : Traduction.

مقدمــة:

عند إقدامنا على دراسة المجتمع الجزائري عشية الاحتلال الفرنسي، فإن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن، هو، ما هي العناصر التي يمكن أن تتضمنها الدراسة، وما هي الزوايا التي يدرس من خلالها المجتمع الجزائري قبيل الاحتلال الفرنسي؟ أعتقد أن أهمية الموضوع المقترح للدراسة تكمن في فهم الأسباب الحقيقية التي كانت وراء عجز الجزائريين عن التصدي للغزو الفرنسي في سنة 1830م. وهذا السؤال نابع من جملة من المعطيات التاريخية، ألا وهي أن الجزائر قد فرضت هيمنتها على البحر المتوسط أزيد من ثلاثة قرون(1519-1830م)، وكانت عضوا فاعلا فيه. فقد واجهت خلال تلك الفترة الطويلة كل الحملات العسكرية التي شنتها ضدها الدول الأوربية بما فيها الولايات المتحدة. إلا أن بمجرد ما اصطدمت بالقوات الفرنسية في سيدي فرج في 14 يونيو سنة 1830م، لم يتمكن الجيش الجزائري من الصمود إلا أسابيع معدودة. هل كان ذلك الفشل نتيجة لذلك الاختلال الذي عرفته مختلف القطاعات الحيوية للمجتمع في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني؟

وبناء على ما تقدم، تأتي أهمية دراسة أوضاع المجتمع الجزائري عشية الاحتلال الفرنسي لمعرفة العوامل الموضوعية التي كانت سببا في الهزيمة التي منيت بها الجزائر. ويكون التركيز في هذه الدراسة على استعراض الأوضاع السياسية، والقدرات العسكرية، والعلاقات السائدة بين الحكام والمحكومين، والقدرات الاقتصادية والأحوال الاجتماعية، والأوضاع الثقافية، مع تحليل العوامل المختلفة

التي أثرت في تلك الأوضاع عامة. وفي الأخير نخصص فصلا لمعرفة الأسباب المباشرة التي كانت وراء فشل الجزائريين في محاولة تصديهم للحملة الفرنسية، ثم نحلل الانعكاسات القريبة والبعيدة للحملة على المجتمع الجزائري.

إن القصد من التركيز في هذه الدراسة على نقاط الضعف التي كانت تعاني منها مختلف قطاعات الحياة عشية الاحتلال، هو حتى نتمكن من إصلاح ما يمكن إصلاحه، لكي نتفادى تكرار ظاهرة الغزو والاحتلال مرة أخرى حاضرا ومستقبلا. وهنا تكمن أهمية قراءة التاريخ قراءة تحليلية ونقدية.

أما بالنسبة للفترة الزمنية المحددة لدراستنا، هي عشية الاحتلال الفرنسي، فإذا كان المقصود من ذلك هي السنوات الأخيرة قبيل الغزو، واقتصرت الدراسة على تلك الفترة المحدودة فقط، فنعتقد أنه من الصعب الإلمام بكل جوانب الموضوع، والتعمق في تحليل جذور عوامل الضعف الذي تعرضت له الجزائر. ولهذا، فإن التشخيص الموضوعي والدقيق للأوضاع العامة للبلاد، والتقييم الشامل لها، يبدو لي أنه لابد أن تكون الانطلاقة من أواخر القرن الثامن عشر ومطلع التاسع عشر. وحسب بعض الدراسات، فإن الضعف والانهيار العام الذي تعرضت له مختلف القطاعات الحيوية للجزائر، لم يكن وليد السنوات الأخيرة للاحتلال الفرنسي، بل كانت نتيجة لتراكمات العقود الأربعة الأخيرة من حكم الدايات. إلا أن ظاهرة الانهيار قد تسارعت لتصل إلى ذروتها في العقد الأخير، نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، والتي هي موضوع اهتمامنا في هذه الدراسة.

إن معالجة القضايا المقترحة ودراستها، دراسة علمية وموضوعية، يحتاج إلى العودة إلى المصادر، المخطوط والمطبوع، وإلى المراجع بمختلف أنواعها، العامة والمتخصصة، لعل ذلك يمكننا من تسليط الأضواء على بعض جوانب من تاريخنا في الفترة الحديثة. وقد استفادت الدراسة من مجموعة من الوثائق المودعة في المركز الوطني للأرشيف الجزائري، والمكتبة الوطنية الجزائرية، والمراكز الفرنسية المختلفة للوثائق، مثل المركز الوطني للأرشيف بباريس، ومحفوظات وزارة العلاقات الخارجية الفرنسية. كما تم الاستفادة من بعض المصادر المحلية والأجنبية، علاوة على الدراسات الأكاديمية المتخصصة. وبالرغم من كثرة المصادر الأجنبية المهتمة بالمجتمع الجزائري في الفترة العثمانية، فإنها تعوزها الموضوعية، لكونها تعكس وجهة نظر أصحابها، كما أنها أعدت لأغراض استعمارية في المقام الأول. ولهذا، فإن قبل استقاء المعلومات منها، لابد من تصحيح بعض المفاهيم الواردة فيها، ومقابلتها بالمصادر المحلية.

الفصل الأول

الأوضاع السياسية والعوامل المؤثرة فيها

1- العوامل الداخلية

2- العوامل الخارجية

الفصل الأول:

الأوضاع السياسية والعوامل المؤثرة فيها

عرفت الجزائر في مطلع القرن التاسع عشر تحولا خطيرا شمل جميع قطاعات الحياة. وبالرغم من المحاولات الإصلاحية التي قام بها بعض الدايات، إلا أن نتائجها كانت محدودة، إذ جاءت في وقت متأخر، تفاقمت فيه الأوضاع الداخلية، وتعددت الغارات الخارجية، ويرجع التدهور العام الذي تعرضت له الجزائر إلى تآزر العوامل الداخلية والخارجية، التي أثرت تأثيرا بالغا في الأوضاع السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية.

ونسعى في هذا الفصل إلى رصد تلك العوامل التي كانت وراء تدهور الأوضاع السياسية في الجزائر قبيل تعرضها للاحتلال الفرنسي.

1 - العوامل الداخلية:

إن استقرار أي بلد مرتبط أساسا بمدى انسجام أفراد السلطة الحاكمة له، فكلما اشتد الصراع على مستوى السلطة لأسباب سياسية أو مادية أو غيرها، إلا وتأثرت مؤسسات الدولة، وتعطلت عن أداء مهامها على أحسن وجه، فكان ذلك يتسبب في تفاقم الأزمة. وقد عاشت الجزائر مثل هذه الحالة منذ مطلع القرن التاسع عشر. فكانت الظاهرة البارزة التي ميزت الفترة الأخيرة من العهد العثماني عن سابقتها، هي انتشار سلسلة من الاضطرابات في مختلف أنحاء البلاد، مما أدى إلى عدم استقرار نظام الحكم. فقد تولى الحكم في الفترة الممتدة من عام 1798 إلى

1830م ثمانية دايات، وتم اغتيال ستة منهم[1]. وكانت الأوضاع المضطربة السائدة آنذاك من جملة الأسباب التي جعلت الحكام يخفقون في السيطرة على مجريات الأحداث.

إن فشل الحكام في التحكم في زمام الأمور، كان نتيجة لعدة عوامل داخلية وخارجية. فكانت العوامل الداخلية تتمثل في سياسة التجنيد التي اتبعها الحكام. فكلما كانت البلاد بحاجة إلى جنود جدد لتدعم صفوف الجيش، كانت السلطة الحاكمة ترسل وفدا إلى تركيا لتجنيد الجند. وإذا سبق لهذه العملية أن أثبتت نجاعتها في العهود الأولى، فإن في الفترة الأخيرة من الوجود العثماني في الجزائر، لم تعد مجدية، إذ ما يلاحظ أن أعضاء الوفد المكلفين بتجنيد الجند من الولايات المشرقية لم يلتزموا بشروط التجنيد التي كانت متبعة في العهود الأولى. وهذا ما ذكره حمدان بن عثمان خوجة، الذي عاصر الفترة الأخيرة من الحكم العثماني، فقال عن عملية التجنيد ما يلي: "كان من أسباب انحطاط البلاد إرسال مندوبين إلى أزمير يجمعون الأجناد، وبدلا من أن يتبع هؤلاء المندوبون الطريقة القديمة التي لم تكن تسمح بأن يجند في الميليشيا إلا الرجال النزهاء الذين لهم جاه ومكانة، فإنهم كانوا يفتحون أبواب الميليشيا لأي كان حتى لأناس كانوا قد أدبوا. وكان يوجد من المجندين يهود ويونانيين ختنوا أنفسهم"[2].

1 – G. ESQUER, Les commencements d'un empire, la prise d'Alger, Lib. la Rose, Paris. 1929, P.16.

2 – حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، ص.149.

نلاحظ أن حمدان بن عثمان خوجة قد أرجع سبب انحطاط البلاد إلى عدم التزام الحكام بشروط التجنيد، إلا أنه لم يذكر الدوافع التي جعلت الحكام لا يتقيدون بمعايير تجنيد الجند المعهودة. أعتقد أن سبب ذلك يعود إلى الوضع العام الذي كانت عليه الفرق الإنكشارية في أواخر القرن الثامن عشر في كل أرجاء الإمبراطورية العثمانية، فعلاوة على الضعف العام الذي كانت تعاني منه، فإن عدد الراغبين في الانضمام إلى صفوف الجيش تقلص بشكل ملحوظ، وهذا ما جعل حكام الجزائر مرغمين على قبول كل العناصر الراغبة في التجنيد، دون انتقاء، ولهذا، تعد عملية التجنيد من العوامل الأساسية التي كانت وراء تدهور الأوضاع، ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر، نظرا لما ترتب عليها من نتائج وخيمة. فبعدما كان الجنود يدافعون عن البلاد، أصبحوا في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني، مصدر الفوضى والاضطرابات التي سادت البلاد. فقد تمكن المجندون من فرض هيمنهم على السلطة، مما سمح لهم بتسيير شؤون البلاد حسب أهوائهم، وبالتالي أصبحوا أصحاب الحل والعقد، يعينون الحكام ويعزلونهم وفقا لأغراضهم. فقد علق حمدان بن عثمان عن تصرفات الجنود، قائلا: "وصارت تلك الميليشيا المسلحة التي لا مبدأ لها ترتكب المخالفات ضد البدو والقبائل"[1]. والجدير بالملاحظة، أن في أواخر القرن الثامن عشر، عرفت موارد الدولة المستخلصة من الإتاوات الخارجية والغنائم البحرية تراجعا، ولتعويض ذلك النقص، وجهت الدولة أنظارها إلى دواخل البلاد، فاشتدت وطأة الإدارة على السكان، لاسيما سكان الأرياف، باعتبارهم يمثلون المصدر الرئيسي للثروة. وغالبا ما كانت الإدارة تلجأ إلى استعمال القوة ضد بعض القبائل لاستخلاص المطالب المخزنية.

1 – المرجع السابق.

وقد سمحت تلك الظروف الحرجة التي سادت البلاد، بأن يتولى سدة الحكم حكام يفتقرون إلى القدرة لوضع حد لتجاوزات الجنود، بل أصبحوا عاجزين حتى عن حماية أنفسهم من دسائس الجند ومؤامرتهم. وكانت أول ضحية لهم، الداي مصطفى في عام 1805م، الذي اغتيل بسبب تعاطفه مع تجار اليهود، وتنازله لهم عن حق احتكار بعض المواد الأولية، مثل الحبوب. وأتى بعد ذلك دور الداي أحمد خوجة عام 1808م، والداي علي الغسال (1809م)، والداي الحاج علي (1809م)، والداي محمد (1814م)، والداي عمر آغا (1817م) .[1]

والجدير بالذكر، أنه كلما تم تعيين حاكم جديد، صاحبه تغيير شامل في سلك الوزراء والبايات والإداريين السامين، إذ كان الحاكم الجديد يقوم بتعيين العناصر التي وقفت إلى جانبه أثناء عملية الانقلاب [2]. وقد تأثرت الإدارة المحلية (البايالیك) بما كان يحدث على مستوى الإدارة المركزية (دار السلطان)، إذ كان الباي الجديد يقوم بدوره على مستوى البايلك بعزل معظم الإداريين، الذين سبق لهم أن اشتغلوا مع الباي المعزول. وقد يرجع ذلك إلى أن الباي الجديد لم يعد يثق في الإداريين القدماء، الذين كانت تربطهم علاقة وطيدة بالباي المعزول. وهكذا يكون الباي الجديد قد أبعد احتمل وقوع المؤامرات ضده، كما أنه كان يفضل تعيين إداريين جدد حتى يتمكن من جمع إتاوات التعيين، والتي تمكنه من تعويض المصاريف التي سبق له أن دفعها للداي وأعوانه مقابل حصوله على منصب

1 – المرجع السابق، ص. ص. 146–152.

2– L. DE TASSY, Histoire du Royaume d'Alger, P.233.

الباي[1]. كما أن البايات كانوا يتعرضون هم أيضا إلى عمليات الاغتيال، إما بأمر من الداي، أو من الثائرين في بايالیكهم. ونذكر هنا بعض الأمثلة، كان اغتيال صالح، باي قسنطينة بأمر من الداي، أما الباي عثمان، قتله ابن الأحرش الدرقاوي، الثائر في بايلك قسنطينة سنة 1804م[2].

نستخلص مما تقدم بعض الحقائق، ألا وهي، أن الفترة الأخيرة من الحكم العثماني قد تميزت بانعدام الثقة بين الحكام والإداريين بصفة عامة. كما أن ظاهرة الفساد قد تسربت إلى الأجهزة الإدارية من الهرم إلى القاعدة، فكانت كل المناصب تباع وتشترى، وهذا ما أدى إلى انتشار ظاهرة الرشوة.

إن هذا التغيير المستمر في هيئة الموظفين قد أدى إلى عدم استقرار الحكم، خاصة أن الموظفين المعينين حديثا، أصبحوا لا يفكرون في أمور البلاد، بل همهم الوحيد، هو جمع المال بشتى الوسائل المتاحة لهم، وذلك لعلمهم أن مدة بقائهم في مناصبهم لن تطول. كما أن بعض البايات كانوا يتصرفون تصرفات سلبية في البايالیك التي كانوا يحكمونها. فعندما تكثر الشكاوى ضدهم، يقوم الداي بنقلهم إلى مناطق أخرى، كما حدث ذلك مع الباي عثمان، الذي كان بايا على بايلك الغرب في عام 1798م. فقد قال عنه الزياني: " لم يلفت لما كلفه الله من أمور الرعية، بل جعل ذلك ناسيا منسيا "[3].

---

1 – C.A. JULIEN, Histoire de l'Algérie Contemporaine, P.4.

2 – الزهار، المصدر السابق، ص.89.

3 – محمد بن يوسف الزياني، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تقديم وتعليق المهدي البو عبدلي، ص. 206.

فرغم تصرفاته الطائشة، تم تعيينه من جديد على بايلك الشرق في عام 1804م، وبقي في الحكم إلى أن لقي مصرعه في إحدى المعارك التي خاضها ضد ابن الأحرش الدرقاوي، الثائر. وهذا دليل على ما وصل إليه النظام من ضعف، لأن مثل هؤلاء الموظفين كان يجب عزلهم نهائيا عن الحكم. بينما نجد بعض الموظفين والقادة الذين يستحقون التشجيع والتقدير لما كانوا يبذلونه من جهد وإخلاص في عملهم، يعزلون أو يقتلون، كما حدث ليحيى آغا[1]، الذي كان قائدا بارعا في عهد الداي حسين (1818-1830م)، ولكنه راح ضحية مؤامرة أعدها له الأعداء، مما جعل الداي يضطر إلى إصدار أمر بقتله [2]. اتهم يحيى آغا بالتأمر على الداي، وأنه كان ينوي الاستيلاء على السلطة.

كان الحكام في العهود الأولى من الوجود العثماني، يتتبعون كل كبيرة وصغيرة، كما كانوا يستجيبون لشكاوى السكان. فقد تم عزل وقتل عدد من الموظفين، نتيجة سوء معاملتهم للسكان. ويذكر العنتري في هذا الصدد:" أن دالي باي قسنطينة، كان رجلا قتالا، يأخذ أموال الناس بالباطل، فاشتك به ناس قسنطينة إلى الباشا بالجزائر، فقتله في عام 1679م"[3]. وبالرغم من الضعف العام الذي أصاب البلاد، فإن الفترة الأخيرة من الحكم العثماني عرفت نخبة من الدايات كانت في مستوى الأحداث، إذ كانت تمتاز بكفاءة عالية وقدرة كبيرة في تسيير

---

1 – تولى يحيى آغا قيادة الجيش في عام 1817م، تمكن خلال حكمه من إخماد العديد من الانتفاضات الداخلية. أنظر J.N.. ROBIN, " Note sur l'organisation militaire et administrative des Turcs dans la grande Kabylie" R.A. N°17, Alger 1873, P.140.

2 – الزهار، المصدر السابق، ص. 162.

3 – محمد الصالح العنتري، فريدة ...، ص. 49.

شؤون البلاد، واستطاعت أن تصمد ردحا من الوقت أمام التحديات التي طرأت على الساحتين الداخلية والخارجية. ونذكر من هؤلاء الدايات، علي خوجة (1817-1818م)، الذي حاول أن يعيد للجزائر مجدها القديم. وقد أدرك أن فساد الجيش وتدهوره كان سببا في إعاقة حركة ازدهار البلاد. وهذا ما أدى به إلى القيام بحركة إصلاحية. وقيل عنه إنه جعل بين الجنود جواسيس يلتقطون له الأخبار عنهم، وقتل خلقا كثيرا بيده، ونفى بعضهم [1]. فكاد علي خوجة أن يفلح في سياسته الإصلاحية، خاصة بعد أن استخدم فرقا من الأهالي والكراغلة بدلا من الإنكشارية[2]، إلا أنه لم يتمكن من تحقيق هدفه، إذ راح ضحية الطاعون بعد ستة أشهر من توليه الحكم[3].

لقد اتبع علي خوجة سياسة محكمة ورشيدة، مما سمح له بأن يحقق ما لم يحققه أسلافه، وهو القضاء على جزء كبير من قوة الإنكشارية، ونقل مقر الحكم من الجنينة من أسفل المدينة إلى القصبة التي تشرف على المدينة، وهي قلعة محصنة تحصينا محكما، وتحتل موقعا في الحي الشعبي. وقد حاولت الإنكشارية اغتيال علي خوجة، نتيجة سياسته الإصلاحية، وهذا ما أدى به إلى جمع أهل البلاد وأولاد العرب والزواوة والعبيد، وهو متحصن في القصبة، فلا يلحقه شيء من مكرهم [4].

---

1 – الزهار، المصدر السابق، ص.136.

2 – BOYER, " Le Problème Kouloughli…", P.92.

3– م.م.و.ا.ج. "رسالة الداي حسين إلى السلطان العثماني"، رقم الوثيقة 22556، السنة 1232هـ.

4 – الزهار، المصدر السابق، ص. 144.

ومما زاد من محبة السكان لعلي خوجة، زواجه بابنة المفتي المالكي بمدينة الجزائر[1]. وقد استطاع علي خوجة بهذه العلاقة أن يؤثر في نفوس السكان، ويتلقى دعمهم كلما كان بحاجة إليه[2]. وهكذا تمكن من وضع أسس جديدة للتطور والإصلاح. وهناك من اعتبر عملية نقل مقر الحكم إلى القصبة تحولا هاما في السياسة الجزائرية، إذ حاول الحكام الاعتماد على السكان قصد التخلص من فرقة الإنكشارية[3] . يبدو أن الجزائر استمرت في تجنيد الإنكشارية من الولايات العثمانية، غلا أن عددهم عرف تراجعا في العقود الأخيرة، وذلك لعدة أسباب داخلية وخارجية.

وقد اختار علي خوجة خليفته قبل وفاته، حرصا منه على استقرار البلاد وازدهارها، ووقع اختياره على حسين، الذي كان يتولى منصب خوجة الخيل، حيث كان يثق في أمانته وقدرته. وقال الزهار في هذا الموضوع: "إن ابن مالك صهر علي خوجة أخبر أعضاء حكومة المرحوم أنه قبل وفاته أوصى الولاية لحسين باشا "[4]. إن هذا السلوك يدل على حسن نية علي خوجة، ورغبته الملحة في مواصلة حركة الإصلاح، إلا أن ما ورد في رسالة الداي حسين الموجهة إلى الباب العالي بعد موت علي خوجة، تنفي كل الأعمال الصالحة التي شرع الداي السابق في تنفيذها، إذ جاء فيها، " للعلم الهمايوني أنه قد حصل أن تمرد شخص مجنون يدعى "مكريلي علي" على السلطة والحكم مع بعض أتباعه في 26 من شهر شوال الشريف من

---

1 – هو الحاج مصطفى بن الشيخ ابن مالك، الزهار، نفسه، ص. 140

2 – إسماعيل سرهنك، حقائق الأخبار عن دولة البحار، ج1، ص. 141.

3 – الميلي، المرجع السابق، ص.264.

4 – الزهار، المصدر السابق، ص. 141.

سنة 1232هـ الموافق عام 1816م، وهاجم مع جماعته قصر الباشا غفلة ثم اقتحموا القصر وقتلوا عمر باشا، ونصب علي المجنون نفسه دايا على الجزائر، خلفا لعمر باشا المقتول ... واستمر حكمه مدة ستة أشهر، إلا أنه كان ظالما وقاسيا إلى أقصى حد في حكمه على السكان، لدرجة أن سكان الجزائر والمجاهدين الموحدين عانوا من ظلمه... ولهذا فهم قد التجؤوا إلى الله القدير، رافعين شكواهم منه إليه كي ينتقم من ظلمه وطغيانه، ويخلصهم من عذابه وتسلطه. كان الله سبحانه وتعالى قد استجب لهم حين أخذه أخذ عزيز مقتدر حيث توفي بمرض الطاعون الذي كان منتشرا في البلاد آنذاك" [1].

إن ما ورد في الرسالة المذكورة يثير لدى الباحث عدة تساؤلات، منها: كيف يكون سكان الجزائر ساخطين من داي كان يسعى إلى تحسين أوضاعهم، وتحريرهم من طغيان الإنكشارية؟ هل كان بإمكان علي خوجة كسر شوكة الإنكشارية بمفرده لو لا مساعدة السكان له؟

إنني أرجح أن السكان كانوا يشكون من مظالم الإنكشارية، والدليل على ذلك، أنه بمجرد ما أتيحت لهم الفرصة، حاولوا استغلالها، حيث وقفوا إلى جانب علي خوجة ضد العدو المشترك. فلهذا يمكن القول إن ما قام به علي خوجة، وما بذله من جهد وحزم لا يتطابق إطلاقا مع الأوصاف التي وصفه بها الداي حسين. فإذا كان الأمر كذلك، فما هو غرض الداي حسين من الإساءة إلى علي خوجة؟

1 – م.م.و.ا.ج. المصدر السابق، رقم الوثيقة 22556، السنة 1232هـ.

كان هدف الداي حسين، هو إقناع السلطان محمود الثاني (1808-1839م) بأن يصدر فرمان تعيينه دايا على الجزائر. وكان يسعى أيضا في نفس الوقت إلى كسب ثقة الباب العالي حتى يحصل على المساعدات التي كانت الدولة العثمانية تبعثها كما جرت العادة كلما تم تعيين داي جديد، خاصة إذا علمنا أن الجزائر كانت في تلك الفترة بحاجة ماسة إلى تلك المساعدات، لتخفيف حدة الأزمة الاقتصادية التي كانت تعاني منها، ولتواجه في نفس الوقت ضغوط الدول الأوربية، وهذا ما توضحه نهاية رسالة الداي حسين التي جاء فيها:" فإذا وصل المرسول إليكم، نرجو من المقام الشاهانية أن يتولانا بحسن حمايته ورعايته، ويصدر أوامره الشاهانية لإرسال ما تبقى من الإحسانات الهمايونية إلى الأوجاق المعمورة من مهمات ومدافع وغيرها، لأنها ما زالت موجودة في الأستانة المحروسة. كما نرجو أيضا أن ننال دائما رضا المقام الشاهاني وعطفه ورعايته"[1].

ومهما كانت المقاصد من وراء الرسالة المذكورة، فإن الداي حسين قد سار على نفس السياسة التي رسمها سلفه علي خوجة، إذ قرب إليه مجموعة من الأهالي والكراغلة. وتنفيذا لسياسته هذه، عين الحاج أحمد بايا على قسنطينة، رغم انتسابه للكراغلة، وهذا دليل على الحنكة السياسية التي كان يتمتع بها الداي حسين، لأنه كان يعلم جيدا أن والدة الحاج أحمد من أسرة ابن قانة الواسعة النفوذ في منطقة الزبان، ومن ثم فلا يستبعد أن يكون الداي حسين يرمي من وراء تعيينه لأحمد باي، كسب نفوذ تلك الأسرة لصالحه. وقد عرضته سياسته هذه، لمحاولات الاغتيال، فمنذ ذلك الحين فضل أن يصد أوامره من وراء أسوار القصبة،

1- المرجع السابق، ص. 21.

وأن يختار حراسه من الأهالي، الذين دعمهم بفرقة إنكشارية جديدة، جندها من الولايات العثمانية المشرقية [1]. وبفضل هذه السياسة تمكن الداي حسين من تولي الحكم لمدة اثني عشر سنة، إلى أن جاءت الحملة الفرنسية في عام 1830م لتضع حدا للحكم العثماني في الجزائر.

وقد يتساءل المرء عن العوامل التي كانت تتحكم في كل الأحداث التي ذكرناها أو بالأحرى لماذا انحرف الجنود عن مهمتهم الأساسية، المتمثلة في الدفاع عن البلاد؟

إن تدهور الأوضاع الاقتصادية في أواخر العهد العثماني قد أدى إلى قلة الموارد المالية الداخلية والخارجية، فأصبحت خزينة البلاد تعاني عجزا ماليا، مما صعب من مهمة الحكام في تسديد جرايات الجنود، وفي هذه الحالة، غالبا ما كان مصيرهم العزل أو الاغتيال. فلا يبقى في الحكم إلا من له القدرة على توفير الرواتب في الوقت المحدد. فكان الحكام يرون أن الحل الوحيد لتعويض العجز المالي، هو الرفع من قيمة الضرائب المقررة على السكان، ولتحقيق هذا الهدف، أطلق الدايات عنان الجباة في جمع الضرائب حتى أصبحت تجمع دون مراعاة أية سياسة أو قانون أو خطة معينة. وقد علق أحد الباحثين عن هذا الوضع، قائلا: "ففي القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر انهارت الحالة الاقتصادية، ففرضت ضرائب أثقلت عاتق الشعب. وكان الجباة من الجنود المأجورين يستعملون العنف في جباية الضرائب"[2]. ويؤكد أحد الدارسين هذه الحقيقة، إذ قال عن

---

1 – حمدان، المصدر السابق، ص. 144.

2 – مارسيل أجريتو، الوطن الجزائري، ترجمة عبد الله نور، ص. 24.

سياسة الضرائب وانعكاساتها على الوضع الاجتماعي، ما يلي: "كانت المحلات تترك وراءها الخراب والدمار، وتعود في الغالب بغنائم هائلة تبلغ عشرات الألوف من الأغنام والأبقار والعجول، حتى أن النظام الاجتماعي لبعض القبائل كاد أن ينهار، نتيجة تعرضه لهذه الحملات التي أفقدت هذه القبائل ثروتها"[1].

والظاهرة التي تلفت الانتباه، هي أن معظم الانتفاضات وأخطرها التي عمت مختلف أرجاء البلاد في مطلع القرن التاسع عشر، كان يتزعمها الطرقيون، ولمعرفة السبب الذي دفع بالطرقيين إلى قيادة الانتفاضات، يجب استعراض المراحل التي مرت بها سياسة الحكام الدينية خلال العهد العثماني.

لقد كانت علاقة الحكام بالطرقيين طيبة في مجملها، وهذا منذ عهد خير الدين الذي تولى الحكم منذ 1519م، ويرجع هذا التقارب الذي وقع بين الطرفين إلى عاملين أساسيين، هما: العقيدة المشتركة، والخطر الخارجي الذي كان يهدد الجزائر في بداية العهد العثماني وما قبله، إذ قام الإسبان، بعد سقوط غرناطة في سنة 1492م بشن عدة غارات متتالية ضد الجزائر، ونتيجة لهذه الغارات، قدم العثمانيون إلى الجزائر بطلب من سكانها. وكان الطرقيون في العهود الأولى يحظون بالاحترام والتقدير، كما كانوا يتمتعون بمكانة مرموقة في المجتمع الجزائري. وكان الحكام يستشيرونهم في عدة مسائل. وهكذا أصبح الطرقيون يلعبون دور الوسيط بين العثمانيين، بوصفهم حماة الإسلام والقبائل شبه المستقلة [2]، القاطنة في

---

1 – صلاح العقاد، " الأحوال الاجتماعية والنظم الإدارية في الجزائر قبيل الغزو الفرنسي"، في المجلة التاريخية المصرية، المجلد 12، القاهرة 1964–1965، ص.157–158.

2– محمد خير فارس، المرجع السابق ص.177.

المناطق الجبلية والصحراوية. إلا أن مع مرور الوقت، بدأت العلاقات تتأزم بين الحكام والطرقيين لكي تنفصم في مطلع القرن التاسع عشر، والسبب في ذلك يرجع إلى سياسة الحكام الداخلية. ويعزو بواي Boyer سبب القطيعة إلى زوال الخطر الخارجي بعد تحرير مدينة وهران من التبعية الإسبانية [1]. وهكذا فقد العثمانيون حلفاء كان لهم وزن كبير ودور فعال في الأوساط الشعبية. فبعدما كان الطرقيون يلعبون دور الوساطة بين السلطة الحاكمة والقبائل شبه المستقلة، أصبحوا في مطلع القرن التاسع عشر، يدافعون عن السكان، لاسيما في المناطق الريفية. ولم يكتف الطرقيون بذلك، بل كانوا يقودون الانتفاضات بأنفسهم. كما أن من الأسباب التي كانت وراء القطيعة بين رجال الدين عامة والسلطة، هو محاولة الحكام إخضاع رجال الدين لطاعة إدارتهم. أما في المدن حيث النفوذ العثماني القوي، فقد بقي الطرقيون والعلماء والأعيان والشرفاء أوفياء للسلطة، نظرا لارتباط مصالحهم بالسلطة الحاكمة [2].

يتضح مما سبق، أن الحكام ارتكبوا عدة أخطاء في سياستهم الدينية المتعلقة بالطرقيين، ربما ذلك يعود لعدم فهمهم لتلك العلاقة التي كانت تربط الطرقيين بالسكان، إذ كان السكان يؤمنون بالطرقيين أكثر مما كانوا يؤمنون بالحكام، ويرجع ذلك إلى نفوذهم الروحي، والدليل على ذلك، أنه بمجرد ما تحرك الطرقيون ضد المظالم التي كان يرتكبها البايات والجنود، وجدوا تأييدا مطلقا من

1- P. BOYER, "Contribution à l'étude de la politique religieuse des Turcs dans la régence d'Alger XVIe-XIXe", in R.O.M.M. N° 1, 1966, P.37.

2 - IBID. P.48.

الأوساط الشعبية. وهذا ما يجعلنا نعتقد أن الحكام كان بإمكانهم إخماد تلك الانتفاضات التي نشبت في مطلع القرن التاسع عشر، لو عرفوا كيف يحافظون على علاقاتهم القديمة ومعاملتهم الطيبة للطرقيين.

لقد أدت تلك المظالم التي كانت ترتكب ضد السكان إلى نشوب عدة انتفاضات، وانتشار حركات التمرد في العديد من جهات البلاد، منها : انتفاضة القبائل (1804، 1810، 1824م)، والدرقاوية في شرق وغرب البلاد (1804، 1805م)، والنمامشة في الأوراس (1818م)، ووادي سوف في الجنوب الشرقي (1824م)، والتيجانية (1818م) في عين ماضي[1] . وقد عجلت تلك الانتفاضات بانهيار الحكم العثماني، إذ استنزفت البلاد جزءا كبيرا من إمكانياتها المادية والبشرية لإخمادها. فالنفقات التي أنفقتها الدولة لإخماد تلك الانتفاضات، كانت تتجاوز حجم الضرائب التي كانت تجمعها. ومن هنا نفهم أن الحكام قد أخفقوا في سياستهم الضريبية. وقد لخص أحد الدارسين هذا الوضع، قائلا: "تميزت الفترة الأخيرة من الوجود العثماني بالجزائر بالاضطرابات المتواصلة بالعنف الشديد، وبتوتر العلاقات بين الحاكمين والمحكومين، وبتدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي. وقد أدى كل هذا إلى نهاية عهد دام ثلاثة قرون" [2].

1 – G. ESQUER, OP. CIT., P.16.

2 – مولاي بالحميسي، " سياسة الضرائب في أواخر العهد العثماني"، في أعمال ملتقى الثالث لتاريخ وحضارة المغرب، ج1، منشورة ديوان المطبوعات الجامعية 1983، ص. 197.

وهكذا وجد الحكام أنفسهم معزولين عن الأهالي وحتى عن أبنائهم الكراغلة، إذ رفضوا الاندماج في الأوساط الشعبية بسبب شعورهم الطبقي[1]. ربما لو حاول الحكام دعم صفوفهم بالأهالي والكراغلة، كما فعل الداي علي خوجة، والداي حسين في العقدين الأخيرين من الحكم العثماني، لعرف حكمهم نوعا من الاستقرار، ويمكن الاستغناء عن الإنكشارية المجندين، مصدر الفوضى والاضطرابات، مما يوفر للبلاد مبالغ مالية، خاصة أنها كانت بحاجة ماسة لها في العقود الثلاثة الأخيرة من الحكم العثماني. إلا أن الحكام فضلوا الاستمرار في سياسة التجنيد التي تمخضت عنها نتائج وخيمة كما سبق الإشارة إلى ذلك. وبالرغم من ذلك، فإنه كان من الممكن التقليل من نفقات الجنود والموظفين العثمانيين لو قام الحكام بفتح المناصب العليا في الدولة للأهالي، إلا أن معظم المناصب كانت في يد العثمانيين، بينما كان الأهالي يتولون مناصب ثانوية. وقد أشار حمدان بن عثمان خوجة إلى سبب إبعاد الكراغلة من الحكم، فقال: "وضع الأتراك ثقتهم في اليهود لأنهم لا يخشون منهم الاستيلاء على الحكم"[2]. وأعتقد أن هذا هو السبب الحقيقي الذي جعل العثمانيين لا يندمجون في أوساط الأهالي. كما ساعدت عملية التجنيد المستمرة من الولايات المشرقية على عدم انقطاع العثمانيين عن دولتهم الأصلية.

2 - العوامل الخارجية:

إن تدهور الأوضاع السياسية والعسكرية قد جعلت الحكام عاجزين عن الصمود أمام التحرشات الأوربية المتزايدة في مطلع القرن التاسع عشر. فقد أدى

1 – فارس، المرجع السابق، ص. 144.

2 – حمدان، المصدر السابق، ص.

التحاف الأوربي بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، إلى وضع حد لتفوق الجزائر في البحر المتوسط. وكانت الضغوط الأوربية على الجزائر سببا في تعرض بعض الحكام والوزراء إلى العزل أو الاغتيال، وغالبا ما كان ينجم عن ذلك عدم استقرار الوضع على هرم السلطة. وعلى سبيل المثال، كان سبب إقدام الإنكشارية على اغتيال الداي عمر[1]، هو إبرامه لمعاهدة مجحفة مع الأميرال الإنجليزي اللورد أكسموث Exmouth ، بعد الحملة التي شنها على الجزائر في سنة 1816م [2]. وقد أرغمت الدول الأوربية الجزائر على إبرام معاهدات مجحفة، تخلت بموجبها عن المطالبة بدفع الإتاوات، كما أجبرت على إطلاق سراح الأسرى المسيحيين دون قبضها لفديتهم. وهذا كله أثر في موارد خزينة الدولة.

وهكذا، فإن الغارات الأوربية جاءت نتيجة لتدهور أوضاع الجزائر الداخلية سياسيا وعسكريا واقتصاديا واجتماعيا. كما يمكن اعتبارها سببا في ضعف البلاد، نظرا لتأثيرها السلبي في الأوضاع العامة، لاسيما الوضع الاقتصادي، إذ وظفت الدول الأوربية كل الوسائل لمنع الجزائر من ممارسة التجارة الخارجية. فكانت أساطيلها تتعرض باستمرار للمضايقات، وعملية التفتيش في عرض البحر، كما أن السواحل الجزائرية كانت تحت الحصار الدائم. علاوة على الحملات العسكرية التي كانت الدول الأوربية تشنها ضدها، نذكر منها: حملة الولايات

---

1 – قال الزهار عن عمر باشا، كانت دولته وأيامه كلها عكس ومصائب، الجراد، والغلاء، ومصيبة موت حميدو، ومصيبة إنجليز، المصدر السابق، ص.127.

2 – م.م.و.ج.، " تقرير الحاج عبد الله مبعوث الداي عمر إلى الباب العالي حول كيفية استقبال عمر باشا للقبطان الإنجليزي اللورد أكسموث عام 1816م"، الوثيقة رقم 48979، السنة 1231هـ.

المتحدة سنة 1815م[1]، والحملة الإنجليزية الهولندية سنة 1816م [2]، وحملة إنجليزية ثانية سنة 1824م[3].

وقد كان الحكام يواجهون ثلاث جبهات قتال: الجبهة الداخلية المتمثلة في سيطرة الجيش على مقاليد الحكم، والانتفاضات الريفية بزعامة الطرقيين وشيوخ القبائل. أما الجبهة الثانية، فكانت على الحدود التونسية والمغربية، والجبهة الثالثة، كانت تمثلها الدول الأوربية بمواقفها المختلفة، والتي انعكست بطبيعة الحال على الأوضاع العسكرية.

1 – شالر، المصدر السابق، ص.140. وأيضا الزهار، المصدر السابق، ص.146.

2 – نفسه، ص.150.

3 – A. BERBRUGGER, "Sir Harry Neal, Guerre de 1824 entre Alger et l'Angleterre", In R.A. N° 8, Alger 1864, P.202.

الفصل الثاني

القـــــدرات العسكـــــريـــــة

1- الجيش البري وعوامل ضعفه

2 - البحرية الجزائرية وعوامل تدهورها

الفصل الثاني:

القـــدرات العسكـــريـــة

يعد الجيش الدرع الواقي لأي بلد من الأخطار الخارجية، والاضطرابات الداخلية، لهذا، فإن مهامه الرئيسية، تتمثل في الدفاع عن حدود الدولة، وضمان الأمن والاستقرار داخليا. وفي كل الأحوال، فإن الجيش يستمد قوته من قدرات البلاد الاقتصادية، والصناعية، والبشرية. فإذا تعرضت هذه الجوانب للضعف ، فإن ذلك غالبا ما ينعكس سلبا على قدرات الجيش الدفاعية.

ونحاول خلال هذا العرض تسليط الأضواء على القدرات العسكرية الجزائرية في العقود الثلاثة الأخيرة من الحكم العثماني، مبينا عدد أفراد الجيش، وقدراته القتالية، ثم نبرز العوامل التي كانت وراء ضعفه، وأسباب عجزه عن مواجهة الغزو الفرنسي للجزائر في سنة 1830م.

1- الجيش البري وعوامل ضعفه:

يتشكل الجيش الجزائري من قسمين أساسيين، هما: الجيش البري والجيش البحري. وينقسم الجيش البري بدوره إلى قسمين، الجيش النظامي المعروف بالإنكشاري، وهو يتفرع إلى فرق المشاة والمدفعية (الطوبجية)، فكل أفراده مجندين من الولايات العثمانية المشرقية. وانضم إليهم فيما بعد، المولدون أو الكراغلة . أما القسم الثاني، فهو جيش مشكل من المحليين أساسا، هم فرق

الزمالة، والدوايرر، والعبيد، والمكحلية. وكان أفراد هذه الفرق يضعون أنفسهم تحت تصرف السلطة كلما كانت بحاجة إلى خدماتهم.

اختلفت المصادر حول تحديد العدد الإجمالي للقوات البرية. إلا أن الأرقام القريبة من الحقيقة، هي تلك التي وردت في مصادر العقود الثلاثة الأخيرة من الحكم العثماني. فقد ورد في تقرير الضابط الفرنسي هولن Hulin، الذي حل بالجزائر في عام 1802م، أن القوات البرية الجزائرية، كانت تقدر ب 14 ألف جندي تركي وكرغلي، و3 إلى 4 آلاف فارس عربي، و50 إلى 60 ألف من أهالي المدن والأرياف [1]. أما القنصل الفرنسي في الجزائر، تانفيل Thanville، فقد قدر القوات الجزائرية في نفس الفترة ب 16 ألف جندي بين عثماني وكرغلي، ولاحظ أن عددا من هؤلاء الأجناد، كانوا مسنين، غير قادرين على الاستمرار في سلك الجندية. وهناك فرق من المدفعية قليلة العدد، المشكلة من عنصر الزواوة. أما الفرسان، فكلهم من الأهالي، وعددهم كبير، إلا أنه غير ثابت [2]. وقد قدر الضابط الفرنسي بوتان Boutin، من جهته في سنة 1808م، القوات البرية الجزائرية ب 15 ألف جندي، منهم 10 آلاف عثماني، و5 آلاف كرغلي وزوالي. وكانت الإيالة تقوم بإرسال 5آلاف جندي من هؤلاء الأجناد إلى الحاميات العسكرية الموزعة عبر البلاد، ولم يبق في مدينة الجزائر إلا 10 آلاف جندي. أما عدد الفرسان، فإنه من الصعب

1 - " Mémoire sur Alger, par le Gl. Hulin, an XI", in Mémoires et Documents, Algérie 1790-1827, T.11, Archives du Ministère des Relations Extérieures, France.

2 - "Mémoire de M. De Thanville 1809", mémoires et Documents, Algérie 1790-1827, T.11. Arch. M.R.E. France.

تقديره. ففي ظروف الحرب، كانت القبائل الخاضعة توفر عددا منهم [1]. والمؤكد أن عدد القوات الجزائرية عرف تراجعا ملحوظا منذ أواخر القرن الثامن عشر، وذلك يعود إلى تناقص عدد الأجناد المجندين من الولايات العثمانية المشرقية. وتوضح الأرقام التي قدمها كولونب Colombe، ذلك التراجع الذي طرأ على عدد الأجناد المجندين. ففي الفترة الممتدة من سنة 1801م إلى 1810م، وصل عدد المجندين إلى 2264 مجندا، ومن سنة 1810م إلى 1820م، بلغ عدد المجندين 4115 مجندا. أما في العقد الأخير من الحكم العثماني 1820م- 1830م، انخفض عدد المجندين إلى 2154 مجندا [2]. وقد أثرت عملية التجنيد المتذبذبة على قدرات القوات العسكرية الجزائرية بشكل محسوس. فأصبح عدد القوات العسكرية في تراجع مستمر. ففي سنة 1830م، كان عدد القوات العسكرية لا يتجاوز أربعة آلاف نفر. وجاء في أحد التقارير، أن الفرنسيين لما احتلوا الجزائر، قاموا بترحيل ألفين وخمسمائة من الإنكشاريين على أربع سفن، أبحرت بهم إلى آسيا [3].

وإذا أتينا إلى ذكر العوامل التي كانت وراء تراجع عدد القوات العسكرية الجزائرية، فيمكن أن نلخصها في النقاط الآتية:

1- Reconnaissance des Villes, Forts et batteries d'Alger et de ses Environs", par G. Y. Boutin Chef de la légion d'honneur de bataillon au corps impérial du génie 1808, M. et D. Algérie 1790-1827, T.11, Arch. M.R.E. France.

2 - COLOMBE, " Contribution...", P.180.

3 - م. م. و. أ. ج. وثائق عثمانية، " تقرير عمر لطفي محتسب أزمير إلى الباب العالي"، رقم الوثيقة 22530، السنة 1246هـ/1830م.

1 - كانت عملية التجنيد من الولايات العثمانية المشرقية تكلف خزينة الدولة أموالا طائلة، وعلى سبيل المثال، قد أنفقت الجزائر على مركز التجنيد (الخان) في أزمير ما بين عامي 1825م و 1828م، مبلغا قدره خمسة آلاف وثمانمائة وسبعين قرشا (5870)، علاوة على الهدايا التي كانت السلطات الجزائرية تمنحها إلى الموظفين السامين في الباب العالي، قصد الحصول على التسهيلات في عملية التجنيد[1]. علما أن الجزائر في تلك الفترة، لم تكن قادرة على توفير الأموال الضرورية للقيام بعملية التجنيد. فقد عرفت موارد البلاد المالية تراجعا في العقود الثلاثة الأخيرة، نتيجة الاضطرابات التي عمت أرجاء البلاد، علاوة على الحروب الداخلية، وانتشار الأوبئة والكوارث الطبيعية.

2 - ومن العوامل التي ساهمت في تقلص عدد القوات العسكرية أيضا، ذلك الفرمان الذي أصدره السلطان محمود الثاني في سنة 1816م، والذي منع بموجبه إيالة الجزائر من تجنيد الأجناد من الولايات العثمانية. وقد نص الفرمان على " أن تمنع الجزائر من القيام بعملية التجنيد في أزمير، وفي كل المناطق الأخرى، وألا تستقبل سفن هذا الأوجاق في جميع موانئ الدولة العثمانية، وأن يسحب الاعتماد من ممثليه المعتمدين في دولتنا"[2]. ويبدو أن سبب إصدار الفرمان المذكور، كان نتيجة اعتداء الرياس الجزائريين على بعض اليونانيين، الذين كانوا رعايا الدولة

---

1 – خليفة حماش، "تجنيد المتطوعين للجيش الجزائري في أقاليم الدولة العثمانية في أواخر العهد العثماني"، في مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، دورية علمية تصدرها كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر، العدد 2، قسنطينة 2003، ص. 32.

2 – م.م.و.ج. وثائق عثمانية، " فرمان السلطان محمود الثاني إلى سلطات أزمير"، المجموعة 3207، رقم الوثيقة 29، السنة 1232هـ/1816م.

العثمانية، إلا أن السلطان قد تراجع عن قراره بعد ذلك، حيث سمح للجزائريين بتجنيد الأجناد، وهذا ما جاء في خاتمة الفرمان السالف الذكر، فأكد فيه السلطان الدوافع التي كانت وراء ذلك التراجع، فقال: "وفي الوقت الراهن، فإن الرياس الجزائريين قد ندموا على ما فعلوه، وأوضحوا في رسالتهم أنهم قد أرجعوا كل ما أخذوه لأصحابه، وأنهم أطلقوا سراح جميع الأسرى، وهم عازمون على احترام أوامرنا وفرماناتنا. وفي هذه الحالة، أمنحهم العفو المطلق، كما كان الحال في العهود السابقة، ليجندوا من أزمير وغيرها من الجهات"[1].

نلاحظ من خلال ما جاء في الفرمان، أن السلطان العثماني كان يلجأ إلى منع عملية التجنيد، كورقة ضغط على حكام الجزائر، وهذا الإجراء هو الذي جعل الجزائر تبقى مرتبطة بالدولة العثمانية، وجعل حكامها يخضعون لأوامر السلطان. وكان بإمكان حكام الجزائر أن يتجنبوا تلك المساومات باستبدال المجندين المشارقة بعناصر محلية، إلا أنهم لم يفعلوا، لاعتقادهم أن القيام بهذا الإجراء سيعرضهم للخطر، ويهدد امتيازاتهم وكيانهم. وقد تأكد ذلك، لما حاول الكراغلة في القرن السابع عشر (1629م و 1633م)، قلب النظام، والاستيلاء على الحكم [2].

3 - لقد تساءل تانفيل عن سبب انخفاض عدد المجندين من المشرق، إذ قال: " أصبح عدد المجندين من المشرق منذ عدة سنوات ضئيلا، فهل يمكن إرجاع ذلك

---

1 – نفسه.

2 – P. BOYER, " Le Problème Kouloughli dans la régence d'Alger", in R.O.M.M., N° Spécial, Aix 1970, P.80.

إلى سياسة الحكومة التي اعترفت بعدم قدرتها على توفير مرتبات الجيش الضخمة، خاصة أن إمكانياتها قد أصبحت محدودة، نتيجة قلة وارداتها البحرية؟[1].

إن التقليل من عدد المجندين لم يرجع إلى قلة إمكانيات الجزائر المادية فحسب، بل كان الحكام يتجنبون في السنوات الأخيرة تجنيد الجنود من المشرق، لأنهم كانوا يدركون أن الإنكشارية أصبحت غير صالحة، إذ فقدت كل الخصال التي كانت تمتاز بها في العهود الأولى. فلم تعد قوة محاربة بالمعنى المفهوم، بل كانت فئة مميزة [2]. والجدير بالملاحظة، هو أن الإنكشارية في الجزائر كانت صورة مطابقة للإنكشارية الموجودة في مختلف الولايات العثمانية. فأصبحت في القرن الثامن عشر عامل ضرر أكثر منها عامل نفع له في الحرب. وقد سمحت لها أوضاعها القوية التي اكتسبتها داخليا أن تسيطر بها على الحياة السياسية في تغيير السلاطين واغتيالهم. كما كانت مصدر فوضى والتمرد. فهي من الناحية قد أسهمت في بناء مجد الإمبراطورية في البداية، ومن ناحية أخرى، تسببت في انحطاطها في النهاية [3]. وقد أقدم السلطان محمود الثاني في سنة 1826م على القضاء على الإنكشارية، نتيجة لما تثيره من قلاقل للدولة العثمانية، وكان لإلغاء النظام الإنكشاري انعكاس مباشر على عملية التجنيد، إذ تقلص عدد الراغبين في التطوع في الجيش الجزائري.

---

1 – D. THANVILLE, Mémoire sur Alger 1809, Pub. par G. Esquer, Paris 1929, P.131.

2 – عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق المغربي 1516–1922، ص.114.

3– WEISSMANN, OP. CIT., P.2.

4 - عامل آخر أثر في عملية التجنيد، تمثل في الضغوط التي مارستها الدول الأوربية، لاسيما فرنسا وإنجلترا على السلاطين العثمانيين، حيث طلب منهم بمنع حكام الجزائر من تجنيد الأجناد من أقاليمها، بحجة وضع حد للقرصنة المغاربية في البحر المتوسط [1].

- لقد كانت مهمة الجنود الأساسية في العهود الأولى من الحكم العثماني، تتمثل في الدفاع عن البلاد بوازع ديني، مما مكنهم من تحقيق العديد من الانتصارات، والتصدي لجميع الغارات الخارجية. إلا أن مع مرور الوقت، انحرف الجنود عن مهامهم الجوهرية، وحل محل الدافع الديني الدافع المادي، إذ أصبح الجنود يولون اهتماما متزايدا للجوانب المادية. كما كانوا يهتمون بالحياة السياسية، مما سمح لهم بتشكيل طبقة ممتازة في المجتمع [2]. وقد كان الجنود يتصرفون في أمور البلاد حسب أهوائهم وأغراضهم، فكلما حاول الداي المساس بمصالحهم، أو امتيازاتهم، أو تأخر عن دفع مرتباتهم، كان مصيره العزل أو الاغتيال[3].

- بعد أن كان الجنود يعيشون في بداية الحكم العثماني عزابا في ثكناتهم، حيث وهبوا حياتهم لخدمة البلاد، فإن الوضع قد تغير في الفترة الأخيرة، إذ سمح لنسبة كبيرة منهم بالزواج، مما جعلهم يرتبطون أكثر بأسرهم، وهذا ما أدى بهم إلى التخلي عن دورهم العسكري. كما تم السماح لهم بممارسة المهن المختلفة التي لا

---

1 – حماش، المرجع السابق، ص. 36.

2 – P. GAFFAREL, L'Algérie Histoire, Conquête et Colonisation, Lib. de Firman Didot et Cie, Paris 1883, P.13.

3 – DE TASSY, OP. CIT., P.207.

علاقة لها بالحياة العسكرية، مثل التجارة والانخراط في البحرية. وقد ساعدهم ذلك على كسب أموال طائلة، حيث يصبح الجندي في أخر أيامه غنيا [1].

- إن الضعف الذي طرأ على الجيش في مرحلة مبكرة، لم يكن خطيرا لأن حالة البلاد الاقتصادية كانت جيدة. فلذا تمكن الحكام من السيطرة على الوضع والتحكم فيه، والتغلب على الانتفاضات والاضطرابات بجميع أشكالها. إلا أن الأمر قد اختلف لما بدأت موارد الدولة تتضاءل، بدءا من أواخر القرن الثامن عشر. والظاهرة التي ميزت الفترة الأخيرة من الحكم العثماني، هي انتشار الفوضى، واشتداد العنف. فقامت الإنكشارية بتحطيم عظمة الداي. كما كانت ترتكب الأخطاء تلوى الأخر.

- تراجع عدد القوات العسكرية بشكل ملحوظ في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني، نتيجة للعوامل التي سبق أن شرحناها. كما كان الجيش يفتقر إلى التنظيم والانضباط. وعلاوة على ذلك، فإن الجيش لم يطور أسلحته القتالية، وخططه الحربية. فكانت أسلحة الجيش الجزائري تتمثل في السيوف أو اليطغان، والمسدسات، والبنادق، والمدافع، ومنها ما هو خاص لرمي الحجارة، المعروفة بالمهاريس، ومنها ما يستعمل في رمي القنابل المحرقة والكور. وما يمكن قوله عن صناعة الأسلحة في الجزائر، فإنها غير متطورة. فكانت توجد في بعض المدن والقرى المصانع لصناعة البنادق، والخناجر، وسبك المدافع والكور، وتحضير البارود. وهناك من ينفي وجود صناعة الأسلحة في الجزائر في مطلع القرن التاسع عشر، أمثال الضابط الفرنسي بوتان Boutin، الذي قال: " لا توجد في الجزائر المدافع، والبنادق،

1- DE PARADIS, OP. CIT., P.34.

والسيوف، والمسدسات. قبل ست سنوات كان الجزائريون يقومون بسبك بعض المدافع، فاشتروا معدن البرونز لصناعة مدافع أخرى، ولكنه لم يستعمل، لأن الإسباني المكلف بسبك المدافع قد مات، ولم يتم تعويضه. وكان الأهالي يصنعون البارود والبنادق في بعض القرى، إلا أنها ضعيفة الجودة. فكانت الإيالة تستقدم جزءا من الذخيرة من إستانبول، كما أنها كانت تشتري كمية من الدول الأجنبية[1]".

2 - البحرية الجزائرية وعوامل تدهورها:

يعد الأسطول الجزائري إحدى الركائز الأساسية التي جعلت من الجزائر دولة تفرض وجودها في عالم البحر المتوسط، لما كان فيه التنافس الدولي بمختلف أشكاله، على أشده. فقد كانت الجزائر منذ ظهورها كقوة في البحر المتوسط في مطلع القرن السادس عشر، محل أطماع الدول الأوربية، التي كانت تسعى إلى الحصول على الامتيازات التجارية، فكلما فشلت في تحقيق أهدافها، قامت بشن حملات عسكرية ضدها، وكان ذلك بحجة القضاء على القرصنة. وبالرغم من الحملات العديدة التي نفذتها الدول الأوربية ضد الجزائر، فإنها باءت كلها بالفشل، والفضل في ذلك يعود إلى قوة أسطولها، الذي وصل إلى أوج عظمته في القرن السابع عشر، والذي كان يعد بمثابة عصره الذهبي[2]. إلا أن الوضع قد تغير منذ أواخر القرن الثامن عشر، حيث بدأ الأسطول الجزائري يتضاءل تدريجيا[3]،

1- BOUTIN, OP. CIT., P.

2- SHAW, OP. CIT., P.196.

3- DE TASSY, OP. CIT., P.264.

وبدأ يتدهور بصفة مستمرة، فكانت معظم سفنه قديمة وغير مؤهلة للاستعمال[1] . وقد استمر الأسطول الجزائري في التراجع إلى غاية مطلع القرن التاسع عشر، ليعرف بعد ذلك انتعاشا نسبيا، والذي دام إلى عام 1815م. ويرجع ذلك الانتعاش إلى تلك المعاهدات التي أبرمتها الجزائر مع بعض الدول الأوربية، مثل السويد، والدانمرك، والبرتغال، وإسبانيا، وإلى انشغال الدول الأوربية بحروب نابليون خلال الفترة الممتدة من عام 1805 إلى عام 1815م. ويمثل الجدول الآتي الذي وضعه الضابط بوتان Boutin قدرات القوة البحرية الجزائرية في عام 1808م[2].

عدد السفن	نوعية السفن	عدد المدافع
3	فرقاطة Frégate	44، 46، 50
7	شباكChébec	32، 18
3	بلاكرهpolacre	22، 10
10	حراقةChaloupe Canonnière	
50	زورق حراقة قديمة للدفاع عن الميناء Chaloupe Canonnière	
2	غليوطةGalère	
	عدد من القرصان صغيرة الحجمCorsaire	6، 4

1 – أبو القاسم سعد الله، " عن النشاط العسكري والتجاري للجزائر في القرن 18"، في المجلة التاريخية المغربية، العدد 34، تونس، ص.195.

2– BOUTIN, OP. CIT., P.

يحتوي الأسطول الجزائري على عدة أنواع من السفن، منها: الفرقاطة، والبريك، والبلاكره، والحراقة، واللنجور، والكنبري، والغراب، والشطية، أنظر BELHAMISSI, OP. CIT., P.100.

أما الضابط الفرنسي هولن Hulin، الذي أوفده نابليون إلى الجزائر في مطلع القرن التاسع عشر، فقد اكتفى بذكر العدد الإجمالي لقطع الأسطول الجزائري دون تحديد أنواع السفن، فقدرها ب 66 سفينة، وكان مجموع مدافعها 432 مدفعا [1].

ومهما كان عدد السفن التي كان يتشكل منها الأسطول الجزائري، فإنه سرعان ما عاد إلى وضعه السابق، إذ كان يحتوي قبيل الحملة الإنجليزية على الجزائر في سنة 1816م على فرقاطة واحدة، وخمس كربيطات Corvettes، وخمسة بريك Briks وعدد من االغليوطات Goëlettes [2]. وقال روزيه Rozet، عن الأسطول الجزائري، " إن الجزائر لم يكن لديها في يوم من الأيام سفينة واحدة من الحجم الكبير، إلا أن الرياس الجزائريين قبل حملة اللورد أكسموث، كانوا أسياد البحر المتوسط، بل هناك من تجرأ على التوغل في المحيط الأطلسي" [3].

ومهما قيل عن البحرية الجزائرية، فإنها عرفت في مطلع القرن التاسع عشر قائدا بحريا يستحق الذكر، ألا وهو الرايس حميدو، الذي أعاد تنظيم البحرية الجزائرية، وأعطاها نفسا جديدا، مما مكنها من تحقيق عدة انتصارات حاسمة. وقد أجمعت المصادر المحلية والأوربية على أن الأسطول الجزائري عرف انتعاشا ملحوظا خلال الفترة التي تولى فيها الرايس حميدو قيادته. فقد قام بإعادة تنظيم

1- HULIN, OP. CIT.,

2- SHAW, OP. CIT., Note du traducteur, J. Mac Carthy, P.196.

3 - M. ROZET, Voyage dans la régence d'Alger ou Description du pays occupé par l'armée Française en Afrique, A. Bertrand éditeur, Paris 1853, P.383.

البحرية، مما مكنها من استعادة هيبتها في البحر المتوسط. فقد جلب الرايس حميدو غنائم بحرية كثيرة، فأسرى عددا معتبرا من رعايا الدول الأوربية، وهذا ما جعل الدول الأوربية تفكر بكل جدية في الوسائل التي تمكنها من القضاء على الجزائر أو على الأقل التقليل من خطورة أسطولها، الذي أضحى يهدد مصالحها التجارية.

وقد يعود سبب تفوق الأسطول الجزائري في مطلع القرن التاسع عشر إلى تلك الظروف التي كانت تمر بها الدول الأوربية، إذ كانت منشغلة بحروب نابليون، مما جعلها أقل اهتماما بما كان يجري في البحر المتوسط. وقد استغل الأسطول الجزائري الظروف الدولية المضطربة لمزاولة نشاطه البحري. ولم تتمكن الدول الأوربية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق أهدافها الرامية إلى القضاء على الأسطول الجزائري، إلا بعد مقتل الرايس حميدو في معركة غير متكافئة جمعته بالأسطول الأمريكي في 16 يونيو سنة 1815م. وبعد هذه الواقعة، بدأ التخطيط الفعلي والجاد للقضاء على ما اصطلح عليه في أوربا "بالقرصنة المغاربية". وبعد أن وضعت الحروب الأوربية أوزارها، شرعت الدول الأوربية في جمع شملها، وقد تجلى ذلك في المؤتمرات العديدة التي تم تنظيمها في العقد الثاني من القرن التاسع عشر. ولما شن الأسطول الإنجليزي حملته ضد الجزائر بقيادة اللورد أكسموث في سنة 1816م، كان الأسطول الجزائري يتضمن القطع الآتية [1]:

1 – IBID. P.378.

عدد السفن	نوعية السفن	عدد المدافع
4	فرقاطة Frégates	40، 50
1	فرقاطة frégate	38
4	كربيط corvettes	20، 30
12	بريك وغليوط Briks Goëlettes	
30	حراقة Chaloupes Canonnières	12، 24

كان الجزائريون يستعملون الحراقات للإغارة على سفن الأعداء أثناء اقترابها من السواحل الجزائرية. وبالرغم من الأضرار الجسيمة التي ألحقها الأسطول الإنجليزي بالأسطول الجزائري خلال سنة 1816م، فإنه قد تمكن من استرجاع جزء من قدراته، مما سمح له بمواصلة نشاطه البحري في المتوسط. وقد قدم ديفو Devoulx، قائمة تفصيلية لعدد السفن الجزائرية، وذلك منذ سنة 1737م إلى غاية 1827م، تاريخ بداية الحصار الفرنسي للسواحل الجزائرية. ويمثل الجدول الآتي عد السفن الجزائرية في سنة 1827م [1].

1- DEVOULX, " Marine...", P.420.

نوعية السفن	عدد المدافع
فرقاطة الطولونية Frégate Toulonnaise	**50**
كربيط فاسية Corvette Fassia	**40**
كربيط مشار توفيقcorvette Mashar Tawfik	**36**
كربيط قاره Corvette Kara	**24**
بولاكرهPolacre	**20**
بريك نعمة الهدى Ni'met el Houda	**16**
بريكBrik	**16**
غليوطة منصور Goëlette Mansour	**24**
غليوطة فاتيحي Goëlette Fetihié	**16**
غليوطة صورية Goëlette Tsouriya	**12**

وقد ذكر روزيه "أنه عند بداية الحصار الفرنسي للسواحل الجزائرية (1827-1830م)، وجدنا فرقاطة واحدة في الورشة، وفرقاطتين في الميناء، وكربيطتين، وثمانية إلى عشرة بريك، وغليوطات، وعددا من الشباك، وثلاثين حراقة. وقبل أيام معدودة من إعلان الحصار، قام الداي حسين بإرسال فرقاطتين من الحجم الكبير إلى اليونان لمساعدة الأسطول العثماني في حربه. ولم يكن في وسع تلك الفرقاطتين من العودة إلى الجزائر، نتيجة الحصار الذي فرضه الأسطول الفرنسي [1].

1 – ROZET, OP. CIT., P.379.

وقد وردت في مراسلات الداي حسين إلى الباب العالي قائمة المساعدات التي أرسلها إلى اليونان أثناء معركة نافارين Navarin، فعدد السفن الجزائرية التي شاركت في حرب اليونان قدرت بعشر سفن[1] وليس بفرقاطتين حسب ما ذكره روزيه. والجدير بالذكر أن حكام الجزائر منذ ارتباطهم بالدولة العثمانية، لم يتأخروا عن تلبية نداء سلاطين آل عثمان، فكان الأسطول الجزائري يؤازر الأسطول العثماني في المعارك التي كان يخوضها ضد الأعداء الأوربيين. وبالرغم من حسن نية الداي حسين في تقديم الدعم العسكري للأسطول العثماني في حرب اليونان، فأعتقد أنه ارتكب خطأ استراتيجيا أو أساء التقدير للظروف الدولية، والأخطار الخارجية التي كانت تهدد الكيان الجزائري في تلك الفترة. فالجزائر كانت بحاجة ماسة لأسطولها لمواجهة التطورات التي ستنجم عن الأزمة السياسية المندلعة بينها وبين فرنسا، والتي أدت إلى القطيعة النهائية بين البلدين، بعد حادثة المروحة المشؤومة، وما ترتب عليها من ضغوط وتحرشات. إلا أن الداي حسين يبدو أنه لم يكن يكترث أهمية لتلك التطورات الخطيرة. فأرسل أسطوله إلى اليونان، وترك البلاد دون قوة دفاعية. وقد كان ذلك في صالح فرنسا، التي استغلت فرصة غياب الأسطول الجزائري، لتنفذ عملية الحصار على السواحل الجزائرية. فأصبح الجزائريون غير قادرين على تجهيز مراكبهم والإبحار بها في البحر. فقد سمح لهم الأسطول

1 – وثائق عثمانية، " رسالة الداي حسين إلى السلطان محمود الثاني حول السفن الجزائرية التي شاركت في حرب اليونان"، الوثيقة رقم 46324، السنة 1240هـ، محفوظات المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر.

الفرنسي بالتنقل على الشريط الساحلي فقط، بواسطة الزوارق من الحجم الصغير[1].

ترجع أسباب تدهور الأسطول الجزائري إلى عوامل داخلية وخارجية. فكانت العوامل الداخلية تتمثل في تدهور صناعة السفن وتراجعها، نتيجة القرار الذي أصدره الداي مصطفى في سنة 1799م، إذ منح بموجبه حق استغلال الغابات الواقعة بين بجاية والقل لليهوديين بكري وبوشناق. وقد سمح لهما هذا الاحتكار بشراء الأخشاب مباشرة من الأهالي بأثمان أقل مما كانت عليه في العهود السابقة. وقد أدى ذلك إلى انصراف الأهالي عن ممارسة قطع الأخشاب، مما تسبب في تكديس الأخشاب على الشواطئ وعدم نقلها إلى ورشات السفن[2] . والواقع إن عملية استغلال خشب الغابات الواقعة في الساحل الشرقي من البلاد، كانت شقة بالنسبة للإدارة العثمانية، إذ غالبا ما كانت تواجه معارضة محلية، وهذا ما كان يؤدي إلى اندلاع الحروب بين القوات الرسمية والقبائل الريفية.

كان من أسباب نجاح البحرية الجزائرية وتفوقها في معظم فترة الحكم العثماني، التنظيم المحكم من حيث التسيير الإداري، وانضباط رجالها. فكان الحكام خلال العهود الأولى، يحاولون قدر الإمكان الحفاظ على عدد سفنهم، وكانوا يرغمون رياس السفن كلما فقدوا عددا منها على تعويضها في أقرب وقت ممكن

1- IBID. P.379.

2- H. GARROT, Histoire générale de l'Algérie, Imp. P. Crescenzo, Alger 1910,PP.664-655

لمواجهة الغارات الخارجية[1]. إن هذا الانضباط الذي أقره الحكام في تسيير شؤون البحرية قد تلاشى ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر، فأصبح عدد قطع الأسطول الجزائري يتقلص يوما بعد يوم.

أما العوامل الخارجية، فقد تمثلت في فقدان الأسطول الجزائري لعدة قطع أثناء المعارك البحرية التي خاض غمارها الجزائريون ضد الأساطيل الأوربية، فأرغموا على ترك التجارة الخارجية لبعض الأهالي يتولون أمرها. إلا أنهم لم ينجوا هم أيضا من المضايقات التي مارستها ضدهم الدول الأوربية، التي كانت تبرر اعتداءاتها، بحجة أن الجزائريين قراصنة، متنكرين في هيئة تجار[2] . ويؤكد القنصل الفرنسي في الجزائر فاليير Valliere ، هذه الحقيقة، قائلا:" كانت غرفة مرسيليا التجارية تتتبع عن كثب نشاطات الجزائريين، فكانت تلجأ إلى استعمال الذرائع المختلفة لإفشال مجهودهم. كما أنها كانت تكثف مساعيها لدى البلاط الملكي، قصد تحقيق هذا الغرض"[3]. وقد استعملت غرفة مرسيليا كل الحيل والعراقيل لإبعاد الجزائريين ومجهزي المراكب من مياهها، وهذا ما دفعهم إلى التنازل عن التجارة الخارجية لصالح الأوربيين. ولم يتوقف دور الغرفة التجارية عند هذا الحد، بل حاولت عن طريق شركائها وعملائها، الاستيلاء على السفن الجزائرية في عرض البحر. وقد تخصصت بعض الجهات، أمثال مايورقة، وليفورنة، ومالطا في مطاردة الأسطول الجزائري. وكان تجار مرسيليا يدفعون أموالا طائلة للقراصنة الأوربيين

1- SHAW, OP. CIT., P.196.

2- M. EMERIT, " L'Essai d'une marine marchande barbaresque au XVIIIe. siècle' In Cahiers de Tunis, N0 11, année 1955, P363.

3- VALLIERE, OP. CIT., P.34.

مقابل مهاجمة السفن الإسلامية، حتى تبقى التجارة حكرا على المسيحيين[1] ، مما يعني أن هناك نية مبيتة لدى الدول الأوربية للسيطرة على التجارة العالمية، وإقصاء الجزائر والأقطار المغارب ية عامة منها.

واستنادا إلى هذه المعطيات، يمكن أن نفسر الأسباب الحقيقية التي كانت وراء استفحال ظاهرة القرصنة في البحر المتوسط. فلم يكن في وسع الرياس الجزائريين، لحماية تجارة بلادهم، والدفاع عن حياتهم، إلا القيام بالجهاد البحري، الذي كان الأوربيون يعتبرونه قرصنة.

ومما زاد أحوال الأسطول الجزائري تفاقما، ابتداء من منتصف العقد الثاني من القرن التاسع عشر، الحملات العسكرية التي شنها ضده الأسطول الأمريكي في سنة 1815م، والأسطول الإنجليزي الهولندي في سنة 1816م. ومنذ ذلك الحين، لا يمكن الحديث عن أسطول جزائري قوي على النحو الذي كان عليه في القرن السابع عشر. وجاءت بعد ذلك معركة نافارين باليونان، لتقضي على ما تبقى من الأسطول الجزائري. وقد شجع ذلك الحكومة الفرنسية على فرض حصار بحري على السواحل الجزائرية (1827-1830م)، والذي انتهى بالحملة العسكرية على الجزائر في سنة 1830م، والتي وضعت حدا نهائيا للحكم العثماني فيها.

1 –BELHAMISSI, OP. CIT., P.38.

الفصل الثالث

علاقـــــات الحكـــــام بالمحكـــوميـــن

1 - عامل الضرائب في تحديد طبيعة

العلاقات بين الحكام والمحكومين

2- علاقـــات الإدارة بسكـــان المدن

3 - علاقات الإدارة بسكان الأريـاف

4- ظاهرة استمرار الحكم العثماني في الجزائر

الفصل الثالث:

علاقات الحكام بالمحكومين

إن فهم طبيعة العلاقات التي كانت سائدة بين الإدارة العثمانية والمجتمع الجزائري، لابد أن يكون من خلال دراسة أحد العناصر الأساسية التي كانت تتحكم في تلك العلاقات، ألا وهو النظام الضريبي.

1 - عامل الضرائب في تحديد طبيعة العلاقات بين الحكام والمحكومين:

يرى بعض المؤرخين أن علاقات الإدارة العثمانية بالسكان، كانت مقصورة على جمع الضرائب، وأن الوجود العثماني في الجزائر لا يختلف عما كان سائدا في كل الأقطار الخاضعة للدولة العثمانية. وكانت الإدارة في نظرهم، غالبا ما تلجأ إلى استعمال العنف لاستخلاص الضرائب[1]. تعد هذه الظاهرة السّمة البارزة في أواخر القرن الثامن عشر، إذ اشتدت وطأة جباة الضرائب على سكان الأرياف. وهذا ما جعل بعض الكتاب يصفون العثمانيين بالاستبداد.

تعد الضرائب التي يدفعها السكان من العوامل الأساسية والضرورية لقيام الدول، وضمان استمرارها عبر العصور. فالدولة التي تفتقر إلى مداخيل مالية، يكون مصيرها الضعف والزوال. ومن المهام الرئيسية للدولة، هي السهر على استقرارها، ونموها، وتوفير الرفاهية لسكانها، وأخيرا، الدفاع عن مجلها الحيوي من

1- C. PH. VALLIERE, " Mémoire sur Alger", Publié par L. Chaillou, sous le titre, L'Algérie en 1781, IPAC, France 1979, P.16.

الأخطار الخارجية. ولتحقيق هذه الأهداف، لابد أن تتوفر مجموعة من الشروط، منها أن يخضع الناس الذين يعيشون على ذلك الإقليم لسلطة منظمة[1].

وحتى تتمكن الدولة من أداء مهامها، والقيام بدورها على أحسن وجه، ينبغي أن يكون لها رصيد من المال، فلهذا تعد الضرائب التي يتم استخلاصها من السكان، من الروافد الأساسية لخزينة الدولة. فكلما تضاءلت مداخيلها، تعرضت الدولة لأزمات سياسية، واقتصادية، واجتماعية، مما يؤثر في استقراها الداخلي، وينتهي الأمر بها في بعض الحالات، إلى الانهيار. وأعتقد أن عنصر المال وحده، لا يكفي للحفاظ على استمرارية الدولة، بل لابد أن تتوفر جملة من الشروط، منها مثلا: أن تنهج الدولة سياسة اجتماعية عادلة. وقد سبق لحمدان بن عثمان خوجة أن أثار هذه المسألة، حينما قال :" إن الإدارة لا تطاق، إلا إذا كانت عادلة...ومن واجبات الداي كذلك، العمل على معرفة مشاعر سكان الإيالة، وسلوك ولاته، وعلى كيفية تطبيق العدالة"[2].

وقد لاحظنا عبر الحقب التاريخية المختلة، أن عددا كبيرا من الدول زالت أو تعرضت للاستعمار، نتيجة عدم توفر الشروط السالفة الذكر. وتعد الجزائر التي تعرضت للاحتلال الفرنسي في سنة 1830م، دليلا على ذلك.

إن معالجة الإشكالية المطروحة، يتطلب دراسة طبيعة العلاقات التي كانت تربط الإدارة بالسكان، وكذا دور كل طرف في بناء الدولة.

---

1 – يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية للنشر، بيروت 1969، ص.27.

2 – حمدان بن عثمان، المصدر السابق، ص.132.

إن قدوم العثمانيين إلى الجزائر في مطلع القرن السادس عشر، كان نتيجة لتلك الظروف والتطورات التي عرفها العالم، لاسيما حوض البحر المتوسط. فقد عرفت العلاقات الدولية تأزما، واشتد التنافس بين الدولة العثمانية والدول الأوربية حول المسالك التجارية، ومناطق النفوذ. وأصبحت منطقة المغرب، وعلى رأسها الجزائر، محطة أطماع الدول الأوربية، فتعرضت مدنها الساحلية للاحتلال، وشنت ضدها حملات عسكرية متتالية، ولم يكن بوسعها الدفاع عن نفسها، بسبب ضعفها، وافتقارها للوحدة السياسية، والتنظيم، فكادت أن تتحول كل منطقة شمال إفريقية إلى مملكة مسيحية. ولمواجهة الظرف الصعب، اضطرت الجزائر إلى الاستعانة بالدولة العثمانية[1]، التي كانت تعد القوة الإسلامية الوحيدة القادرة على التصدي للمد الاستعماري الإسباني. فأصبح من مهام العثمانيين، وأولوياتهم، الدفاع عن الجزائر من الأخطار الخارجية، وكان ذلك يتوافق مع إستراتيجيتهم في البحر المتوسط.

إن تحقيق تلك الأهداف، كان يتطلب من العثمانيين إعداد قوة عسكرية. وكان هذا الأمر مرهونا بمدى وفرة الأموال في خزينة الدولة. ويعتبر المجتمع الجزائري في ذلك الظرف بالذات، الذي تنعدم فيه التجارة، لانشغال الدولة بحروبها، المصدر الرئيسي لتمويل الدولة. وهذه الظاهرة ليست حديثة العهد، كما أنها لم تكن مقصورة على المجتمع الجزائري، بل كانت سائدة عند كل المجتمعات منذ أن ظهرت الدولة إلى الوجود، فهي تعد سلوكا حضاريا. فلهذا، لاحظنا أن

1 – عبد الجليل التميمي، " أول رسالة من أهالي الجزائر إلى السلطان العثماني 1519م"، في المجلة التاريخية المغربية، العدد 5، تونس 1976، ص. 116.

العثمانيين اعتمدوا منذ بداية عهدهم في الجزائر، على السكان في جمع الأموال للاعتناء بالجيش وتسليحه، لضمان استقرار الدولة واستمرارها. وقد تم ذلك بوضع نظام ضريبي، تختلف نجاعته وفعاليته من فترة لأخرى، ومن منطقة لأخرى.

وقد لاحظنا أن العلاقات القائمة بين الإدارة والسكان، كانت طبيعتها تحددها قضية الضرائب. فكلما التزم الطرفان، الإدارة والسكان، بواجباتهم، كلما عرفت البلاد استقرارا، وازدهارا، وقوة. وفي حلة ما إذا تخلى أحد الطرفين عن التزاماته، تعرضت البلاد للفوضى، مما كان يتسبب في ركودها وضعفها، وتتزايد في نفس الوقت التحرشات والأطماع الأجنبية. وهنا تكمن أهمية دراسة النظام الضريبي، كعنصر أساسي في تحديد طبيعة العلاقات السائدة بين الإدارة والسكان.

إن النظام الضريبي الذي وضعه العثمانيون في الجزائر لم يكن عشوائيا، بل كان يخضع لعدة قوانين ومعايير موضوعية، تختلف درجة احترامها والالتزام بها من ظرف لآخر، ومن منطقة لأخرى. فكانت الإدارة تراعي أثناء فرضها للضرائب، وضع البلاد الاقتصادي والاجتماعي. كما أنها كانت تأخذ بعين الاعتبار طبيعة التضاريس والأحوال المناخية لكل جهة من البلاد[1] .

كانت الإدارة في بداية عهدها، صارمة في تطبيق القانون الخاص بالضرائب، وهذا ما أكده حمدان بن عثمان، الذي قال: " عندما علم الأتراك أن جباة الضرائب يقومون بالتجاوزات، أي أن الدولة لم تكن تقبض بالضبط جميع المبالغ التي تعود لها، وأن الجباة كانوا يجمعون أكثر من اللازم، عندئذ أوجدوا

1 – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، ص.181.

وسيلة تمنع تلك التجاوزات التي كانت تثبط الفلاحين وتعوقهم"[1]. والواقع أن العثمانيين قد وضعوا قانونا خاصا لجمع الضرائب، منذ أن أخضعوا البلاد لسلطتهم، فيه تم تحديد طريقة جمع الضرائب، ودور مختلف الأفراد المكلفين بها، وكذا تكاليف كل واحد منهم. فكان مثلا، البولكباشية المكلفين بجمع الضرائب من قبائل الرعية، يستلمون من الباي خمسين صائمة[2]. إلا أن قانون جمع الضرائب لم يحترم، إذ ظلت هناك تجاوزات. ويفهم من قول حمدان بن عثمان، أن العيب ليس في النظام الضريبي، بل كان في الموظفين الساهرين على تطبيقه. وقد كان لهذا السلوك انعكاسات سلبية على أساليب التسيير، مما حرم خزينة الدولة من جزء معتبر من الموارد المالية. وقد حالت كل هذه العوامل دون تمكين الدولة من تحقيق عدالة اجتماعية. فأثار ذلك غضب الفئات الاجتماعية، التي كانت تتحمل عبء النظام الضريبي.

وكان اشتداد وطأة الإدارة، وتعدد تجاوزات أعوانها، ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر، من العوامل التي كانت ووراء خروج العديد من القبائل عن ولاء العثمانيين. وهناك من يرى أن الإدارة أولت اهتماما خاصا للضرائب الآتية من الأرياف، نتيجة تراجع الغنائم البحرية، وتقلص ثروات سكان المدن[3]. وهكذا عرفت المعارضة والمقاومة الداخلية اتساعا كبيرا، فلم يعد بإمكان الحكام قمعها. وكانت النتيجة النهائية، ضعف الحكم العثماني وزواله، بعد أن ترك مجتمعا

---

1 – حمدان بن عثمان، المصدر السابق، ص. 144.

2 – وثائق عثمانية، " قانون خاص بواجبات وحقوق أفرد محلات جمع الضرائب"، الملف الأول، المجموعة 3190، الوثيقة رقم 42، 43، 44، 45، السنة 1095هـ.

3 – سعيدوني، الجزائر في التاريخ...، ص.31.

منقسما، تسوده روح الانتقام، مما صعب على قادة المقاومة الشعبية توحيد صفوفه لمواجهة الغزو الفرنسي.

لقد اضطرت الإدارة إلى شن حملات عسكرية ضد القبائل الممتنعة عن دفع الضرائب، والتي غالبا ما تكون عواقبها وخيمة. فكانت الإدارة تقوم بمصادرة ثرواتها، وسجن زعمائها وقتلهم أحيانا. وكانت هذه الصورة، هي التي طبعت علاقات الإدارة بالقبائل الممتنعة، طوال الفترة العثمانية. وقد وصلت حالة التوتر في العلاقات إلى ذروتها في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع التاسع عشر، إذ لاحظنا أن عددا كبيرا من القبائل امتنعت عن دفع الضرائب، نتيجة لعدة عوامل طبيعية وبشرية. فلم تكن القبائل قادرة على دفع الضرائب، لقلة قدراتها الاقتصادية. كما أن ضعف الدولة في الفترة الأخيرة، وإفراط الأعوان في جمع الضرائب، قد شجع العديد من القبائل على عدم التزامها بواجباتها إزاء الإدارة. وأمام هذا الوضع، لم يكن في وسع الإدارة، إلا استعمال العنف لضمان مورد الضرائب، والحفاظ على الأمن والاستقرار. وهذا ما تسبب في تدهور العلاقات بين الحاكمين والمحكومين.

وقد علق أحد الدارسين على السياسة الضريبية، قائلا: " كانت المحلات تترك وراءها الخراب والدمار، وتعود في الغالب بغنائم هائلة تبلغ عشرات الآلاف من الأغنام والأبقار والعجول، حتى أن النظام الاجتماعي لبعض القبائل كاد أن ينهار، نتيجة تعرضه لهذه الحملات، التي أفقدت هذه القبائل ثروتها"[1]. والجدير بالملاحظة، أن هذا الوضع كان ينطبق على القبائل الممتنعة عن دفع الضرائب،

1 – صلاح العقاد، " الأحوال الاجتماعية والنظم الإدارية في الجزائر قبيل الغزو الفرنسي"، في المجلة التاريخية المصرية، المجلد 10، القاهرة 1964، ص.111.

حيث كانت الإدارة تضطر إلى استعمال القوة ضدها، مما كان يترتب على ذلك مصادرة ثروتها، وقتل بعض أفرادها أو تشريدهم.

ومهما قيل عن سياسة الإدارة العثمانية في تعاملها مع سكان الأرياف، فإنها كانت على ما يبدو تتميز بالليونة، وهذا ما أكده حمدان بن عثمان خوجة، إذ قال: " عندما يخضعون قبيلة عدوة ثم تستسلم تلك القبيلة، يستقبلونها بحفاوة، ويعيدون إليها ما أخذ منها أثناء الحرب. وقد يعوضون لها الأشياء المتلفة حتى يتمكنوا من جلبها إليهم، بعد الانتصار عليها. لقد كانوا يبرهنون لمثل هذه القبيلة على ثقتهم بها، ويدفعونها إلى أن تعيش هادئة"[1]. نلاحظ أن ما أورده حمدان بن عثمان خوجة يدحض كل ما ذهبت إليه المصادر الغربية التي بالغت في وصف العلاقات بين الحاكمين والمحكومين.

وما يمكن استخلاصه من دراسة طبيعة العلاقات السائدة بين الإدارة والقبائل، هو أن النظام الضريبي الذي كثر حوله الحديث، كان يتميز بالمرونة، فالإدارة كانت تراعي ظروف السكان، حيث فتحت أبواب التفاوض والتشاور معهم حول تحديد قيمة الضرائب، وطرق دفعها. فإذا حلت كارثة طبيعية مثل الجفاف، والقحط، والجراد، وتضرر الزرع من جرائها، فإن الإدارة كانت تعفي المزارعين المتضررين في تلك السنة على الأقل، من الضرائب المقررة عليهم. وإذا كان السكان يتقبلون دفع الضرائب مثل الزكاة والأعشار، لكونها شرعية، فرضت على كل مسلم، فإن معارضتهم كانت تظهر عندما يتعلق الأمر بالضرائب المستحدثة، مثل ضريبة البرنوس، والضيفة، والعسة، والتعيين...، التي كثرت فيها تجاوزات

1 – المرجع السابق.

الأعوان الإداريين، أمثال القياد، ورجال المخزن، وشيوخ القبائل وغيرهم من الجباة، وذلك لصعوبة مراقبتهم. وقد عانت قبائل الرعية الكثير من هذا النوع من الضرائب.

وهناك من أرجع اشتداد وطأة الإدارة في الأرياف، لاسيما في مطلع القرن التاسع عشر، إلى قلة الموارد القادمة من النشاط البحري أو ما عرف بالقرصنة [1]. يمكن أن نعتبر نقص الغنائم البحرية منذ أواخر القرن 18م، عاملا ساهم في انخفاض مداخيل خزينة الدولة، إلا أنه لم يكن عاملا أساسيا، بل هناك عوامل داخلية كان لها تأثير مباشر في حصيلة الموارد المالية للبلاد، منها: الاضطرابات السياسية التي عرفتها البلاد في مطلع القرن التاسع عشر، مما تسبب في عدم الاستقرار على مستوى هرم السلطة، وعجز الحكام عن إخضاع الجيش لسلطتهم. وقد أدى ذلك إلى ضعف الدولة، مما جعلها غير قادرة على فرض إرادتها على القبائل الريفية، التي كانت تمثل المصدر الرئيسي لتمويل الدولة. كما أن الضغوط الخارجية المتزايدة، قد أعاقت الحكام في تسيير شؤون البلاد.

2 - علاقات الإدارة بسكان المدن:

كانت المدن الجزائرية تحتضن العديد من الجماعات السكانية من أصول متنوعة. فإذا أخذنا على سبيل المثال مدينة الجزائر، باعتبارها مركز استقطاب كل الشرائح الاجتماعية، فإنها كانت تضم الجماعات السكانية الآتية: جماعة الأتراك العثمانيين والكراغلة، جماعة البلدية أو الحضر، وهي متكونة من العرب والأمازيغ

1 – J.N. ROBIN, « Note sur l'organisation militaire et administrative des Turcs dans la Grande Kabylie", In R.A. N°17, Alger 1873, P.18.

والأندلسيين، جماعة البرانية، وهي تتشكل من الجيجليين، وبني ميزاب، والقبائل، والبساكرة، والخواطيين، والسودانيين، والجالية اليهودية، والدخلاء (الأوربيين الأحرار والأسرى).

وبالرغم من تنوع سكان المدن الجزائرية، فإنهم كانوا يعيشون في وئام مع السلطة الحاكمة منذ أن تم إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية في عام 1519م. وقد تمكنت بعض الأسر المحلية من الحصول على وظائف إدارية، مما سمح لها بأن تساهم في تسيير شؤون البلاد، نذكر على سبيل المثال، أسرة الفكون[1]، وعبد المؤمن، والمسبح، والوزان في مدينة قسنطينة[2]. وكان لأعيان مختلف الفئات الاجتماعية القاطنة في المدن، وأمناء الحرف والمهن[3]، علاقات متينة بالسلطة الحاكمة. وهذا ما يفسر الانسجام الموجود بين الطرفين طوال فترة الحكم العثماني. كما أن الأخطار الخارجية التي كانت تهدد كيان الدولة الجزائرية، قد ساهمت إلى حد كبير في خلق نوع من التماسك بين أفراد المجتمع الحضري، بغض النظر عن الفئة التي ينتسبون إليها.

وما يؤكد ذلك الترابط الموجود بين السلطة وسكان المدن، هو عدم محاولة سكان المدن بمختلف شرائحهم الخروج عن طاعة السلطة، طوال فترة

---

1 – تولى أفرادها منصب شيخ البلد، والذي كان يعتبر من المناصب المهمة في الهيكل الإداري العثماني على مستوى المدن.

2 – محمد بن عبد الكريم الفكون، منشور الهدايا في كشف حال من ادعى العلم والولاية، تقديم وتحقيق وتعليق، أبو القاسم سعد الله، المكتبة الوطنية الجزائرية، الجزائر 1987، ص. 57.

3 – أنظر حول دور الأمناء في مدينة الجزائر، عائشة غطاس، الحرف والحرفيون في مدينة الجزائر 1700–1830م، مقاربة اجتماعية واقتصادية.

الحكم العثماني في الجزائر. وقد أتيحت لهم العديد من الفرص للتحرر من قيود السلطة الحاكمة، لاسيما في مطلع القرن التاسع عشر، الذي عرف اندلاع العديد من الثورات في الأرياف ضد سلطة البايلك، إلا أن ما لاحظناه، هو أن سكان المدن لم ينضموا إلى صفوف الثائرين، ولم يشاركوهم في ثوراتهم، بل وقفوا إلى جانب السلطة، بل كانوا في مقدمة المدافعين عن المدينة لما أقدم الثائرون على احتلالها، وإسقاط النظام القائم بها. وأحسن دليل على ذلك التعاون بين السلطة وسكان المدن، قيام سكان قسنطينة بالدفاع عن مدينتهم لما شن ضدها ابن الأحرش الدرقاوي حملة عسكرية في سنة 1804م. وقد ذكر العنتري أنه عندما حاصر ابن الأحرش وأتباعه قسنطينة، فإن الحاج أحمد والشيخ سيدي محمد الفقون تمكنا بمساعدة سكان قسنطينة من فك الحصار عن مدينتهم، وتشتيت صفوف الثائرين بالمدافع والقنابل، التي كانوا يلقونها من فوق أسوار المدينة[1].

يتضح من خلال ما تقدم أن سكان المدن كانوا أوفياء للسلطة القائمة، فربطوا مصيرهم بمصير الأتراك العثمانيين، حفاظا على مصالحهم المادية، والامتيازات التي منحت لهم. وكان ذلك عائقا في خلق التلاحم بين المجتمعين الحضري والريفي. وكانت السلطة الحاكمة المستفيد الأول من الوضع القائم، إذ عرفت كيف تستغل ذلك الشرخ الموجود في المجتمع، لتتفرغ لمواجهة سكان الأرياف الثائرين.

أن حضور العثمانيين في المدن الرئيسية كان ملموسا، إذ عرفوا كيف يستملون إلى صفهم الأعيان والعلماء والأشراف، وذلك عن طريق منحهم بعض

1 – العنتري، المصدر السابق، ص.31.

الامتيازات المادية، كإعفائهم من دفع بعض الضرائب، ومنحهم بعض المناصب الإدارية، مثل القضاء، والإفتاء، والتعليم، والقائد وغيرها. ولذلك السبب، لم ير هؤلاء ضرورة الخروج عن طاعة العثمانيين، لاسيما أنهم مسلمون مثلهم.

3 - علاقات الإدارة بسكان الأرياف:

صنفت الدراسات المجتمع الريفي إلى العديد من المجموعات، منها، قبائل المخزن، والقبائل المتعاونة والمتحالفة، وقبائل الرعية، والقبائل الممتنعة. ومن خلال هذا العرض نحدد طبيعة العلاقات السائدة بين كل مجموعة والسلطة.

اعتمد الأتراك العثمانيون على مستوى الأرياف على قبائل المخزن، الخاضعة لهم، وهي تشكل جهازهم الإداري والعسكري والاقتصادي. وقد مكن هذا النظام العثمانيين من فرض نفوذهم على عدة أجزاء من البلاد، إذ ساعدهم ذلك أيضا على تغطية العجز العددي في القوات العسكرية وفي سلك الموظفين الإداريين. وكانت مأمورية قبائل المخزن تتمثل في استتباب الأمن في الأرياف، والمساهمة في عملية جمع المطالب المخزنية، ومراقبة الطرقات الرابطة بين البايالیك ودار السلطان. ولتحقيق هذه الأهداف، تم إنشاء العديد من الأبراج في دواخل البلاد، ترابط فيها الحاميات العسكرية، المدعمة بالقبائل المخزنية الموالية للسلطة[1].

1- M. EMERIT, " Les Tribus privilégiées en Algérie dans la première moitié du XIXe. siècle", in Annales économies, société, civilisations, N°1, 1966, P.51.

أما علاقات الإدارة بالقبائل المتعاونة والمتحالفة، أمثال آل مقران، وابن قانة، وبني جلاب، وبوعكاز، وابن عاشور، وأولاد سيدي الشيخ، فكانت تتسم بالتعاون أحيانا، وبالتنافس أحيانا أخرى[1]. وبالرغم من اتساع رقعة نفوذ هذه القبائل، فإن الإدارة تمكنت بوسائلها الخاصة من ترويضها. فكانت على سبيل المثال، تؤلب القبائل ضد تلك التي ترى أنها تشكل خطرا على مصالحها، وتزج بها في حروب وصراعات تستغرق فترة طويلة [2]. وقد انشغلت القبائل المتعاونة معظم الوقت بحروبها الداخلية، مما جعلها تصرف نظرها عن العثمانيين. وكان بإمكان تلك القبائل لو عرفت كيف توحد جهدها من تأسيس دولة مستقلة، إلا أن ذلك لم يتحقق، للأسباب التي شرحناها.

أما المجموعة الثالثة، فكانت تمثلها قبائل الرعية، التي كانت تعد أضعف حلقة على مستوى الأرياف، إذ كانت تتحمل عبء الضرائب. فأجبرتها ظروفها الاقتصادية والاجتماعية المزرية، على الخضوع لإرادة الإدارة، مقابل حصولها على الأراضي الزراعية التابعة للبايلك، قصد سد رمقها. ويبدو أن عدد قبائل الرعية كان في ارتفاع مستمر، وما يؤكد ذلك، المساحة الإجمالية التي كانت تستغلها، والتي قدرت بحولي أربعة ملايين وأربع مائة وخمسة وعشرين ألف هكتار

1 – E. MERCIER, Histoire de l'Afrique septentrionale depuis les temps les plus reculés jusqu'à la conquête française 1830, E. Leroux, Paris 1897, P.154.

2 – سعيدوني، الجزائر في التاريخ...، ص.108.

(4.425.000)[1]. وقد جعلها وضعها الهش، عرضة لتجاوزات الإدارة وأعوانها. إلا أن ما لاحظناه، أن هذه القبائل قد انضمت في مطلع القرن التاسع عشر إلى صفوف الثائرين ضد سياسة البايلك. فساهمت بشكل ملحوظ في تدعيم الثورات الريفية، وكانت وقودا لها.

والمهم في هذا السياق، هو معرفة طبيعة العلاقات التي كانت سائدة بين الإدارة والقبائل الممتنعة، لما لها من تأثير على أوضاع البلاد خلال مطلع القرن التاسع عشر. ولتوضيح تلك العلاقات، نثبت بعض الأمثلة، ومن أبرزها عمليات المصادرة والتشريد، ما وقع لقبائل ريغة في عهد الداي عمر (1815-1817م). فقد كانت قبائل ريغة الواقعة بضواحي مليانة، في حالة حرب ضد الإدارة لرفضها دفع الضرائب، شأنها شأن كل القبائل المجاورة لها، مثل بني فراح، وشنواه، وسوماطية، وجندل، ومطماطة، والعطاف. قامت الإدارة بتهجير قبائل ريغة إلى أرزيو ببايلك الغرب، وأثناء غيابها، أقدمت الإدارة على بيع أراضيها لبني مناد، وبني مناصر، ولبعض أفراد من مليانة. وحولت جزءا من تلك الأراضي إلى أملاك الدولة، مثل حوش ريغة الذي حول إلى أرض الزمول، يشرف عليه وكيل خاص[2].

وقد خاض العثمانيون الكثير من الحملات ضد بلاد الزواوة منذ بداية وجودهم في الجزائر، قصد إخضاع سكانها لسلطتهم. ويبدو أنهم واجهوا العديد من الصعوبات لتحقيق أهدافهم. والدليل على ذلك، أن الحملات العثمانية

---

1 – L. RINN, Le Royaume d'Alger sous le dernier Dey", Grand Alger Livres éd. Alger 2005, P.14.

2– M. JULIENNE, " Les Rir'a de la subdivision de Miliana", In R.A. N°1, Alger 1856, PP. 284–285.

استمرت إلى غاية سقوط مدينة الجزائر في يد الفرنسيين. فقد ورد في الوثائق أنهم قد شنوا حملة عسكرية ضد قبيلة نزليواه المتمردة في سنة 1800م، وأوكلت قيادتها لباي التيطري. فقام الباي بقطع ثلاثين رأسا من رجال نزليواه. كما أرسلت حملة ثانية بقيادة يحيى آغا، الذي أعاد ترميم برج بوغني، بعد أن خربته قبائل قشتولة. وقد تمكن يحيى آغا من إخضاع قبائل نزليواه للإدارة العثمانية، وحولت إلى قبائل مخزنية. فأصبح رجالها يشكلون فرقة الزمالة، التي أوكلت لها مأمورية تدعيم الحامية العثمانية المرابطة في برج بوغني، والمساهمة في إخماد حركات التمرد في المنطقة[1].

وقد ورد في إحدى الرسائل التي وجهها الداي حسين (1818-1830م) إلى يحيى آغا المتواجد في بلاد الزواوة، أن قبائل نزليواه قد تحولت فعلا إلى قبائل مخزنية، إذ رافقت يحيى آغا في حملته على بني وقنون[2]. بعد أن تم إخضاع قبائل قشتولة للإدارة العثمانية، تمكن العثمانيون من فتح الطريق الرابط بين برج بوغني والطريق السلطاني (دار السلطان وبايلك قسنطينة)، مرورا ببني هني[3].

وتعددت حملات العثمانيين على قبائل فليسة أم الليل، وقد خلفت إحداها المنفذة في منتصف القرن الثامن عشر ألف ومائتين (1200) قتيل في صفوف الجيش النظامي، بينما قدر عدد القتلى في صفوف الثائرين بثلاثة آلاف

---

1 –GUIN, " Les Nezlioua", In R.A. N°9, Alger 1865, P.424.

2 – وثائق عثمانية، " رسالة الداي حسين إلى يحيى آغا "، محفوظات المكتبة الوطنية الجزائرية.

3 –H. AUCAPITAINE, " Colonies noires en Kabylie", In R.A. N°6, Alger 1862, P.288.

(3000) قتيل. وقد حفز الانتصار الذي حققته قبائل فليسة بعض قبائل الزواوة وغيرها من المناطق الداخلية، على التمرد ضد العثمانيين.

إن الحروب بين فليسة والعثمانيين قد تجددت في عهد الداي أحمد (1805_1808م)، إذ استغلت قبائل فليسة انشغال الداي بإعداد حملة ضد تونس، لتعلن الحرب على العثمانيين. وبالرغم من توصل الطرفين إلى تسوية الخلاف بطرق سلمية، فإن الحرب تجددت في سنة 1814م. ومهما كانت طبيعة الصراع بين فليسة والعثمانيين، فإن الطرفين قد توصلا في النهاية إلى عقد هدنة، التي نص أحد بنودها على إعفاء قبائل فليسة من دفع الضرائب المخزنية، وتكتفي بدفع ضريبة سنوية قيمتها خمسمائة **ريال** بوجو. وهكذا تم احترام الهدنة الموقعة بين الطرفين إلى تاريخ نهاية الحكم العثماني في الجزائر في سنة 1830م[1].

وفي بايلك قسنطينة، كانت علاقات الإدارة بالسكان أكثر تعقيدا، نظرا إلى التركيبة البشرية التي كان يتشكل منها البايلك. فإلى جانب بعض الأسر القوية النافذة، أمثال أولاد مقران، وبوعكاز، وبن قانة، وبن عاشور، وبن حبليس، وبن جلاب، هناك قبائل ذات نفوذ واسع، أمثال الحراكتة، والحنانشة، والنمامشة، والقبائل الجبلية الأوراسية، والبيبان، والبابور. ومما زاد في تعقيد الأوضاع، طبيعة تضاريس البايلك، الذي يغلب عليه الطابع الجبلي في الشمال، والصحراوي في الجنوب، وكذا اتساع الرقعة الجغرافية للإقليم. ويمكن أن نضيف إلى كل هذه الخصائص، عاملا لا يقل أهمية، أثر هو الآخر في الوضع في المنطقة، ألا وهو حركة

1 – HANOTEAU ET LETOURNEAU, La Kabylie et les coutumes Kabyles, Imp. Nationale, Paris 1873, P.38.

القبائل الحدودية وتنقلها المستمر بين بايلك الشرق وإيالة تونس، هروبا من الضرائب، مما كان يتسبب في توتر العلاقات بين البلدين. فكان ذلك يؤدي إلى عدم الاستقرار الداخلي فيهما. وقد أرغمت الظروف القائمة، بايات قسنطينة على الانشغال في معظم الأوقات، بقيادة الحملات العسكرية ضد تونس أو التصدي لها[1]، وكان ذلك على حساب تسيير شؤون بايلكهم، وضمان استقرار أحواله. ومن الأمور التي عقدت مهام البايات أيضا، مسألة تسيير علاقاتهم التجارية مع الدول الأوربية، لاسيما فرنسا، التي كانت تمارس نشاطا تجاريا مكثفا في موانئ البايلك. وغالبا ما كانت تحدث القطيعة بين البلدين، نتيجة تضارب المصالح بينهما.

وقد ساهمت كل هذه العوامل في عدم تمكن الإدارة من إخضاع قبائل المنطقة لسلطتها. ومن العوامل التي صعبت أيضا من مهام الإدارة في بايلك قسنطينة، منافسة بعض الأسر القوية لها، حول تقاسم السلطة على قبائل الإقليم. فلم يكن في وسع الإدارة ضمان مداخيل الضرائب، إلا عن طريق شن الحملات العسكرية ضد القبائل الممتنعة، فكان ذلك يجعلها في حالة حرب دائمة معها، وضد القوى المحلية، التي كانت تتمتع بالنفوذ على تلك القبائل. ونذكر على سبيل المثال، قبائل الحراكته التي كانت تثور من حين لآخر ضد الإدارة، وتعود حركتها الأخيرة إلى عهد الباي إبراهيم الكريتلي (1821- 1824م)، الذي باغتها في جبل

1- للمزيد من التفاصيل عن العلاقات الجزائرية التونسية، أنظر الحاج أحمد مبارك، تاريخ حاضرة قسنطينة، تصحيح وتعليق نور الدين عبد القادر، المدرسة العلية للدراسات العلمية، الجزائر 1952. وأيضا، عمار بن خروف، " العلاقات السياسية بين الجزائر وتونس"، في مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 2، الجزائر 2002، ص. 120-123.

سيدي رغيس، بضواحي أم البواقي[1]. كما قام الحاج أحمد باي (1826-1830م)، بشن حملة ضدها، فبعد أن منح الآمان لشيوخها، أمر بإعدام خمسة وسبعين منهم [2].

وقد توالت الحملات ضد القبائل الممتنعة طوال الفترة الأخيرة من الحكم العثماني. ففي سنة 1822م، قام الباي إبراهيم الكريتلي بحملتين ضد القبيلتين الثائرتين، النمامشة والعمامرة، فاستولى خلالهما على غنائم معتبرة. قدرت غنائم النمامشة وحدها، بأربعين ألف رأس من الأبقار[3]، التي جلبت لخزينة الدولة بعد بيعها لقبائل الخزن، مائتي فرنك. ويكاد يكون نفس القدر من الغنائم التي أخذت من قبائل العمامرة [4]. واعترف الحاج أحمد باي بهذه الحقيقة في إحدى الرسائل

1- L. FERAUD, " Ain Beïda Province de Constantine", In R.A. N° 16, Alger 1872, P.413.

2 -IBID.

3 – إذا اعتبرنا الأرقام التي وردها فايسات Vayssettes، صحيحة، فإن سعر البقرة الواحدة يساوي خمسة فرنكات، هذا في الوقت الذي كانت فيه الأوضاع الاقتصادية متدهور، في حين نجد في فترة حكم صالح باي التي عرفت رخاء، سعر البقرة السمينة كان 8 فرنكات، وسعر الفرد 12 فرنكا. يبدو أن سعر خمسة فرنكات ليس هو السعر الحقيقي للبقرة، بل أعتقد أنه أزيد من ذلك. إلا أن الدولة كانت تبيع غنائمها لقبائل المخزن بأسعار منخفضة ومشجعة لنيل ودها، وضمان ولائها. ربما ظاهرة انخفاض الأسعار في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني قد يعود إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وركود الحركة التجارية، ما أدى إلى ضعف القدرة الشرائية للسكان. "Histoire des derniers Beys de Constantine", in R.A. N°7, Alger 1863, P.115.

أنظر أسعار المواشي والسلع في رسالة في أخبار بلد قسنطينة وحكامها، مخطوط رقم 2717، المكتبة الوطنية الجزائرية، ورقة 10.

4 – VAYSSETTES, OP. CIT., P.115.

التي وجهها إلى الداي حسين في عام 1828م، كتب قائلا: "خبرناك في الخريف الماضي أننا غزونا على فرقة يقال لهم أولاد بودرهم عمامرة من جبل الأوراس، ونزلنا بقربهم في ذلك الوقت، فطلبوا منا الآمان، فأمناهم، ونزلوا للوطاء، وحرثوا. وجعلنا معهم حرثا لنا، وخدموا. وهم الآن قوتهم في المحلة، يغزون معنا، والحمد لله. وبجوارهم أولاد فسيقة، ممتنعون هم أيضا، وعصوا شيخهم، فغزوناهم في رأس جبلهم بعسكرنا وقومنا، فأخذنا لهم خمسة آلاف رأس من الأغنام، وسبعمائة وأربعين رأسا من الأبقار، وسبع وستين زايلة، ما بين حمير وبغال، وقطعنا منهم ستة عشر رأسا"[1].

تبين الرسالة المذكورة، سياسة الإدارة الداخلية، وطبيعة علاقاتها بالقبائل الممتنعة. ويبدو أن الهدف من مصادرة ثروات القبائل، هو من أجل إرغامها على ترك جبالها المحصنة، لتستقر في المناطق السهلية، ولتكون تحت مراقبة الإدارة، بعد أن يتم تحويلها إلى قبائل مخزنية.

إن اشتداد وطأة الإدارة على القبائل الممتنعة، لاسيما في الفترة الأخيرة من العهد العثماني، يمكن إرجاعه إلى الأوضاع الاقتصادية المتدهورة, فكانت الدولة تعاني عجزا ماليا، نتيجة لعدة عوامل داخلية وخارجية، المتمثلة في انتشار الآفات الطبيعية والأوبئة، والحروب والحملات الأوربية، التي انتهت بالحصار الفرنسي للسواحل الجزائرية (1827-1830م). فلم يكن في وسع الحكام تعويض النقص في الموارد المالية، إلا بمطالبة القبائل بدفع المزيد من الضرائب. إلا أن عدم استقرار

1- م.م.و.ج. وثائق عثمانية، " رسالة الحاج أحمد باي إلى حسين باشا"، الملف 3، رقم 3206، رقم الوثيقة 35، السنة 1243هـ/1818م.

الأوضاع، والركود العام الذي أصاب القطاعات الاقتصادية، كانت كلها من العوامل التي حالت دون تمكن القبائل من الالتزام بواجباتها إزاء الدولة. علما أن الحملات العسكرية الموجهة ضد القبائل، قد أرغم عددا كبيرا منها على التخلي عن نشاطها الزراعي، لتتحول إلى قبائل بدوية متنقلة[1]. وقد ترتب على هذه السياسة انعكاسات سلبية، منها : - أن الدولة فقدت جزءا من مداخيل الضرائب.

- أن عدم تمكين القبائل من الاستقرار في مواطنها الأصلية قد أضر بالقطاع الزراعي.

أما في بايلك التيطري، فإن الإدارة قد سلكت نفس السياسة مع قبائل الإقليم. ويعود عدم استقرار وضع قبائل البايلك، التي يغلب عليها الطابع البدوي، من العوامل الرئيسية التي أعاقت مهام الإدارة في البايلك، لاسيما الجزء الجنوبي منه. فقد لجأت الإدارة منذ بداية عهدها، إلى استعمال العنف لإرغام قبائل أولاد نايل، الكثيرة العدد على دفع الضرائب، مما كان يكلفها خسائر مادية وبشرية معتبرة [2].

لقد تميزت العلاقات بين الإدارة وقبائل بايلك التيطري بالحروب المستمرة، طوال فترة الوجود العثماني في الجزائر. فإذا اختصرنا الحديث على العقود الأربعة الأخيرة للحكم العثماني، فإننا نلاحظ أن الإدارة قد خاضت العديد من الحروب في البايلك. إلا أن البايلك عرف استقرارا نسبيا في عهد الباي مصطفى الزنجي(1772-

1- C. BONTEMS, Manuel des Institutions Algériennes de la domination turque en Algérie, éd. CUJAS, Paris 1976, P.70.

2- ARNAUD, "Histoire des Oulad Naïl suite à celle des Sahari", in R.A. N°16, Alger 1872, P.327 et suite.

1794م)[1]، الذي قيل عنه، إنه كان يتمتع بقدرات عسكرية وإدارية عالية. فقد تمكن من التحكم في أوضاع البايلك، بعد أن قام بإعادة تنظيم فرق الزمول والعبيد والدوايرـ حيث نقل مخزنه من مدينة المدية إلى برواقية، لموقعها الإستراتيجي، فجعل منها نقطة انطلاق الحملات العسكرية صوب الجنوب. كما دعم صفوفه بأجواد المنطقة، بعد أن أغراهم بالهدايا. وتوصل الباي بفضل هذا التنظيم إلى إخضاع بعض قبائل أولاد نايل لطاعته[2]. وبالرغم من المعارضة التي أبدتها بعض القبائل، إلا أن الإدارة توصلت إلى تحويل بعض القبائل الممتنعة إلى قبائل مخزنية، أمثال، أولاد سيدي أحمد، وأولاد رويني، وأولاد ضياء، وأولاد أم هاني، وأولاد سيدي محمد. وتم إعفاء هذه القبائل من دفع الضرائب. فأصبحت تمثل مراكزا متقدمة للإدارة في المنطقة الجنوبية، تتولى مهام الحفاظ على الأمن والاستقرار، وتتكفل بعملية جمع الضرائب من قبائل أولاد نايل. إلا أن طريقة تعيين الشيوخ التي ناهجتها الإدارة، كانت سببا في اندلاع الحروب بين قبائل أولاد نايل[3]. ونفهم من ذلك أن الإدارة كانت تشجع سياسة الصفوف، التي كانت تعتبر من إحدى أدواتها الناجعة للحفاظ على الأمن والاستقرار، والتوازن بين القبائل. كما عينت الإدارة فيما بعد، شيوخا على باقي قبائل أولاد نايل، إلا أن درجة خضوع شيوخ تلك القبائل، كانت متفاوتة من قبيلة لأخرى ومن فترة لأخرى. ومما زاد من ضعف

---

1 – بعد أن تم عزله عين على بايلك قسنطينة (1795–1798م)، ثم قتل بأمر من الداي حسان، حسب ما ذكره العنتري، المصدر السابق، ص. 68.

2 – H. FEDERMANN et H. AUCAPITAINE, "Notices Historiques sur l'Histoire de l'Administration du Beylik de Titteri", in R.A. N°9, Alger 1865, PP.287.

3 – ARNAUD, OP. CIT., P.336.

قبائل أولاد نايل وانقساماتها، تلك الحروب المستمرة فيما بينها حول استغلال المراعي ومنابع المياه [1].

وتوالت الحملات على القبائل الجنوبية في عهد الباي إبراهيم (1817-1819م)، الذي قام بحملة ضد أولاد ضياء، استولى خلالها على مائتي رأس من الجمال، وعشرة آلاف رأس من الأغنام. واشتدت قبضة الإدارة في عهد الباي مصطفى بومزراق، الذي أخضع معظم قبائل أولاد نايل، وتم وضعها تحت سلطة آغا الجزائر، الذي عين عليها قائدا لجمع الضرائب. وقد واصل الباي بومزراق سياسته الردعية ضد القبائل الممتنعة، فأسر مائة وعشرين شخصا من قبيلة الأربعاء بالقرب من الأغواط، وأرسلهم إلى الجزائر، أين حكم عليهم الديوان بالأشغال الشاقة لمدة سنة. وقدرت الغنائم التي اغتنمها الباي، بعشرة آلاف وسبعمائة رأس من الجمال، التي تم بيعها لقبائل المخزن. كما قام الباي في سنة 1826م، بحملة ضد أولاد مختار الشراقة، بالموقع المسمى بقصر بن عزوز، غرب آفلو، استولى الباي خلالها على خمسمائة رأس من الجمال، وأربعة آلاف رأس من الأغنام[2].

ومن القبائل التي وقفت في وجه الإدارة في بايلك التيطري، قبائل العذاورة. فتدخل الباي مصطفى الوزناجي لتسوية الخلاف الناشب بين العذاورة وأولاد علان حول قضية الحدود، وتوصل فعلا إلى وضع حد لخصوماتهم، وقام الباي إسماعيل فيما بعد بتعيين قويدر بن سالم شيخا على العذاورة. وبالرغم من

1- IBID. P.337.

2- FEDERMANN, OP. CIT., P.300.

الحزم الذي أبداه الباي، فإنه عجز عن منع حملات العذاورة على المحلات العثمانية. ولكسب دعم القبائل وودها لجأ البايات إلى مصاهرة العائلات النافذة في البايلك، فصاهر الباي مصطفى الوزناجي عائلة ابن شهرة الواسعة النفوذ[1]. إلا أـن هذه الأساليب التي استعملها البايات، لم تحقق الهدف المنشود، إذ رفض العذاورة دفع الضرائب، فاضطر الباي إثر ذلك، إلى محاصرتهم في منطقة زعترة، بالغرب من شلالة. ولم يتوصل الباي إلى استخلاص الضرائب إلا بعد أن استعان بالشيخ محمد بن قويدر من أولاد نفية، التابعة لقائد ديرة، وبعض المرابطين، الذين أقنعوا العذاورة بضرورة دفع ما عليهم من الضرائب[2].

ومهما كان حزم الإدارة وصرامتها، فإن علاقاتها بالقبائل الجنوبية ما لبثت أن توترت من جديد، فاضطر الداي إلى الاستعانة بباي الغرب محمد بوكابوس لإخماد حركة العصيان في جنوب بايلك التيطري. فقام بشن حملة ضد قبائل عريب، وقتل خلالها عددا كبيرا من أفرادها، واستولى على غنائم كثيرة، وجلب معه أثناء عودته إلى مدينة المدية، مائتي امرأة، وخمسة وأربعين أسيرا، الذين تم إعدامهم، عبرة للثائرين. ولم ينج شيخ عريب رابح بن طالب من العقاب الذي سلط على أفراد قبيلته، إذ اغتيل هو الآخر في سوق سور الغزلان، بعد أن منح له الأمان[3].

1- M. GUIN, " Notes Historiques sur les Adaoura", in R.A. N°17, Alger 1873, P.109.

2- IBID.

3 - IBID.

نستخلص مما تقدم أن قبائل التيطري قد تضررت كثيرا من تجاوزات الإدارة، التي تسببت في تدهور وضعها الاقتصادي. وبالرغم من توتر العلاقات بين القبائل والإدارة، فإن معظم قبائل التيطري قد استجابت لنداء الداي حسين، الذي دعاها للتجنيد لمواجهة الغزو الفرنسي للجزائر في سنة 1830م[1].إلا أن التصالح الذي وقع بين الإدارة والقبائل الممتنعة، جاء متأخرا، في الوقت الذي وصلت فيه الدولة إلى ذروة ضعفها.

أما في بايلك الغرب، فإن الوضع كان أكثر تعقيدا، إذ عانت الإدارة العثمانية منذ وجودها في المنطقة، من موقف بعض القبائل المعادي لها. وقد تعود أسباب فشل الإدارة في فرض سلطتها في بايلك الغرب، إلى كثرة عدد المنافسين لها، المتمثلين في الزيانيين في تلمسان وضواحيها، والإسبان في وهران والقبائل المحلية الخاضعة والمتحالفة معهم، وتأثير سلاطين المغرب الأقصى في المنطقة الغربية، الذين كانوا يحرضون سكان المناطق الحدودية الغربية ضد العثمانيين، كما كانوا يتبادلون الحملات العسكرية مع الحكام الجزائريين. وقد شجعت كل هذه العوامل بعض قبائل بايلك الغرب على عدم الخضوع للإدارة العثمانية[2].

وتعد فترة حكم الباي محمد بن عثمان (1779-1796م)، من أهم الفترات التي فرضت فيها الإدارة وجودها في بايلك الغرب، إذ قام الباي بعد أن حرر مدينة وهران من الاحتلال الإسباني في عام 1792م، بإخضاع قبائل الحشم لإدارته، وحولها

1- IBID. P.116.

2 – للمزيد عن العلاقات بين الإدارة العثمانية والقبائل المتعاونة والخاضعة للإسبان، أنظر عبد القادر المشرفي، بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الإسبان بوهران من الأعراب كبني عامر، تحقيق وتقديم محمد بن عبد الكريم، مكتبة الحياة، الجزائر، د.ت.

إلى قبائل مخزنية. كما أرغم قبائل فليتة، والأحرار، وحميان، والسويد، وعمور، وجبل راشد على دفع الضرائب المقررة عليها. وقد وسع الباي دائرة نفوذ إدارته إلى الأغواط، إذ شن عليها حملة عسكرية، وأجبر سكانها على الاعتراف بسلطته عليهم، ودفع الضرائب[1].

ومهما كان حزم البايات في تعاملهم مع قبائل بايلك الغرب، فإنهم لم يتمكنوا من وضع حد لحركات التمرد، وهذا ما أكده الباي حسن في إحدى الرسائل الموجهة إلى السيد إبراهيم، وكيل الحرج بباب الجهاد بمدينة الجزائر في سنة 1826م، والتي ذكر فيها:" أن الباي قام بحملات ضد بعض القبائل، أمثال قبيلة صبيح، والشرفاء، وأولاد يونس، وصادر أموالهم، وقتل عددا من أفرادها"[2].

4 - ظاهرة استمرار الحكم العثماني في الجزائر:

بناء على ما تقدم، فإن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن حين تناول مسألة الوجود العثماني في الجزائر، وعلاقة الإدارة بالسكان، هو كيف تمكن الأتراك العثمانيون رغم قلة عددهم من فرض سيطرتهم على الجزائر لأزيد من ثلاثة قرون؟ إن الإجابة على هذا السؤال، يتطلب منا فهم نوعية النظام الذي وضعه الأتراك العثمانيون في المدن والأرياف الجزائرية. فإذا تمكن الأتراك العثمانيون من إخضاع المدن الجزائرية والتحكم في سكانها، بفضل الحاميات العسكرية المرابطة

---

1 – M. GORGUOS, "Notice sur le Bey d'Oran Mohammed El–Kebir", in R.A. N°1, Alger 1856, P.4123.

2 – م.م..و.ج. وثائق عثمانية، "رسالة حسن باي إلى إبراهيم وكيل الحرج بباب الجهاد بمدينة الجزائر"، ملف 3206، رقم الوثيقة 41، 42، السنة 1242هـ/1826م.

بها، والرغبة التي أبداها الحضر في التعايش معهم، فإن الأمر لم يكن كذلك في الأرياف، نظرا لاتساع الرقعة الجغرافية، وتنوع القبائل القاطنة بها.

وبالرغم من كل هذه العقبات، فإن الأتراك العثمانيين وضعوا نظم إدارية، وعسكرية، واقتصادية محكمة، مما ساعدهم على إخضاع قسم كبير من القبائل لسلطتهم. وكانت قاعدة تلك النظم، قائمة على ما يعرف بنظام المخزن، الذي كان يتشكل أساسا من القوى المحلية الفاعلة، المتمثلة في الزعامات القبلية والدينية. وقد ترك الأتراك العثمانيون السلطة الفعلية في الأرياف في أيادي القوى المحلية، حيث حافظوا على النظم التقليدية للقبائل من حيث التسيير، والتنظيم، وجمع الضرائب، وربما ذلك ما جعل بعض القبائل تتقبل الوجود العثماني وإدارته.

إذا استثنينا تجاوزات بعض جباة الضرائب، فإن العلاقات بين السلطة والسكان كانت في معظم الأوقات طيبة، والدليل على ذلك، أنه كلما تعرضت البلاد للأخطار الخارجية، تهرع القبائل إلى دعم القوات النظامية. وقد لخص الضابط الفرنسي روزيه Rozet، موقف سكان مدينة الجزائر من الأتراك العثمانيين في بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر، قائلا: " فبالرغم من أن سكان مدينة الجزائر قد عانوا من عجرفة الأتراك، إلا أنهم لم يذكروهم بسوء، بل بالعكس، فكل الذين أتيحت لي فرصة التحدث إليهم، كانوا دائما معجبين بهم"[1]. وهذا ما يؤكد عدم رضا السكان بالاحتلال الفرنسي، ويدحض في نفس الوقت آراء أولئك الذين وصفوا علاقات الأتراك العثمانيين بالسكان بالتنافر. ولم يكن الدعم للعثمانيين مقصورا على سكان المدن فقط، بل معظم سكان الأرياف وقفوا إلى جانب الداي لما أقدمت فرنسا على

1 – ROZET et CARETTE, OP. CIT., P.8.

احتلال الجزائر في سنة 1830م، فكل القبائل أرسلت رجالها إلى سيدي فرج لمواجهة الحملة الفرنسية.

وهناك من لم يدرك حقيقة العلاقة الموجودة بين السكان والأتراك العثمانيين، أمثال الضابط الفرنسي إسترهازي W. Esterhazy، الذي حاول أن يقارن بين السياسة الفرنسية في الجزائر في بداية الاحتلال، بتلك التي اتبعها الأتراك العثمانيون من قبلهم، فقال في هذا الموضوع: " إن العثمانيين قد أحسنوا استغلال ظاهرة التنوع البشري الموجود في الجزائر، فهم ليسوا بحاجة إلى تشتيت صفوف السكان لإخضاعهم، لأنهم عرفوا كيف يستفيدون من الانقسامات الموجودة، وهنا يكمن ضعف سياسة الفرنسيين، الذين كان الأجدر بهم الإقتداء بالعثمانيين في هذا المجال" [1]. أعتقد أن هذا الرأي بعيد عن الحقيقة، لأن الفرنسيين كما هو معلوم، اعتمدوا هم أيضا على بعض القبائل المحلية أثناء إقدامهم على التوسع في دواخل البلاد، وإن لم يتمكنوا من تحقيق أهدافهم، وضمان ولاء القبائل لهم، فإن ذلك يعود إلى اختلاف أغراضهم عن تلك التي جاء من أجلها العثمانيون إلى الجزائر. وما لم يذكره إسترهازي، هو أن العثمانيين قدموا إلى الجزائر بطلب من أهلها للدفاع عن دينهم، وبلادهم من الاعتداءات الأوربية. أما الفرنسيون، فإنهم جاؤوا لاحتلال الجزائر، وتحقيق سياسة الاستيطان، وذلك بإبادة العباد، وتدنيس مقدساتهم. ولهذه الاعتبارات عجز الفرنسيون عن تحقيق ما حققه العثمانيون. وقد ذكر أحد الدارسين الأسباب الحقيقية التي كانت وراء قدوم العثمانيين إلى الجزائر، فقال: "إن

1 – W. ESTERHAZY, De la Domination turque dans la régence d'Alger, Lib. C. Grosselin, Paris 1840, P.257.

الدين كان المبرر الأول لظهور العثمانيين في المشرق والمغرب. فلو لا الحروب الصليبية التي شنتها أوربا الغربية بقيادة إسبانيا ضد الجزائر، لما كان هناك مبرر لتدخل آل عثمان. فقد كانوا مدفوعين برغبة الجهاد والحماس الديني للدفاع عن حدود الإسلام الغربية، وكانوا بالطبع يبحثون لهم عن حلفاء ومؤيدين، فوجدوهم في رجال الدين وخصوصا المرابطين"[1].

بعد هذا العرض المختصر، نستخلص النتائج الآتية:

- أن ما ميز سكان المدن بمختلف شرائحهم خلال الفترة العثمانية، هو الانسجام والترابط، والخضوع لطاعة الحكام. وكانت المصلحة المشتركة، والخطر الخارجي من العوامل التي وحدت بين مختلف الفئات الاجتماعية والسلطة الحاكمة.

- كان بإمكان سكان المدن من فرض نفسهم في المجال السياسي، والتقليل من نفوذ الأتراك العثمانيين لو أحسنوا استغلال الفرص التي أتيحت لهم عبر المراحل التاريخية المختلفة، إلا أن استفادة بعض الأسر المحلية النافذة على مستوى المدن من بعض الامتيازات، جعلها تساند النظام القائم، وتربط مصيرها بمصير الأتراك العثمانيين.

- أن علاقات الإدارة العثمانية بالمجتمع الريفي كان يحددها عامل الضرائب. فالقسم المتعاون معها، مثل قبائل المخزن، والقبائل المتحالفة، كان يستفيد من

1 –أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1500–1830م، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1998، 9ج. }ج.1، ص.460.

الامتيازات، أما القسم الخاضع والمعادي لها، المتشكل من قبائل الرعية والممتنعة، فكان يتحمل كل الأعباء.

- أن قلة عدد الأتراك العثمانيين في الريف الجزائري لم يكن عائقا لتعزيز وجودهم وسلطتهم، فاعتمدوا على قبائل المخزن والمتعاونة، مقابل منح لأفرادها بعض الامتيازات المادية، وجعلها أداة فاعلة لإخضاع سكان الأرياف لسلطتهم، واستخلاص الضرائب منها.

- أن وجود الأتراك العثمانيين في الريف كان مقصورا على القياد، والأغوات، والمحلات العسكرية المرابطة في الأبراج، وكان عدد هؤلاء ضئيلا جدا مقارنة بمساحة البلاد، وعدد السكان القاطنين بها. ولهذا يمكننا القول إن السلطة الفعلية في الأرياف كانت في يد القوى المحلية، المتمثلة في قبائل المخزن، والزعامات القبلية والدينية، التي فضلت هي الأخرى الاستفادة من نصيب الريع، والتمتع به، وكان ذلك على حساب محاولة التفكير في تأسيس دولة محلية. كما أن فكرة الجهاد التي كانت تعد من العوامل الأساسية التي اعتمد عليها العثمانيون لتعبئة السكان للدفاع عن الدولة، قد زالت، لكون العنصر الدخيل يدين بنفس الدين، ويحمل نفس العقيدة. فعلينا إذا أن ننتظر زوال الحكم العثماني في الجزائر في العقد الثالث من القرن التاسع عشر، لكي تظهر الدولة الوطنية بقيادة الأمير عبد القادر (1832-1830م)، الذي عرف كيف يوظف فكرة الجهاد في إعادة بعث الدولة الجزائرية. وقد يعود سبب نجاح الأمير في تعبئة السكان تحت لواء الراية الإسلامية، إلى كون الغازي يحمل دينا مخالفا للدين الإسلامي. كما أن من أهدافه

الأساسية، كانت تتمثل في محاربة مقومات الجزائريين، المتمثلة في الدين الإسلامي، واللغة، والعادة والتقاليد[1].

- استغل الأتراك العثمانيون الصراعات القبلية، وشجعوا سياسة الصفوف، مما مكنهم من إضعاف نفوذ بعض الزعامات المحلية، التي كانت تشكل خطرا على وجودهم في الريف الجزائري. كما لجأ بعض الحكام إلى ربط علاقات المصاهرة مع الأسر المحلية المؤثرة، وهذا ما يجعلنا نعتقد أن علاقات الأتراك العثمانيين بالقوى المحلية، كانت مبنية على المصلحة المشتركة.

- أن عدم إقدام العثمانيين على تغيير النظم الموروثة في المجتمع الريفي قد شجع بعض القبائل على التعاون معهم. كما أن الخطر الخارجي الدائم، الذي كان يهدد البلاد، يعد من العوامل التي جعلت بعض القبائل، لاسيما الدينية تتعاون مع العثمانيين.

- أن العلاقات بين الإدارة والقبائل الممتنعة كان يغلب عليها طابع الصراع والحروب طوال فترة الوجود العثماني في الجزائر. وكانت حدة التوتر تزداد في فترات ضعف الدولة، لانشغال الحكام بإخماد الاضطرابات السياسية، ومواجهة الحملات الخارجية.

- أن الموقع الجغرافي، والوجود الإسباني في بعض المراكز الساحلية، قد صعب من مهمة الإدارة في إخضاع بعض القبائل لطاعتها. وبالرغم من كل ذلك، فإن الإدارة

---

1 – أرزقي شويتام، " دور القوى المحلية في الجزائر في ظل الحكم العثماني"، في أعمال الملتقى حول الممالك الأمازيغة في العهد الإسلامية، بسكرة 1-2 ديسمبر 2010، ص.155.

قد تمكنت بفضل أساليبها المختلفة، كاستعمالها للعنف، واستعانتها بالقبائل الموالية لها، وببعض الشخصيات الدينية، ومصاهرة البايات لبعض الأسر القوية، من كسر شوكة القبائل الممتنعة، وتحويلها إلى قبائل مخزنية.

- أن امتناع بعض القبائل عن الالتزام بواجباتها إزاء الإدارة، لاسيما في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني، قد يعود إلى قلة مداخيل تلك القبائل من جهة، وإلى إفراط الإدارة في جباية الضرائب من جهة أخرى.

- أرغمت الظروف القاهرة بعض القبائل على الخضوع للإدارة العثمانية،. وكانت هذه الشريحة من المجتمع الريفي تتحمل عبء الضرائب. ويعد اشتداد وطأة الإدارة، وكثرة تجاوزات أعوانها، ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر، من العوامل التي كانت وراء خروجها عن ولاء العثمانيين. وهكذا عرفت دائرة المعارضة والمقاومة الداخلية، اتساعا كبيرا، فلم يعد بإمكان الحكام قمعها. وكانت النتيجة النهائية، ضعف الحكم العثماني وزواله، بعد أن ترك مجتمعا متنافرا، تسوده روح الانتقام، مما صعب على قادة المقاومة توحيد صفوفه لمواجهة الغزو الفرنسي للجزائر.

الفصل الرابع

القـــــدرات الاقتصـــــاديـــــة

1- القدرات الفلاحية

2- القدرات الصناعية

3- القدرات التجارية

أ- التجارة الداخلية

ب - التجارة الخارجية

الفصل الرابع

القـــدرات الاقتصـــاديـــة

تستمد الدول عظمتها من قوة اقتصادها، والسياسة الرشيدة لحكامها. يعد توفر هذين العاملين، من الشروط الأساسية لقيام الدول واستمرارها. وبناء على هذا المفهوم، نحاول في هذا الفصل الإلمام بقدرات الجزائر الاقتصادية قبيل تعرضها للاحتلال الفرنسي. والسؤال المطروح، هو، هل كان سبب عجز الجزائريين في مواجهة الحملة الفرنسية، يعود إلى ضعف قدرات البلاد الاقتصادية؟ وما هي انعكاسات ذلك الضعف على الأوضاع العامة؟

قبل الإجابة على السؤال المطروح، نحاول أن نعرف مصطلح الاقتصاد. يرتكز الاقتصاد بصفة عامة على جملة من العناصر الأساسية، هي، الزراعة، والثروة الحيوانية، والصناعة التقليدية والتحويلية، والتجارة الداخلية والخارجية، والخدمات العامة. وأخيرا الموارد المالية التي تشترك فيها كل تلك القطاعات.

إن تقدم الدول يتحدد بمدى وفرة العناصر المذكورة، وكذا قدرة الإنسان على تفعيلها، واستغلالها، وتسخيرها لصالحه. فكلما توفرت تلك العناصر، وتم التحكم فيها، تحسن مستوى معيشة السكان، نظرا لانعكاساتها على قدرتهم الشرائية. كما أنه لها انعكاس إيجابي على قدرات البلاد الحربية والدفاعية.

1- القدرات الفلاحية:

لقد ساعد تنوع التضاريس، والمناخ، وخصوبة التربة على وفرة كل أنواع المحاصيل الزراعية. فكانت كل منطقة مختصة في إنتاج أنواع معينة من المحاصيل الزراعية. فكانت كمية كبيرة من القمح تنتجها سهول قسنطينة، ومتيجة، ومعسكر، وعنابة، والتيطري، وتلمسان[1]. وقد اعتنى المجتمع الجزائري عامة، بزراعة الحبوب، لكونها أساس معيشته. فلا نجد منطقة في السهول أو الجبال، تخلو من زراعة الحبوب. فكانت كل السهول الممتدة من تلمسان غربا إلى عنابة شرقا، مرورا بسهول وهران، ومعسكر، والشلف، والهبرة، ومليانة، ومتيجة، وحمزة، وسطيف، وقسنطينة، تنتشر فيها زراعة القمح والشعير[2].

وكان الفلاح الجزائري ينتج أنواعا مختلفة من الخضر والفواكه. وقد انتشر هذا النوع من الزراعة في الأجنة، والبساتين، والضيعات الواقعة خارج المدن أو بما يعرف بالفحوص[3]، وكذا في المناطق الجبلية، مثل منطقة القبائل، والأوراس، ومليانة، والأطلس البليدي، ومرتفعات تلمسان. واشتهرت هذه المناطق بأشجارها المثمرة، كالتين والزيتون والكروم والتفاح والأجاص والجوز والكرز[4]. وكانت

---

1 –S. D'ESTRY, Histoire d'Alger depuis les temps les plus reculés jusqu'à nos jours, Admame et Cie, éd. Tours 1845, P.128.

2 – ROZET, OP. CIT., P.317.

3 – F. DE. HAËDO, " Topographie et Histoire générale d'Alger", Trad. de l'espagnol par Monneraeu et Berbrugger, In R.A. N0 14, ALGER 1870, P.491.

4 – ROZET, OP. CIT., P.316.

الأراضي الجبلية تستغل بشكل مكثف، نظرا لقلة المساحة الصالحة للزراعة. وبالرغم من ذلك، فإن الفلاح كان يزرع بعض الحبوب لاستهلاكه الشخصي، مثل الحمص، والعدس، والذرة، والشعير [1]. وكان سكان الجبال يستغلون الغابات الممتدة من منطقة القبائل الغربية إلى غاية القل شرقا. فكانوا يزودون ورشات بناء السفن بالأخشاب، ويمونون المدن بالفحم، إلا أن استغلالهم المفرط للغابات، أدى إلى تدهورها في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني [2]، وهذا ما جعل صناعة السفن تعرف تراجعا في العقود الأخيرة[3].

الثروة الحيوانية: اهتم المجتمع الجزائري عامة، بتربية الحيوانات[4]، إلا أن عددها كان يختلف من منطقة إلى أخرى. فكانت الأغنام والجمال، مثلا منتشرة بكثرة في منطقة الهضاب العليا ومشارف الصحراء، حيث شساعة المراعي [5]، بينما المناطق التلية، كانت متخصصة في تربية الأبقار. أما الماعز والبغال، فنكاد نجدها عند كل القبائل، إلا أن هناك من أولى اهتماما خاصا لتربية الخيول[6].

---

1 - L. VALENSI, Le Maghreb avant la prise d'Alger 1790-1830, Flammarion, Paris 1969, P.42.

2 - C. FERAUD, " L'exploitation de la Karasta", In R.A. N°12, Alger 1868, P.378.

3 - أنظر عوامل تدهور الأسطول الجزائري في الفصل الأول.

4 - SHAW, OP. CIT., P.39.

5 - J. SAGNE, L'Algérie pastorale, ses origines, sa formation, son passé, son avenir, imp. Fontana, Alger 1950, P.68.

6- ROZET, OP. CIT., P.292.

والواقع أن تربية الحيوانات كانت شائعة في كل الأرياف والمناطق الجبلية، إلا أن عددها كان محدودا. فلا نجد أسرة ريفية لا تملك عددا من رؤوس الأغنام والأبقار والماعز والحمير والدواجن وخلايا النحل. فبالرغم من قلة هذه الثروة، فإنها كانت مكملة لإنتاجها الزراعي والحرفي. وقد سمحت هذه الثروة الحيوانية لكي تكون الجزائر من الدول المصدرة لها. فكانت تصدر كمية من الصوف والجلود. علاوة على المواد الزراعية الأخرى، كالحبوب والزيت والشمع [1].

وإذا أتينا إلى تقييم القطاع الفلاحي، فيمكن القول إنه عرف انتعاشا ملحوظا بعد أن توافد الأندلسيون على الجزائر، إذ طوروا تقنيات الري، وأدخلوا محاصيل زراعية جديدة. كما قام الباي محمد بن عثمان بتشجيع زراعة الحبوب في بايلك الغرب، حتى قيل عنه إنه كان يزرع لحسابه الخاص [2]. ومهما كان الجهد الذي بذله الأندلسيون وبعض الحكام في تطوير القطاع الفلاحي، فإنه لم يكن يشمل كل الجهات من البلاد، إذ كان مقصورا على المناطق التلية التي استقروا بها. أما المناطق الداخلية، فإن جزءا من أراضيها ترك بورا [3]. كما أن الفلاح الجزائري عامة احتفظ بأساليب الإنتاج التقليدية في استغلال الأرض، فلم يطور وسائل إنتاجه. فكان يعتمد على الآلات البسيطة، كالمحراث الخشبي، والمنجل

1- DE PARADIS, OP. CIT., P.123.

2 - IBID. P.127.

3- JULIEN, OP. CIT., P.7.

البسيط، والالتجاء إلى رماد الأعشاب المحروقة، وروث الحيوانات، لإخصاب التربة، أو ترك الأرض بورا لمدة سنة أو أكثر، لتستعد خصوبتها[1].

وقد كانت لهذه الوضعية انعكاسات سلبية على المردود الفلاحي، وهذا ما جعل القنصل الفرنسي في الجزائر، فاليير Valliere، يقول: " كان بإمكان الحكومة الجزائرية أن تشجع زراعة الأرض، التي تتميز بالخصوبة، وجعلها إحدى الوسائل للثراء، ولتنمية ثروة الشعوب"[2]. وقد ساهمت عدة عوامل أخرى في عرقلة نمو القطاع الفلاحي وتطوره، لاسيما في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني، والتي يمكن حصرها في النقاط الآتية:

- السياسة الضريبة: لقد أدى انخفاض مداخيل البلاد الواردة من القطاعات الاقتصادية الأخرى، إلى أن تقوم الدولة بالرفع من قيمة الضرائب على القطاع الفلاحي[3]، اعتقادا منها أن هذا الإجراء يعوض لها ما فقدته من موارد. فأصبح الفلاحون يدفعون أضعاف المبالغ، مما جعلهم يتخلون عن النشاط الزراعي،

---

1 – ناصر الدين سعيدوني، " ملكية الأراضي بالجزائر أواخر العهد العثماني وتأثيرها على البنية الاجتماعية بالريف"، في أعمال الملتقى الثالث لتاريخ وحضارة المغرب، ج1، د.م.ج. الجزائر 1983، ص.218.

2 – " Mémoire sur la forme du gouvernement d'Alger et sur les mœurs et facultés des peuples qui habitent le royaume", Pub. par L. Chaillou, OP. CIT., P.19.

3 – كانت رسوم الحكور في قسنطينة مثلا، تقدر بخمسة وعشرين فرنكا، وعرفت ارتفاعا في عهد آخر البايات، إذ وصلت قيمتها إلى خمسة وثلاثين فرنكا، أنظر vayssettes, OP. CIT., P.116.، وكذلك فركوس، المرجع السابق، ص. 59.

ليلجؤوا إلى الجبال والصحاري، فارين من جباة الضرائب[1]. وتحول معظم المزارعين إلى مربي للمواشي، الأمر الذي كان يسهل عليهم الفرار أمام الجباة. وقد أدى هذا الوضع إلى انتشار الفقر في أراضي كانت من أغنى وأخصب الأراضي، فأصبحت مهجورة وجرداء.

- طبيعة ملكية الأراضي: كانت معظم الأراضي الخصبة في أيادي الأقلية الحاكمة، والأقلية التابعة لها. أما سواد الناس، فكانوا يقيمون في الأراضي الجبلية والصحراوية الفقيرة. علما أن القطاع الزراعي يعد من القطاعات التي كانت تتطلب أيادي عاملة واسعة.

- الثورات والاضطرابات الداخلية: شهدت الجزائر اضطرابات وثورات داخلية خلال فترة الحكم العثماني، واشتدت وطأتها في مطلع القرن التاسع عشر، أرغمت الفلاحين على وقف نشاطهم لعدم توفر الأمن في المناطق الريفية. كما ألحقت أضرارا بالغة بالأراضي الزراعية[2].

- الكوارث الطبيعية، أدت الكوارث الطبيعية التي كانت تتعرض لها البلاد في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني، إلى تدهور القطاع الفلاحي، نذكر منها: - سلسلة الزلازل التي تسببت في خسائر مادية وبشرية، مثل زلزال وهران 1790م، ومدينة الجزائر سنة 1818م، ومتيجة سنة 1825م.

- فترات الجفاف، وزحف الجراد، التي كان يترتب عليها المجاعات.

---

1 – شالر، المصدر السابق، ص.59.

2 – العنتري، مجاعات قسنطينة، تحقيق رابح بونار، ش.و.ن.ت.، الجزائر 1974، ص. 28.

- انتشار الأوبئة، كالطاعون، الذي تسبب في هلاك عدد كبير من السكان والحيوانات، وكان ذلك سببا في نقص اليد العاملة[1].

وبالرغم من كل هذه العراقيل، فإنه كان بإمكان القطاع الفلاحي أن يلعب دورا مهما في الاقتصاد الجزائري، نظرا للإمكانيات الضخمة المتوفرة، إلا أن العوامل البشرية والطبيعة، التي ذكرناها، قد حالت دون تحقيق ذلك.

2- القدرات الصناعية:

عرف المجتمع الجزائري في الفترة العثمانية صناعة تقليدية، التي كانت تستمد خامتها الأولية في أساسها من الإنتاج الزراعي والحيواني. وقد أدى تنوع المواد الخام إلى تنوع الإنتاج. فكانت لكل منطقة صناعتها الخاصة. فكان الجزء من الإنتاج يستهلك محليا، ويتم تصدير الفائض إلى الخارج.

ومن أهم الصناعات أو الحرف التي مارسها المجتمع الجزائري على المستويين، المدينة والريف، هي الصناعة النسيجية والحريرية، والقطنية، والجلدية، والمعدنية، والخشبية، والفخارية[2]. وكانت معظم الأسر الجزائرية نتج حاجاتها الضرورية، كما أن بعض الحرف لم تكن مقصورة على الرجال فقط، بل كانت المرأة تساهم بقسط وافر في إنتاج بعض المصنوعات، مثل المصنوعات النسيجية، والفخارية. وكانت بعض الأسر تتخذ من حرفتها مصدرا لرزقها، أو مكملا لنشاطها

1 – الزهار، المصدر السابق، ص.142.

2 – ROZET, OP. CIT., P.72.

الزراعي. فكانت تسوق جزءا من إنتاجها، مثل الزرابي، والحياك، والبرانس، والأدوات الحديدية، والأواني الفخارية والخشبية [1].

أما في المدن، فإن الحرف كانت أكثر تنظيما، فكانت تنجز في ورشات خاصة من طرف عدد من العمال المنظمين في نقابات مهنية. وكان على رأس كل حرفة أمين[2]، يتولى تنظيم الحرفة، ومراقبة الإنتاج، والسهر على الجودة، وترقية الحرفيين من رتبة عامل إلى معلم. كما كان يتولى أمر تقييد أسماء العمال الجدد الوافدين على المدينة. وأخيرا كان مكلفا بجمع الضرائب المقررة على حرفته، وتسليمها بعد ذلك لشيخ البلد[3].

كان الإنتاج الصناعي في الأرياف موجها أساسا لتلبية حاجات الأسرة في المقام الأول، بينما خصص إنتاج المدن لأغراض تجارية بحتة، إلا أن هناك بعض العائلات الحضرية، التي كانت تمارس الحرف في منازلها، كالخياطة، والطرز، والنسج.

وما يمكن قوله باختصار، فإن المجتمع الجزائري قد مارس عدة حرف، التي بلغ عددها على مستوى مدينة الجزائر، أزيد من مائة حرفة وصناعة[4].

---

1 – مجهول، سيرة الزواوة، مخطوط رقم 3012، المكتبة الوطنية الجزائرية، ورقة 16–17.

2 – كان أمين بني ميزاب في مدينة الجزائر من أهم الأمناء، نظرا لأهمية مداخيل نقابته. فكان يقدم قروضا للحكام. أنظر DEVOULX, " Tacherifat...", P.23.

3 – قدرت مداخيل الرسوم الأسبوعية التي جمعها شيخ البلد من المحلات التجارية والحرف في مدينة الجزائر في عام 1788م، بمائتي ريال بوجو، أنظر DE PARADIS, OP. CIT.? P.245.

4 – غطاس، الحرف والحرفيون...، ص.384.

وعرف السكان بمختلف شرائحهم كيف يستغلون ما وفرته لهم الطبيعة. إلا أنه مهما بلغت درجة التحكم في الصناعات المختلفة، فإن إنتاج بعضها لم يكن يلبي احتياجات السكان، فلهذا اضطرت الدولة إلى الاستيراد من الخارج بعض المنتجات النسيجية والحديدية.

وقد تعود أسباب عدم تطور الصناعة وازدهارها، إلى احتفاظها بطابعها التقليدي، وعدم محاولة تطوير الوسائل الإنتاجية. كما تعود أيضا إلى منافسة الصناعة الأوربية التي دخلت مبكرا طور الإنتاج الآلي، مما جعل أسعارها منخفضة، وإلى دور الدولة الذي لم يكن يشجع على التطور. كما أن الحرف والصناعة عامة، تعرضت هي الأخرى إلى نفس العوامل التي عرقلت القطاع الزراعي، ولما كانت الصناعة تعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني، فكان لتدهور هذا القطاع انعكاسات مباشرة على القطاع الصناعي. فكلما قل الإنتاج الزراعي والحيواني، ارتفعت أسعار المواد الخام، مما جعل الصناع يعانون من صعوبة الحصول على المواد الضرورية لصناعتهم، فكانوا يضطرون إلى دفع مبالغ مالية ضخمة لشراء المواد الأولية القليلة المتوفرة في الأسواق. وقد تسبب ذلك في ارتفاع أسعار المصنوعات، لقلة الإنتاج، وغلاء خامتها. علاوة على الضرائب الباهظة، التي كان يدفعها الصناع على مصنوعاتهم[1].

وما يؤكد هذا الواقع، ما ورد في مصادر تلك الفترة، إذ جاء في أحدها، أن أمناء المهن في مدينة الجزائر كانوا يدفعون لشيخ البلد، ضريبة سنوية قدرها ستة آلاف ريال دراهم أي ما يعادل مائة وخمسة وعشرين ريالا في الأسبوع، وكان ذلك

1 – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية...، ص.37.

في مطلع القرن الثامن عشر[1]. أما في أواخر القرن المذكور، فإن قيمة الضريبة كانت تقدر بسبعمائة **ريال** دراهم في الأسبوع[2].

إن المقارنة بين القيمتين المذكورتين، يجعلنا نطرح عدة تساؤلات عن أسباب ارتفاع قيمة الضرائب في أقل من قرن. هل كان ذلك راجع إلى ضعف قيمة العملة الجزائرية، أو أنه ما هو إلا ارتفاع عادي وطبيعي لقيمة الضرائب؟

إن مدينة الجزائر لم تعرف نموا ديموغرافيا وعمرانيا في أواخر القرن الثامن عشر، بل حدث العكس، نتيجة الآفات والأوبئة التي تعرضت لها في تلك الفترة. كما أن توافد العنصر الخارجي على مدينة الجزائر وغيرها من المناطق، لم يعد كما كان في القرن السابع عشر ومطلع الثامن عشر. أما العملة، فمهما كان مستوى انخفاضها، فلا نعتقد أنه يمكن أن يصل إلى تلك النسبة العالية.

ولهذا، يمكن إرجاع أسباب ارتفاع قيمة الضرائب، إلى السياسة الصارمة للإدارة في عملية جمع الضرائب، ولم يكن ذلك مقصورا على الحرف والمهن فقط، بل شمل جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى. وكانت تلك السياسة من الأسباب التي أدت إلى تدهور الأوضاع العامة في البلاد، بما في ذلك العلاقات بين الإدارة والرعية. وعلاوة على ما ذكرناه، هناك عوامل أخرى قد ساهمت في تراجع الحرف والصناعة في البلاد، لاسيما في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني، نذكر منها: استيراد المصنوعات الأجنبية، التي كانت تنافس مثيلتها المحلية[3]. كما أن الحرفيين كانوا

---

1 – DE TASSY, OP. CIT., P.299.

2– DE PARADIS, OP. CIT., P.245.

3 – LESPES, OP. CIT., P.162.

يتعاملون بكثرة مع المؤسسة العسكرية، التي كانت تعد الزبون الأول لهم، فكانوا يزودونها بمنتجاتهم، مثل الملابس، والحياك، والسروج، والأواني الفخارية، والأحذية، والأدوات الحديدية، والخبز، وغيرها[1]. واعتقد أن تقلص عدد الجنود في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع التاسع عشر، قد أدى إلى تراجع مبيعاتهم، مما كان له انعكاس سلبي على صناعتهم وحرفهم، ومواردهم المالية. وما يمكن ملاحظته، هو أن الحرفيين لم يطوروا صناعاتهم، إذ حافظوا على طابعها التقليدي، وانغلقوا على أنفسهم، فجعلوا من حرفهم وراثية بين أفراد الأسرة الواحدة، مما جعل صادراتهم ضئيلة، وغير قادرة على منافسة مثيلتها الأوربية. وقد تسبب هذا الوضع في تدهور الصناعة في الجزائر، مما كان له انعكاس سلبي على موارد أصحاب الورشات والحرفيين عامة.

3 - القدرات التجارية:

تعد التجارة بفرعيها الداخلي والخارجي، إحدى القنوات الرئيسية التي تنتقل من خلالها الأموال، والسلع، والمعارف، والتأثيرات المختلفة بين المجتمعات. كما أنها تساعد على تطوير المنشآت القاعدية في المدن والأرياف، مثل المحلات، والطرقات، والمواصلات.

لقد مارس المجتمع الجزائري في الفترة العثمانية، نشاطا تجاريا واسعا، حتى أصبح من الدعائم الرئيسية للاقتصاد الجزائري. وقد تجلى ذلك في العدد الكبير من المحلات التجارية، والأسواق التي كانت منتشرة في المدن والأرياف.

1- DEVOULX, Tacherifat..., P.48.

وكانت التجارة في الجزائر تنقسم إلى نوعين، هما التجارة الداخلية، والتجارة الخارجية. ونحاول في هذا العرض أن نحدد الملامح العامة للتجارة الجزائرية على المستويين الداخلي والخارجي، ثم نبين العوامل التي عرقلت نموها وتطورها.

أ - التجارة الداخلية: لقد أدى تنوع الإنتاج الزراعي والحيواني والحرفي إلى ازدهار التجارة الداخلية. فأصبحت المدن الجزائرية مراكز تجارية مهمة، يؤمها السكان من مختلف الجهات لشراء حاجاتهم الضرورية، وبيع إنتاجهم الزراعي والصناعي. وهذا ما خلق نوعا من الترابط بين المدن والأرياف. فكانت مدينة الجزائر مثلا، تأتيها المواد الغذائية وغيرها من السلع، من مزارع المناطق المجاورة لها، مثل الفحوص، وسهل متيجة، وشرشال، والبليدة وغيرها، وحتى من المناطق الجبلية والصحراوية[1].

وعرفت الأرياف هي الأخرى حركة تجارية واسعة، فمنها الأفقية التي كانت تتم في المناطق الشمالية، ومنها العمودية التي تتم بين القبائل الجنوبية والصحراوية والقبائل التلية. وكانت تعقد أسواق أسبوعية في مختلف المناطق التلية، وكان ذلك بالتشجيع من الإدارة، نظرا لأهميتها الاقتصادية والسياسية، إذ كانت الأسواق من إحدى الوسائل الناجعة التي اعتمدتها الإدارة لإخضاع بعض القبائل، واستخلاص الضرائب منها. وهناك من لاحظ أن قيام الإدارة بتنظيم الأسواق في المناطق التلية، حيث تمركز قبائل المخزن، كان يعد ذلك من التنظيمات

1 – LESPES, OP. CIT., P.162.

الإدارية المحكمة للعثمانيين. وكان الغرض السياسي منها، استقطاب القبائل الصحراوية إلى الأسواق التلية، لفترة لا تتجاوز بضعة أشهر[1].

ومهما بلغت التجارة الداخلية من التوسع، فإنها عرفت في العقود الأخيرة من الحكم العثماني، تراجعا وركودا، وكان سبب ذلك، تفاقم الأوضاع الداخلية، إذ عرفت البلاد موجة من الاضطرابات، والثورات، والكوارث الطبيعية. وقد حالت كل هذه العوامل دون عقد الأسواق الأسبوعية.

إن الضعف العام الذي تعرضت له الجزائر في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع التاسع عشر، لم يكن مقصورا على القطاعين الزراعي والصناعي، بل شمل أيضا القطاع التجاري بفرعيه الداخلي والخارجي. ويمكن أن نعتبر هذه النتيجة منطقية، نظرا لذلك الترابط والتكامل الذي كان موجدا بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

ب - التجارة الخارجية: مارس أفراد المجتمع الجزائري التجارة الخارجية، فكانت لهم علاقات مع العالم الخارجي. إلا أن هناك من حاول التقليل من قيمة المبادلات التجارية الجزائرية وحجمها. فقال القنصل الفرنسي فاليير عن تجارة الجزائر: إن الجزائر لا تملك المصنوعات التي تمكنها من التصدير، والقيام بالمبادلات التجارية مع الأمم الأخرى، مقابل العملة، وأن كل التجارة التي تمارس هنا، كانت مخصصة للاستهلاك المحلي. أما السلع المستوردة من الخارج، فهي ضئيلة جدا، ويعود ذلك إلى طبيعة معيشة السكان المتواضعة، ولباسطة لباسهم. فهم يكتفون بالقليل،

1 – A. BERNARD, L'évolution du nomadisme en Algérie, Lib. E. Jourdan, Alger 1906, P.90.

فالسلع التي كانت تأتي من مرسيليا، كانت في يد الأوربيين. أما ما كان يستورد من ليفورنة، فهو تحت سيطرة اليهود[1].

إن ما أورده فاليير في تقريره لا يتطابق مع الواقع، فمعظم المصادر التي عدنا إليها تشير إلى أن الجزائر كانت لها مبادلات تجارية مع الممالك السودانية[2]، والأقطار المغاربية[3]، والمشرقية. وقد كان هذا النوع من التجارة يتوله الخواص، أما دور الدولة، فكان مقصورا على استخلاص الضرائب، والرسوم الجمركية. بينما التجارة مع الدول الأوربية، كانت تتولاها الدولة. وكانت تأتي على رأس تلك الدول فرنسا[4]. كانت الجزائر تصدر منتجاتها الزراعية والحيوانية، وتستورد الأسلحة والذخيرة واللوازم الضرورية لصناعة السفن [5].

ومهما بلغ حجم التجارة الخارجية الجزائرية، فإنها عرفت تراجعا منذ أواخر القرن الثامن عشر، وكان ذلك نتيجة لعدة عوامل، نذكر منها، - تخلي الدولة عن نظام الاحتكار، مما سمح للشركات الأوربية، وتجار اليهود بالاستفادة من أرباحها.

---

1 – VALLIERE, OP. CIT., PP.33-34.

2 – CARETTE, OP. CIT., P.26.

3 –IBID, P.22.

4 – A. DEVOULX, Les Archives du consulat général de France à Alger, Imp. Marins Olive, Marseille 1863, P.2.

5 – LESPES, OP. CIT., P.158.

- الحصار الشبه الدائم الذي كانت تفرضه الأساطيل الأوربية على السواحل الجزائرية، ومضايقتها للأسطول الجزائري، ومنعه من ممارسة نشاطه التجاري بحرية تامة.

- تعرض الجزائر إلى فترات القحط والجفاف، والأوبئة الفتاكة، والكوارث الطبيعية المختلفة، والثورات الداخلية، كلها عوامل أثرت بشكل مباشر على القدرات الاقتصادية.

وبالرغم من كل تلك العراقيل، التي واجهت سبيل التجارة الجزائرية، فإن المبادلات لم تتوقف، وهذا ما تؤكده وثائق وبيانات تلك الفترة. ونورد هنا بيانا للسفن التي غادرت ميناء الجزائر، معبأة بمختلف أنواع السلع مابين عامي 1812-1814م[1].

اسم السفينة	تاريخ خروجها من الجزائر	مكان وصولها	نوعية بضاعتها
لوموا ز	1 يونيو 1812م	مرسيليا	ريش النعام، الشموع، العاج، القطن، الملح
لوموا ز	10 فبراير 1813	مرسيليا	// // //
موساوي	3 مارس 1814	ليفورنة	// // //
لامادلين	25 يونيو 1814	مرسيليا	// // //

1 – "Copie du manifeste des marchandises envoyé par D. Thainvile, chargé d'Affaires Alger à M. le Ministre du commerce", rapports des Consuls, dossier Alger, F12, Archives Nationales, Paris France.

سيون لاتور	27 يونيو 1814	مرسيليا	// // //
عزيزة	19 يونيو 1814	مرسيليا	// // //

نلاحظ خلال ما ورد في البيان، أن الجزائر كانت تتعامل بكثرة مع ميناء مرسيليا، ربما ذلك يعود إلى فترة الهدوء التي عرفتها العلاقات بين البلدين، وكذلك انشغال نابليون بحروبه الأوربية.

وبالرغم من تعرض الجزائر للحملة الإنجليزية الهولندية في سنة 1816م، فإن ذلك لم يمنعها من مواصلة مبادلاتها التجارية، ويبين الجدول الآتي، حجم الصادرات والواردات الجزائرية إلى ومن الموانئ الأوربية، خلال الثلاثي الأخير لسنة 1816م، والثلاثي الأول 1817م[1].

السنة	عدد السفن	وزن البضائع	القيمة المالية فرنك	جنسية السفن
الثلاثي الأخير 1816م				
الصادرات	20	2985	680,000	مغربية، جنوية
الواردات	27	40101	**176.250**	فرنسيا، يونانية،

1- " Rapport de P. Deval, Exportation, état des bâtiments sortis du port d'Alger 1816-1817", In Correspondances Consulaires, Alger, T.43, Archives M.R.E. France.

الثلاثي الأول				
1817م				عثمانية، نمساوية
الصادرات	15	2055	**879.000**	سويدية، أمريكية،
الواردات	14	1887	905,5000	إسبانية، طرابلسية

يتضح من البيان أن معظم الدول الأوربية، والمغاربية، والعثمانية كانت تتعامل مع الجزائر تجاريا، ما عدا إنجلترا التي لم يرد ذكر سفنها في البيان، وذلك يعود في نظرنا إلى انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، إثر الحملة العسكرية التي نفذتها إنجلترا على الجزائر في سنة 1816م.

وقد توقفت التجارة الجزائرية الخارجية بصفة نهائية بعد الحصار البحري الذي فرضه الأسطول الفرنسي على السواحل الجزائرية (1827-1830م)، فاعترف بذلك لابروتونيير، قائد الحصار في إحدى رسائله التي وجهها إلى وزير البحرية الفرنسية، إذ ذكر فيها، " أن الحصار الذي فرض على الموانئ الجزائرية، فمها كان إحكامه، فإنه غير كاف، لأن تأثيره ضعيفا على شعب لا يمارس تقريبا أية تجارة خارجية، كما أن موقعه بين المملكتين تونس والمغرب، قد يمكنه ذلك من تلقي كل المواد الضرورية، التي من الصعب عليه أن يحصل عليها عن طريق البحر في حالة حرب.

صحيح أن ذلك قد ضايق العدو في اتصالاته، لاسيما في مدينة الجزائر، وأن الحصار قد عرضه لمضايقة شديدة، إذ منعه من تعاطي القرصنة، التي كانت في الأوقات العادية، موردا إضافيا لمداخيل الإيالة"[1].

لقد تضررت الجزائر كثيرا من الحصار، إذ لم تعد قادرة على استيراد الأسلحة والمعدات الحربية واللوازم الضرورية لصناعة السفن من الدول الصديقة. وقد أثر ذلك على قدراتها العسكرية، و تبين ذلك أثناء مواجهتها للحملة الفرنسية، إذ كان الجيش الجزائري يفتقر إلى السلاح والذخيرة. وهذا ما يفسر عدم قدرته على الصمود أمام الجيش الغازي.

وبناء على ما تقدم، يمكن أن نلخص العوامل التي أثرت في التجارة الداخلية والخارجية في النقاط الآتية:

1 - أن الضعف الذي أصاب الدولة ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر ومطلع التاسع عشر، جعلها عاجزة عن مراقبة المبادلات التجارية التي كانت تتم في المناطق الداخلية البعيدة، أو الواقعة في الحدود الشرقية والغربية. فكانت معظم أرباح تجارة الحدود يستفيد منها تجار مدينة فاس المغربية. كما أن عدد القوافل

1 –" De Labretonnière au Ministre de la marine française, Paris 24 Avril 1829" M. et D. Algérie 1829–1830, T.4, Archives M.R.E. Quai d'Orsay, France.

القادمة من الجنوب الجزائري إلى المدن الساحلية، قد انخفض بسبب الضرائب التي فرضتها الإدارة على أصحابها[1].

2 - تعد الضرائب والمكوس والرسوم التي فرضتها الإدارة على المحلات، والأسواق، والقوافل بمثابة عقبات، عرقلت مسار الحركة التجارية. فكانت التجارة بمختلف أشكالها، تحت مراقبة الإدارة، التي حققت بفضلها هدفين أساسيين على الأقل، هما، إثراء خزينة الدولة بمختلف الضرائب، والرسوم والمكوس المستخلصة، وإخضاع بعض القبائل الصحراوية والجبلية الممتنعة لسلطانها.

3 - كان للنظام الاحتكاري الذي أقرته الإدارة على بعض المواد الأولية، أثر سلبي على التجارة الداخلية والخارجية، أو بالأحرى على مختلف القطاعات الاقتصادية، وهذا ما جعل القنصل الأمريكي في الجزائر، شالر Shaler(1816-1824م)، يقول: " إن نظام الاحتكار الذي اعتمدته الحكومة في جميع المرافق، وحضرها تصدير المنتجات المحلية إلى الخارج قد أدى إلى خراب التجارة الجزائرية، وقضى على الزراعة قضاء مبرما "[2]. كانت الجزائر تهدف من وراء هذا النظام إلى ضمان معيشة المواطنين، وحماية اقتصادها من الاستغلال الأجنبي، ولكن يبدو أنها لم تحقق ذلك الهدف، إذ معظم الفوائد التي كان يوفرها ذلك النظام، كانت تذهب إلى تجار اليهود والشركات الأجنبية.

---

1 –E. EMERIT, " Les Liaisons terrestres entre le Soudan et l'Afrique du Nord au XVIIIe. siècle", extrait des travaux de l'institut de recherches sahariens, T.XI, Alger 1954, P.37.

2– شالر، المصدر السابق، ص98.

4 - كان لنفوذ اليهود المتزايد في أواخر القرن الثامن عشر، أثره السلبي على التجارة الداخلية والخارجية، إذ سمحت لهم مكانتهم بالسيطرة على جانب كبير من النشاط التجاري[1]. وقد ترتب على هذا الوضع، أن فقدت الجزائر جزءا كبيرا من عائدات التجارة. فإن تمكنت الجزائر من التحكم النسبي في التجارة الداخلية، فإنها عجزت عن فرض سيطرتها على التجارة الخارجية، إذ كانت معظم أرباحها يستفيد منها اليهود والأجانب.

5 - كانت السفن الجزائرية تتعرض لعملية التفتيش من قبل الدول الأوربية، قصد إلقاء القبض على ربانها، بحجة أنهم أعلاج، ارتدوا عن دياناتهم المسيحية واعتنقوا الإسلام، لهذا فضل الملاحون الجزائريون الإبحار على أساطيل حربية لحماية أنفسهم من الأخطار، التي كانوا يتعرضون لها، وأرغموا على ترك التجارة لبعض الأهالي يتولون أمرها. إلا أنهم لم ينجوا من المضايقات التي مارستها ضدهم الدول الأوربية، فلم تكن تسمح لهم بممارسة التجارة في مدنها، والرسو في موانئها. وكانت الدول الأوربية تبرر تصرفاتها واعتداءاتها، بحجة أن الجزائريين قراصنة متنكرون في هيئة تجار [2]. ويؤكد القنصل الفرنسي في الجزائر، فاليير هذه الحقيقية، فقال: "كانت غرفة مرسيليا للتجارة تتبع عن كثب نشاطات الجزائريين في مدينة مرسيليا، وكانت تلجأ إلى استعمال الذرائع المختلفة لإفشال مجهودهم. وكانت تكثف مساعيها لدى البلاط الملكي من أجل هذا الغرض" [3]. وقد استعملت غرفة مرسيليا

---

1 – LESPES, OP. CIT., P.162.

2 – M. EMERIT, " L'Essai d'une marine marchande Barbaresque...", P.363.

3 – VALLIERE, OP. CIT., P.34.

كل الحيل والعراقيل لإبعاد الجزائريين ومجهزي المراكب من مياهها، وهذا ما دفع الجزائريين إلى التنازل عن التجارة الخارجية لصالح الأوربيين، الذين جمعوا أرباحا معتبرة. وكان تجار مرسيليا يدفعون أموالا طائلة لقراصنة مالطا لمهاجمة السفن الإسلامية، حتى تبقى التجارة حكرا على المسيحيين [1]. ويعني ذلك أن هناك نية مبيتة لدى الدول الأوربية للسيطرة على التجارة العالمية، وإقصاء الجزائر والأقطار المغاربية عامة منها.

واستنادا إلى كل هذه المعطيات، فإننا نعتقد أنه ليس من السهل للجزائر أن تطور تجارتها الخارجية، وحتى وإن كانت لها الرغبة في ذلك، فإن الدول الأوربية لن تسمح لها بذلك. ففي نظر الأوربيين، فإن الجزائر ما هي إلا مصدر تموينهم بالمواد الأولية. كما أن الجزائر لم تتوفر على الإمكانات المادية التي تؤهلها لمنافسة الشركات التجارية الأوربية، التي فرضت سيطرتها على البحر المتوسط، وغيرها من المناطق.

وقد تضررت التجارة الجزائرية الخارجية، نتيجة الحصار الذي فرضه الأسطول الفرنسي على السواحل الجزائرية طوال فترة الأزمة الفرنسية الجزائرية (1827-1830م). وقد ورد في إحدى الرسائل التي وجهها قائد الحصار لابروتونيير De Labretonnière، إلى وزير البحرية الفرنسية، في 24 مايو سنة 1829م، ما يلي: " إن الحصار قد تسبب في عرقلة العدو في اتصالاته، لاسيما في مدينة الجزائر، وأنه تسبب له مضايقة كبيرة، إذ حرمه من تعاطي القرصنة، التي كانت في الأوقات العادية، موردا إضافيا لمداخيل الإيالة. إلا أنه مهما كانت الفعالية التي يمكن أن

1 – BELHAMISSI, Marine et Marins d'Alger…, P.38.

ننتظرها من الحصار، فإننا لم نتقدم إلا في تكريس مبدأ القطيعة. وهذا ما يؤكد عدم جدوى الأسلوب العدواني. ولهذا سأبين وسيلة التفاوض، التي سبق لي أن تحدثت عنها. فعلينا أن ندعم هذا المسعى بانتشار كبير للقوات البحرية، التي يمكن أن تفرض الكثير على الداي، وتحدث فزعا لدى رعاياه، مما سيؤدي إلى وقوع أزمة داخلية، تنجر عنها تسوية مشرفة لفرنسا. إنه لمن السهل أن نربط العلاقات الودية مع عرب الدواخل، محاولين كسب ود شيوخ القبائل عن طريق الهدايا، ونقنعهم بأن الهدف الأساسي للفرنسيين، هو تحريرهم من طغيان الأتراك"[1].

وصفوة القول، هو أن الأموال المستخلصة من الضرائب، والتجارة الداخلية والخارجية، مهما كان حجمها، فإن الحكام لم يستثمروها في تطوير اقتصاد البلاد، وتعزيز قوتها الدفاعية، وإنما احتفظوا بالنظم التقليدية، ولم يحاولوا مسايرة الركب الحضاري الأوربي، الذي كانت انطلاقته في أواخر القرن الخامس عشر. علما أن تحقيق تلك الأهداف، ليس أمرا سهلا، لكون الجزائر كانت تعاني من الحصار، الذي فرضته عليها الدول الأوربية، وبحجة محاربة القرصنة، عرقلت تجارتها الخارجية[2]، التي تعد أحد الروافد الأساسية لأية دولة لتحقيق وثبة النمو والتطور. وكان من دوافع الحملة الفرنسية على الجزائر، الاستيلاء على الأموال المكدسة في خزينة الدولة، المعروفة بكنز القصبة. فالثروة التي جمعها حكام الجزائر خلال ثلاثة قرون من حكمهم، لم تستفد منها البلاد والعباد، بل حولها المحتلون إلى بلادهم. وذكرت

---

1 –" Mr. De Labretonnière au ministre de la marine française, Paris 24 Avril 1829", Mémoires et Documents, Algérie 1829-12830, T.4, Archives M. R. E. France.

2 –VALENSI, OP. CIT., P.62.

إحدى الدراسات، أن المصانع الفرنسية التي تم تشييدها كانت بالأموال التي نهبت من الجزائر[1].

ونعتقد أنه لا يمكن لأية دولة إسلامية في تلك الظروف، التي وصل فيها التنافس التجاري إلى ذروته، أن تحقق نهضة بمفردها، إن لم تكن في إطار وحدة شاملة لكل الأقطار الإسلامية. وقد أثبتت الأيام، فشل الدولة العثمانية، ومصر في محاولتهما الإصلاحية [2]، رغم استعانتهما بالخبرة الأوربية.

نستخلص من هذا العرض النتائج الآتية:

- أن المجتمع الجزائري كان ريفيا في معظمه، ويعتمد في معيشته على القطاع الفلاحي.

كانت أجود الأراضي الزراعية في أيادي الأقلية الحاكمة، والقبائل الخاضعة لها، مثل المخزن، والدوايرـ والزمالة، والمتعاونة معها. أما الأراضي الجبلية والصحراوية ذات المردود الضعيف، فقد تركت لأهلها، الذين كانوا يمثلون الأغلبية.

- أن عدم التوزيع العادل للأراضي الزراعية بين أفراد المجتمع، وكذا عدم تطوير وسائل الإنتاج وتعميمها، قد قلل من قدرات الجزائر الزراعية. وكان المتضرر الأول من هذا النظام الفلاح البسيط والخماس.

---

1 –P. PEAN, Main Basse sur Alger, Enquête sur un Pillage juillet 1830, Chihab édition, Alger 2004, P.119.

2 – أنظر محاولة الإصلاح في الدولة العثمانية، خالد زيادة، اكتشاف التقدم الأوربي، دراسة في المؤثرات الأوربية على العثمانيين في القرن الثامن عشر، دار الطليعة والنشر، بيروت 1981.

الفصل الخامس

الأوضـــــاع الاجتمـــاعيـــــة

1 - النمو الديموغرافي والعوامل المؤثرة فيه

2 - الأوضاع الصحية

3 - الأزمات الاجتماعية

الفصل الخامس:

الأوضـــاع الاجتمــاعيـــة

اخترنا أن يكون التركيز في هذا الفصل على بعض العناصر الأساسية، ألا وهي النمو الديموغرافي، والأوضاع الصحية، والأزمات الاجتماعية، وذلك حتى نتمكن من الإحاطة بالعوامل المؤثرة بصفة مباشرة في قدرات البلاد البشرية، والاقتصادية.

1- النمو الديموغرافي والعوامل المؤثرة فيه

لقد أجمعت معظم المصادر والدراسات المختلفة، التي اهتمت بشأن النمو الديموغرافي في الجزائر خلال الفترة الأخيرة من الحكم العثماني، على أن عدد السكان عرف انخفاضا محسوسا. وقد أرجعت ذلك إلى عدة عوامل، منها الأوبئة الفتاكة، التي تعرضت لها البلاد ما بين عامي 1817-1822م، والتي خلفت عددا معتبرا من الضحايا. وغالبا ما تكون الأوبئة مصحوبة بالقحط والجفاف والجراد، مما كان يتسبب في انتشار المجاعات. كما أن العقود الثلاثة الأخيرة من الحكم العثماني (1800-1830م)، عرفت اندلاع سلسلة من الثورات الريفية، وحركات العصيان والتمرد، التي خلفت هي الأخرى عددا من الضحايا. وأكتفي هنا بتقديم فكرة عن الخسائر البشرية التي خلفتها الثورات الريفية. فقال أحد معاصري ثورة الشريف الدرقاوي ضد السلطة في عام 1805م، الآتي: " وقد مات يوم فرطاسة من المخزن خلق كثير، ومات كاتبا الباي العلامة السيد الحاج أحمد بن هطال

التلمساني، والعالم الأديب السيد أبو عبد الله الغزلاوي"[1] . وكان رد فعل السلطة عنيفا بعد هذه الهزيمة التي مني بها جيش باي وهران، فقامت بحملة مضادة ضد الثائرين. وقال الزهار عن المعارك التي جمعت بين الطرفين، ما يلي: "مات من العرب عدد لا يحصى، وكانت تجتمع رؤوس بني آدم مثل الجبال" [2]. كما خلفت لحملة الإنجليزية على الجزائر في سنة 1816م، عددا كبيرا من القتلى في صفوف السكان، الذين قدروا بألف وخمسمائة قتيل[3].

تعد الصورة المقدمة، جزئية عن الخسائر البشرية التي خلفتها الحروب في صفوف السكان المدنيين، والعسكريين. علاوة على تأثيراتها السلبية على القطاعات الاقتصادية، إذ ترك المزارعون أراضيهم، وتوقف النشاط الفلاحي، نتيجة الاضطرابات التي عمت الأرياف. وقد أدى ذلك الوضع إلى قلة الحبوب . كما هاجر الفلاحون والتجار الأسواق، فلم يعودوا يأتون بإنتاجهم إليها، لانعدام الأمن في الطرقات[4]. وقد سخرت الدولة إمكانيات مادية وبشرية معتبرة لإخماد تلك الثورات، وتظهر آثار تلك الخسائر أثناء مواجهة الجزائر للحملة الفرنسية.

أما إذا عدنا إلى النمو الديموغرافي، فيمكن القول إن عدد سكان الجزائر بدأ يتراجع منذ أواخر القرن الثامن عشر، نتيجة اشتداد وطأة الطاعون، زيادة عن

1 – حسن خوجة، در الأعيان، نقلا عن الزياني، المصدر السابق، ص.210.

2 – الزهار، المصدر السابق، ص.87.

3 – سعيدوني، ...، ص.45.

4 – العنتري، المصدر السابق، ص.33.

انتشار المجاعات، وقلة الوافدين، مقارنة بالقرن السابع عشر الذي عرف هجرة واسعة للأندلسيين [1].

ونقدم هنا مدينة الجزائر كعينة عن تناقص السكان. فبعدما بلغ عددهم في القرن السابع عشر تسعين ألف نسمة، فلم يعد يتجاوز في أواخر القرن الثامن عشر خمسين ألف نسمة، وعشية الاحتلال الفرنسي قدر بثلاثين ألف نسمة[2].

لقد ذكر جوشرو D.SD. Juchereau، أن العدد الإجمالي للسكان في المدن الجزائرية في بداية القرن الثامن عشر، كان يقدر بمائتين وواحد وثلاثين ألف (231000) نسمة. وعرف هذا العدد انخفاضا كبيرا في عام 1830م، حيث قدر بتسعين ألف وتسعمائة وخمسين (90950) نسمة. وقد أرجع صاحب هذا الإحصاء أسباب انخفاض السكان في المدن، إلى سياسة الحكام الجائرة [3]. أعتقد أن سبب انسحاب السكان إلى الأرياف يعود إلى تلك الاضطرابات والصراعات القائمة على مستوى هرم السلطة.

---

1 – المرجع السابق.

2 – CHAILLOU, OP. CIT., P.1.

3 – D.S.D. JUCHEREAU, Considérations, Statistiques, militaires et politiques sur la régence d'Alger, Delanay Lib. Paris 1831, P.40.

وبالرغم من بعض التحفظات التي أبداها جوشرو، فإنه قدر عدد السكان القاطنين في المناطق التلية في مطلع القرن التاسع عشر، بسبعمائة وثمانين ألف 780.000 نسمة [1]، وهم يتوزعون على النحو الآتي:

الأصل	العدد
اتراك وكراغلة	40.000
البلدية والمزارعون	400.000
العرب الرحل	120.000
القبايل	200.000
اليهود	20.000
المجموع	780.000

إن هذه الإحصاءات تعد جزئية، فهي تخص سكان المناطق التلية فقط، وحسب بعض المصادر، أمثال بوتان، وشالر، فإن عدد السكان الإجمالي يقارب ثلاثة ملايين نسمة. إلا أن المتفق عليه، هو أن عدد سكان كان في تراجع دائم. ويبين الجدول الآتي جليا ذلك التناقص.

1 – IBID. P.49.

المدن	جوشرو[1]	JUCHEREAU	روزي ROZET[2]
	عدد السكان بداية القرن 18م	عدد السكان 1830م	عدد السكان قبيل الاحتلال
الجزائر	75.000	35.000	30.000
وهران	15.000	6.000	5 إلى 6.000
البليدة	10.000	2000	6 إلى 7.000
قسنطينة	35.000	15.000	15.000
المدية	8.000	4.000	6 إلى 7.000
عنابة	6.000	2.000	-
تلمسان	25.000	8.000	-
بجاية	3.500	800	-
القل	5.000	1.200	-
القالة	1.200	-	-
شرشال	8.000	3.000	-
مستغانم	3.500	1.200	-
معسكر	6.000	2.450	-
مازونة	2.600	8.50	-

1 – OP. CIT., P.40-41.

2 –ROZET, OP. CIT., P.16.

بعد تحليل الإحصاءات الواردة في الجدول، يتضح أن عدد سكان في معظم المدن الجزائرية، عرف تناقصا محسوسا في سنة 1830م، أي عشية الاحتلال الفرنسي لمدينة الجزائر وبعده. وقد يعود ذلك في اعتقادنا إلى جملة من العوامل، منها: - الهجرة الجماعية لسكان المدن إلى المناطق الداخلية، والدول العربية الإسلامية، فارين من الأهوال التي عرفتها بعض المدن الجزائرية، لاسيما مدينة الجزائر.

- ارتفاع عدد القتلى في صفوف الجزائريين أثناء مواجهتهم للحملة الفرنسية.

- قيام المحتلين بتهجير القوات الإنكشارية إلى آسيا. وقد ذكر بود BAUDE أن عدد سكان مدينة الجزائر قدر في عام 1830م، بأربعين ألف نسمة. فقامت السلطات الفرنسية أثناء احتلالها للجزائر، بطرد أربعة آلاف تركي، واحتفظت بستة آلاف يهودي، ولم يبق في مدينة الجزائر، سوى ثلاثين ألف نسمة، معظمهم من الأهالي والكراغلة. والتحق أربعة عشر ألفا من السكان بتركيا، ومصر، وتونس، والمدن الداخلية[1].

وقد قدم بود إحصاءات جزئية عن جماعات الأتراك والكراغلة المقيمين في مختلف الجهات من البلاد في عام 1829م[2].

1 – L. BAUDE, Algérie, éd. Arthur Bertrand, Paris 1841, P.80

2 – IBID. P.357.

المكان	عدد الأتراك	عدد الكراغلة
مدينة الجزائر	3976	2076
بايلك وهران	1300	1402
التيطري	250	1415
قسنطينة	1700	1130
المحلات	400	-
المعطوبون	250	_
وادي الزيتون	-	2665
المجموع	7876	8688

والنتيجة التي يمكن استخلاصها بعد هذه اللمحة المختصرة عن نمو السكان والعوامل المؤثرة فيه، هي أن المجتمع الجزائري عرف نموا ديموغرافيا معتبرا منذ أواخر القرن السادس عشر، وجزء من السابع عشر. ويعود ذلك إلى توافد الأتراك العثمانيين والأندلسيين، ولتحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. إلا أن بعد مرحلة الاستقرار التي عرفها النمو في أواخر القرن السابع عشر، دخل في مرحلة التراجع في القرن الثامن عشر، وتضاعفت وتيرة التناقص خلال العقود الثلاثة الأخيرة من الحكم العثماني. وكان سببه انتشار الأوبئة، والمجاعات، واندلاع الحروب، ونقص عدد الوافدين. ويمكن أن نعتبر أن انخفاض عدد السكان من العوامل التي أثرت في قدرات البلاد البشرية. وذلك ما أثر بشكل سلبي أيضا على القدرات الدفاعية للجزائر أثناء مواجهتها للحملة الفرنسية.

2 - الأوضاع الصحية:

إن صحة أفراد المجتمع مرهونة بمدى تحسن قدرات البلاد الاقتصادية، وبتوفر شروط النظافة الملائمة. فإن تمكن السكان من التغلب على بعض الأمراض العادية، فإنهم عانوا الكثير في العقود الثلاثة الأخيرة من الحكم العثماني من الأوبئة الفتاكة، والكوارث الطبيعة، التي كانت تتسبب في انتشار المجاعات.

كان السكان غالبا ما يجدون العلاج المناسب للأمراض العادية، على بساطة وسائلهم، وطرق علاجهم، فإنهم عجزوا عن مواجهة الأوبئة الخطيرة التي كانت تتعرض لها البلاد من فترة لأخرى، مثل الطاعون، والكوليرا، والجدري، والتيفوس، التي كانت تفتك بأعداد كبيرة من أفراد المجتمع، وتؤثر سلبا في الحياة العامة. وتعد الأوبئة من الأسباب الرئيسية التي كانت تتسبب في انخفاض عدد السكان في الجزائر كلما ظهرت فيها.

- **وباء الطاعون:** تعرضت الجزائر خلال فترة الحكم العثماني، كغيرها من الأقطار المغاربية والمشرقية والأوربية، مرارا إلى وباء الطاعون، الذي كان يحصد عددا كبيرا من الأرواح. وارتأينا أن نخصص له جانبا من هذه الدراسة، نظرا لما كان يشكله من خطر على أفراد المجتمع.

يعود تاريخ ظهور الطاعون في الجزائر خلال الفترة الحديثة، إلى سنة 1541م [1]، واستمر في الظهور على فترات متقطعة إلى غاية عام 1822م. ويكون

1 – J. MARCHIKA, La Peste en Algérie de 1363 à 1830, A. Jourdan, Alger 1927, P.27.

التركيز في هذه الدراسة على العقود الثلاثة الأخيرة من الحكم العثماني (1800-1830م). عرفت الجزائر فترة من الراحة بعد أن تخلصت من الوباء، الذي حل بها في أواخر القرن الثامن عشر، إلا أنه عاد في سنة 1817م، ليستمر إلى سنة 1822م. وكان الوباء خلال تلك الفترة أشد عنفا وخطورة، إذ حصد عددا كبيرا من الأرواح. فخلال عامي 1817 و1818م، خلف الوباء في مدينة الجزائر وحدها، أزيد من 14.000 ضحية، وأودى بثلثي سكان عنابة، كما تضررت المناطق الداخلية منه[1] . وقد علق الشريف الزهار عن ذلك الوباء، قائلا: " وفي سنة 1239هـ انقطع الوباء من الجزائر، وقد حل بها في رجب 1232هـ ونعني سبع سنين"[2]. واستنادا لما ذكره الزهار، يبدو أن عدد الضحايا كان مرتفعا، حيث قال: " وبعد شهرين ونصف من ولاية حسين داي (1818-1830م)، كان الوباء قد اشتعلت ناره، وفي سفرنا للحجاز وقت الضحى، وصلت مائة جنازة. وقد اختفى الوباء بصفة نهائية من الجزائر والأقطار المغاربية عامة منذ سنة 1822م [3]. ومن أقوى أسباب اختفائه حسب اعتقادنا، هي: - تراجع عدد الوافدين من الولايات العثمانية المشرقية، إذ سجل في السنوات الأخيرة من الحكم العثماني في الجزائر، تقلص عدد المجندين من المشرق، خاصة بعد أن قام السلطان العثماني محمود الثاني بالقضاء على الفرقة الإنكشارية في سنة 1826م، بما كان يعرف بالموقعة الخيرية.

---

1 – سعيدوني، الجزائر في التاريخ...، ص.89.

2 – أحمد الشريف الزهار، مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، تقديم وتعليق أحمد توفيق المدني، ش.و.ن.ت. الجزائر 1974، ص. 151.

3 – نفسه، ص. 144.

- الحصار البحري الذي فرضه الأسطول الفرنسي على السواحل الجزائرية (1827-1830م)، بعد الأزمة التي اندلعت بين البلدين، حيث منع السفن التي كانت تنقل الحجاج والجنود والطلبة والتجار من التنقل إلى الجزائر أو الخروج منها.

أما عن أصل الوباء، فقد أجمعت المصادر على أنه كان ينتقل من المشرق ومن أوربا عن طريق المجندين والحجاج والطلبة والتجار. وقد قال الزهار عن وباء سنة 1817م، ما يلي: " عندما بلغت المراكب المهداة من استانبول، جاء معها الوباء إلى الجزائر واشتعلت ناره"[1]. وتعتبر الموانئ المشرقية، لاسيما المصرية الواقعة على البحر المتوسط، دمياط ورشيد والإسكندرية من أهم المراكز التي كانت تصدر الوباء لكونها همزة وصل بين المرافئ العثمانية والمغاربية والأوربية، ولأن الموانئ المصرية كانت بمثابة محطات يتوقف عندها الحجاج والتجار والمجندون لأخذ قسط من الراحة قبل مواصلة رحلتهم إلى الأقطار المغاربية. ولهذا، فإن مصر لم تنج من الوباء، ويؤكد ذلك نائب القنصل الفرنسي بالإسكندرية، دروفتي Drovetti، في التقرير الذي أعده في سنة 1826م، إذ قال فيه:" إن قناصل الدول الأوربية المقيمين بمصر قد طلبوا من محمد علي، حاكم مصر، بأن يمنع الجنود المصابين بالطاعون من النزول إلى البر، ولكن هؤلاء لم يحترموا تلك الإجراءات

1 – نفسه، ص. 127.

الوقائية التي اتخذها باشا مصر، إذ سمح لهم بالنزول من سفنهم، وحينئذ بدأ الوباء ينتشر في مدينتي دمياط ورشيد، ولم ينج من الوباء إلا صعيد مصر" [1].

كان الوباء ينتشر بشكل أوسع في الأماكن التي تكون فيها الكثافة السكانية مرتفعة، مثل السجون، والثكنات العسكرية، والأحياء الشعبية، والحمامات العمومية، إلا أن هذه القاعدة لم تكن ثابتة، إذ وصل الوباء في سنة 1817م إلى أبواب قصر الداي، وأودى بحياة الداي علي خوجه نفسه [2]. وهذا ما يجعلنا نتساءل عن نوعية الإجراءات الوقائية التي كانت تتخذها السلطات الجزائرية لمحاربة الوباء، وحماية السكان.

إن السلطات الجزائرية لم تكن تتخذ إجراءات كثيرة، والدليل على ذلك، أن الوباء قد طرق أبواب قصر الداي. والإجراء الوحيد الذي كان يتخذ، هو الحجر الصحي، أو ما كان يعرف عند الغرب بالكرانتينة Quarantaine [3]، ويبدو أن هذا الإجراء كان معمولا به في معظم الدول، لاسيما الأورية، وهذا ما ذكره حمدان بن عثمان خوجة، حيث قال: "اشتهر في بلاد الفرنج الاحتماء من الوباء، وأعدوا لذلك

---

1 – "Notice sur l'état de la santé en Egypte depuis le mois de novembre 1812 jusqu'au 26 juin 1840", Rapport du vice Consul Drovetti, Arch. Nat. France, F12 1848, Rapports des consuls.

2 – م.م.و.أ.ج، " وثائق عثمانية، رسالة الداي حسين إلى السلطان محمود الثاني"، رقم الوثيقة 22556، السنة 1232هـ.

3 – في اللغة التركية قرانتينة من الكلمة الإيطالية Quarantina، بمعنى أربعين. وكان الواردون من الخارج، الذين يشتبه في مرضهم، يحجزون في الحجر الصحي أربعين يوما حتى تثبت سلامتهم من الأمراض الوبائية، أنظر أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، دار المعارف المصرية، القاهرة 1979، ص. 181.

موضعا، وسموه كرانتينة، إنما هي الاحتماء والاحتراز. وجعلوا ذلك المحل في مداخل الداخلين إليهم"[1]. كما يستخلص أيضا من إحدى الرسائل التي وجهها الحاج عمر وكيل الجزائر بتونس إلى السيد إبراهيم، وكيل بميناء الجزائر في سنة 1827م، والتي جاء فيها:" أن السيد محمد الذي كان مفتيا بمحروسة الجزائر، قدم من الإسكندرية إلى تونس في مركب صاردو على ثلاثة وعشرين يوما، ومعه ستة يولضاشات، اثنان كانا تخلفا من الدولالمة المنصورة بالله، وأربعة جدد، أنزلناه في **الصـــراية** ليعمل الكرنتينة هناك"[2]. يستفاد من الوثيقة - أن الوباء كان **يتسرب** إلى الجزائر من الموانئ المصرية والمشرقية، وأن تونس لم تتخلص بعد من الوباء، لاسيما حتى تاريخ الوثيقة، لأن الوباء كما سبق أن ذكرنا قد زال من الأقطار المغاربية منذ سنة 1822م.

- وأن عدد الأجناد المجندين من الولايات العثمانية، قد تضاءل بشكل محسوس، إذ لم يكن يتجاوز ستة مجندين، بعدما كان في القرن الثامن عشر وما قبله كان عدد المجندين يقدر بالمئات. إلا أن هذا التراجع المسجل في عدد المجندين ساعد على التخفيف من وطأة الوباء في الجزائر خلال العقد الأخير من الحكم العثماني من جهة، وأثر في نفس الوقت في القدرات العسكرية الجزائرية من جهة أخرى، في

---

1 – حمدان بن عثمان خوجة، إتحاف المنصفين والأدباء في الاحتراس من الوباء، تعليق وتقديم محمد بن عبد الكريم، ش.و.ن.ت. الجزائر 1968، ص.79.

2 – م.م.و.أ.ج. وثائق عثمانية، " رسالة الحاج عمر وكيل الجزائر بتونس إلى إبراهيم وكيل الحرج بميناء الجزائر"، الملف 3206، الوثيقة رقم 28، السنة 1244هـ.

الفترة التي كانت البلاد بحاجة إلى قوات عسكرية إضافية لمواجهة التحرشات الأوربية المتزايدة.

كانت الحكومة الجزائرية، كغيرها من حكومات الدول الإسلامية، لا تحترم الإجراءات الوقائية في معظم الأحيان، خاصة إذا تعلق الأمر بالسفن المحملة بالبضائع والمجندين. فقد لوحظ في عام 1817م، أن عددا من السفن الأجنبية والجزائرية القادمة من أزمير واستانبول وبيروت، سمح لها بالدخول إلى ميناء مدينة الجزائر، ويبدو أن الوباء الذي كان منتشرا في تلك الفترة، جاء في إحدى تلك السفن [1]، وهذا ما جعل السكان يضطرون إلى الدفاع عن حياتهم بأنفسهم، فكانوا يلجؤون إلى وسائلهم الخاصة ومعتقداتهم. فكان سكان المدن مثلا، يكتفون بالبقاء في منازلهم في فترات ظهور الوباء. أما سكان الأرياف، فكانوا يفضلون الهروب إلى المناطق البعيدة، التي لم يصلها الوباء. بينما كان اليهود يغسلون أمواتهم بالمياه الباردة، ثم الساخنة المختلطة بالأعشاب العطرة، وكانوا يعتقدون أنه لا يجب البكاء على الأموات لأن الدموع على الميت تمدد في نظرهم من عمر الطاعون[2]. أما الأسرى المسيحيون، فكانوا يتوجهون إلى المستشفيات، التي أنشأتها دولهم في مدينة الجزائر، إلا أن دورها كان محدودا، نظرا لكثرة المصابين بالوباء من جهة، وإلى قلة الإمكانيات العلاجية من جهة أخرى [3].

---

1 – MARCHIKA, OP. CIT., P.152.

2 – L. VALENSI, OP. CIT., P.98.

3 – كاثكارت، المصدر السابق، ص. 61.

انعكاسات الوباء على الأوضاع العامة:

كان للوباء الذي تعرضت لـه الجزائـر خـلال الحكـم العـثماني انعكاسـات خطيرة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية. فقد أدى إلى تقلص عدد السكان في المدن والأرياف بشكل محسوس، وكان لذلك آثار سلبية على القطاعـات الاقتصادية المختلفة. فكان النشاط الاقتصـادي غالبـا مـا يتوقـف في فـترات انتشـار الوباء، إذ لاحظنا أن السـكان، لاسـيما في المـدن، كـانوا يفضـلون البقـاء في منـازلهم كإجراء وقائي من الوباء، وقد يؤدي ذلك إلى توقـف بعـض الورشـات، وغلـق بعـض المحلات التجارية والأسواق. وكان الوباء أيضا سببا في انخفـاض عـدد اليـد العاملـة، نظرا لارتفاع عدد الوفيات في صفوفهم. وهـذا كلـه أثـر بشـكل مبـاشر في الأوضـاع الاقتصادية، وأدى إلى انخفاض موارد الدولة المالية [1].

أما بالنسبة لانعكاسـات الوبـاء عـلى الجوانـب الاجتماعيـة، فكانـت هـي الأخرى سلبية وخطيرة. فعلاوة على آثاره عـلى النمـو الـديموغرافي، فإنـه تسـبب في تحولات جذرية في نمط حيـاة بعـض القبائـل. فقـد انـدثرت بعـض الأسر والقبائـل بأكملها. كما طرح الوباء مشكلة الإرث، سواء على مستوى المدن أو الأرياف، وهـذا ما نفهمه من كلام حمدان بن عثمان خوجة، الذي قال: " وفي زمـن الطـاعون كـان لإدارة بيت المال نشاط يفوق جميـع الإدارات الأخـرى، فهـي التـي تقـوم بإحصـاء

1 – DE PARADIS, OP. CIT., P. 123.

الموتى، وتعمل على تجنب الفوضى، التي قد تتسبب فيها كثرة الوفيات. كما أنها هي التي تتولى التركات المهملة، وتقوم بعمليات الميراث"[1].

وقد اضطرت بعض قبائل جرجرة نتيجة الوباء، إلى إعادة النظر في قوانينها العرفية، المتعلقة بقضية الميراث، والدليل على ذلك، ما حدث في إحدى قرى بني يني، عندما تعرضت بلاد القبائل للطاعون في سنة 1818م، فقد اجتمع سكان القرية ليعيدوا النظر في قوانينهم العرفية، المتعلقة بمسألة الإرث. فاتفقوا بالإجماع على ما يلي: "إذا توفي رجل ولم يترك إلا البنات، والأخوات، والأم، والأرملة، فكلهن يستفدن من ثلث تركة المرحوم، شريطة أن تبقى أرملته في البيت الزوجية. وتقوم النساء بتسيير تركتهن كما يشأن. أما إذا حدث أن إحدى النساء المذكورات قد قدر لها أن تزوجت وارتحلت إلى قرية أخرى، فلا يسمح لها بأن تأخذ شيئا من التركة إلى بيت زوجها" [2]. يبدو من خلال ما ورد في القانون العرفي، أن سكان بلاد الزواوة قد احتفظوا بالقانون العرفي الصادر في سنة 1749م، الذي حرم المرأة من حقها في الميراث.

ولم يكن وباء الطاعون السبب الوحيد في تدهور الأوضاع العامة في البلاد، بل هناك أوبئة أخرى لا تقل خطورة، ساهمت هي الأخرى في تردي الأحوال. نذكر منها: الجدري، والكوليرا، والتيفوس. فكانت هذه الأوبئة غالبا ما تظهر في فترات انتشار وباء الطاعون. وإلى جانب هذه الأوبئة، كانت البلاد تتعرض لسلسلة من

---

1 – حمدان، المصدر السابق، ص. 136.

2 – RAMOND, " L'élargissement des droits politiques des indigènes, ses conséquences en Kabylie", in R.A. N° 68, Alger 1927, P.218.

الكوارث الطبيعية، مثل القحط، والجراد، والمجاعات، والزلازل، والفيضانات. ، مما كان يؤدي إلى وقوع أزمات اجتماعية حادة.

3 - الأزمات الاجتماعية:

لقد عرف المجتمع الجزائري طوال فترة الحكم العثماني، العديد من الأزمات الاجتماعية، الناجمة عن الكوارث الطبيعية، مثل القحط، والجفاف، وانتشار الجراد، والأوبئة، والزلازل، والفيضانات. وكانت تلك الكوارث غالبا ما تؤدي إلى انتشار المجاعات، نظرا لتراجع المحاصيل الزراعية، وغلاء أسعارها في الأسواق. ونحاول في هذا المبحث أن نستعرض بعض الكوارث التي كانت وراء الأزمات التي تعرض لها المجتمع الجزائري في العقود الثلاثة الأخيرة من الفترة العثمانية.

تعرضت البلاد للقحط في العديد من الفترات، مثل ذلك الذي وقع في أواخر القرن الثامن عشر. فقد تسبب في انتشار المجاعة، فتضرر منها السكان، لاسيما سكان بايك الغرب. وقد ارتفعت خلال تلك الفترة أسعار الحبوب، فاضطر إثرها محمد بن عثمان، باي وهران إلى شراء الكمية القليلة المتوفرة من الحبوب في البايلك، وقام بطرحها في الأسواق، قصد التحكم في الأسعار، والتخفيف من حدة الغلاء. وما ميز تلك الفترة، هو انتشار ظاهرة الفقر في أوساط السكان، لذا قام الباي محمد بتوزيع المواد الاستهلاكية الأساسية والملابس على المعوزين. كما أنه بادر بإعفاء القبائل المتضررة من القحط من دفع الضرائب المقررة عليها. وقيل عنه: لو لاه لهلكت الأجناس. وبلغ سعر الحبوب مبلغا لم يسمع به أحد من الناس،

فإنه أعان الخلائق بالسلف العام، والتصديق والإطعام، وأكثر من ذلك، إنه كان يسأل عن سعر السوق، فيبيع زرعه بأبخس منه، خوفا من زيادة السعر[1].

وعرفت البلاد مجاعة أخرى في سنة 1800م، وذلك ما جعل الداي مصطفى يأمر الأسطول بالذهاب إلى موانئ بحر الأسود لجلب الحبوب. وبالرم من ذلك، فإن البلاد دخلت في فوضى عارمة، فاضطر الداي إلى فرض حراسة مشددة على مخازن الحبوب، حتى لا تتعرض للنهب[2]. وقام الداي حسين كذلك باستيراد كمية كبيرة من موانئ البحر الأسود لموجهة المجاعة المنتشرة في البلد سنة 1819م [3].

ولم ينج بايلك قسنطينة من المجاعة التي ظهرت في تلك الفترة، نتيجة انتشار القحط، واندلاع ثورة ابن الأحرش، الثائر ضد سلطة البايلك في سنة 1804م. ولم يكن تجاوز تلك الأزمة، إلا بتدخل أعيان البايلك، الذين قاموا بتموين الأسواق بالحبوب. كما أن الإدارة تدخلت لمراقبة الأسعار في الأسواق، والإشراف على عملية توزيع الحبوب على السكان بصفة عادلة. فلم تكن الإدارة تسمح للفرد بأن يأخذ من الحبوب إلا قدر كفايته، كما أنها عينت جنودها لحراسة مخازن الحبوب، حتى لا تتعرض للنهب[4].

---

1 – ابن سحنون، المصدر السابق، ص.135.

2 – حمدان بن عثمان، المصدر السابق، ص.160.

3 – سعيدوني، الجزائر في التاريخ...، ص.90.

4 – العنتري، مجاعات ...، ص.41.

وقد تدخلت الإدارة في بايلك قسنطينة لما انتشرت فيه المجاعة في سنة 1820م، فقد طلب الباي من شواشه بالخروج إلى الأرياف لجمع الحبوب من الخواص، ولو تطلب ذلك استعمال القوة. وقد أدى قلة وفرة الحبوب في الأسواق، إلى اشتداد وطأة المجاعة. فأصبح الناس يتسابقون نحو الأسواق للظفر بالكمية القليلة من الحبوب المطروحة للبيع. ويبدو أن الإدارة قد واجهت صعوبات جمة لضمان عملية توزيع تلك الحبوب، مما أدى إلى وقوع مشادات عنيفة بين السكان. وعرف عدد الوفيات في أوساط السكان خلال فترة تلك الأزمة، ارتفاعا محسوسا[1].

وقد سبق لمنطقة شرشال أن تعرضت هي الأخرى إلى مجاعة في سنة 1811م، تضرر منها السكان. فقد أخذ المرابط الحاج بن عودة، أحد أعيان المنطقة، على عاتقه التكفل بالمساكين والمعوزين، إذ زودهم بالحبوب لتجاوز تلك المجاعة[2].

ومهما كانت حدة تلك الكوارث الطبيعية، فإن الدولة كانت تتدخل، لتخفف من معاناة السكان. فكانت تزود المخازن بالحبوب الضرورية لتجاوز ظاهرة الغلاء، والتحكم في الأسعار، وكل ذلك كان يصب في مصلحة السكان. وقد أكد الزهار تلك الحقيقة، إذ ذكر أنه لما اجتاح الجرد البلاد في سنة 1814م، قام الداي بتوزيع الحبوب على كل الخبازين، وحدد له سعرا على سعر أيام الرخاء. ويبدو أن ذلك الإجراء الذي اتخذه الداي، لم يقلل من حدة الأزمة، إذ كان الناس

1 – VAYSSETTES, OP. CIT., P.390.

2 – GUIN, " Notices...", P.453.

يقتتلون من أجل الحصول على الخبز. وقد بقي الوضع على حاله، إلى أن تحسن إنتاج الحبوب، وانخفضت أسعارها[1].

وتعرضت الجزائر خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن التاسع عشر، إلى الأوبئة (1817-1822م)، مثل الطاعون، والكوليرا، التي أدت إلى هلاك عشرين ألف شخص[2]. وسلسلة من الزلازل، منها زلزال وهران 1790م، والجزائر وضواحيها 1802م، قيل إن مدينة القليعة قد تضررت كثيرا من ذلك الزلزال، إذ تهدم الكثير من المنازل، بما في ذلك مسجد المدينة. وهذا ما جعل الداي مصطفى، ينتقل إلى عين المكان، ليتولى بنفسه الإشراف على عملية الإنقاذ والإغاثة[3]. ثم زلزال عنابة 1810م، وتتعرض مدينة الجزائر للمرة الثانية لزلزال في سنة 1818م، وسنة 1825م، الذي شمل البليدة ومتيجة[4].

وقد خلفت تلك الكوارث الطبيعة أضرارا مادية وبشرية معتبرة، مما أثر تأثيرا سلبيا على قدرات المجتمع الجزائري الاقتصادية، والعسكرية، والاجتماعية، وحتى المعنوية. فكان وضعه عشية الاحتلال، في حالة متقدمة من الانهيار. فلم تكن لديه القدرة المعنوية والإمكانيات المادية والبشرية الكافية للدفاع عن نفسه من الخطر الخارجي.

---

1 – الزهار، المصدر السابق، ص.117.

2 – MARCHIKA, OP. CIT., P.141.

3 –الزهار، المصدر السابق، ص.83.

4 – سعيدوني، الجزائر في التاريخ...، ص.90.

الفصل السادس

الحيـــــاة الثقـــــافيـــــة

1- التعليم ومراكزه

2 - واقع الكتب والمكتبات

3- الخصائص العامة للإنتاج الثقافي

4- هجرة العلماء وتأثيراتها على الوضع الثقافي

5- دور ظاهرة التصوف في الثقافة

6- ملامح الاحتلال الفرنسي في المجال الثقافي

الفصل السادس:

الحيـــــاة الثقـــافيـــــة

أجمعت كل البحوث والدراسات على أنّ الثقافة لا تزدهر إلاّ في ظل الاستقرار السياسي، وحرية الرأي و الفكر، وفي التقدم الاقتصادي الذي يوفر لها وسائل البحث، والانتشار و التأثير.

فقد يكون الفرد واعيا بأحداث وطنه، و عصره لكنّه لا يستطيع تفسيرها، لأنّه لا ينتج ثقافة فاعلة، و لم يبلغ مستوى فكري قادرا على تغيير واقعه، لذا نجده يستسلم للفكر القدري-إن صح التعبير. إذن أين كانت الجزائر في العقود الثّلاثة الأخيرة من الحكم العثماني 1800- 1830م من كل هذا؟

يمكننا الإجابة عن هذا التساؤل من خلال محطّات رأيناها تمكّننا من إلقاء نظرة على الأوضاع الثّقافيّة خلال هذه الفترة.

المبحث الأول: التعليم ومراكزه

1-مراكزه:

ما يلاحظ على مراكز التعليم عبر مناطق الجزائر خلال هذه الفترة أنّها وإن اختلفت قليلا في شكلها، إلّا أنّها اشتركت في البساطة، وفي تأدية نفس الوظيفة التعليمية طبعا ضمن نفس المؤسسة كما سنرى في التفاصيل.

بينما وجدنا أن التعليم في الدولة العثمانية كان يتم في مدارس تختلف عن مدارس البلاد الإسلامية في كونها على نوعين: متخصصة كمدارس الطب، والفنون، والحرف، والهندسة المعمارية، ومدارس التعليم الخاصة التي أنشأها الصدور العظام، ووجهاء الدولة، وكانت بيوتهم مقرا لها[1].

أما التعليم الديني الصوفي، فكان كبقية العالم الإسلامي يتم في الزوايا والتكايا[2]، حيث كانت لكل تكية طريقتها في التعليم تبعا للطريقة التي تتبناها وقد لعبت دورا خاصة في المناطق الريفية البعيدة عن مراكز الحضارة.

و نبدأ بالتّطرق إلى المؤسسات تعليمية في الجزائر بأصغرها وهي:

***الكتاتيب القرآنية:**

مفردها كتّاب أومكتب نجدها بكثرة[3] في الحواضر، في مدينة الجزائر تسمى مسيد[1]، وفي البوادي تسمى بالشريعة، حيث يقول ابن مريم: "جئته يوما

1- عبد الرحيم بن حادة، العثمانيون، المؤسسات و الاقتصاد و الثقافة، ط1،مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المملكة المغربية، 1429هـ/2008م، ص ص277 ،278 ،279.

2- التكايا مصطلح تركي، أصل الكلمة عربي، مفردها تكية، وهي مكان اجتماع الدراويش والصوفية لإقامة الأذكار والصلوات، كما كانت مقرا لتوزيع الطعام على الفقراء، وإقامة الغرباء بشكل مؤقت تمول من أموال الوقف أنظر: حسان الحلاق، عباس صبّاغ، المعجم الجامع في المصطلحات العثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية والأيوبية والمملوكية (المصطلحات الإدارية، والعسكرية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والدينية، والعائلية.) دار النهضة العربية، ط1،2009، بيروت، لبنان، ص57 .

3- وليام شالر، مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824، تع، تل، تق، إسماعيل العربي، (ش.و.ن.ت)، الجزائر، 1982، ص82.

أنا وصاحبي في زمان الخريف، والآذان يؤذن الظهر في الشريعة وسط الدوار، وقلت لصاحبي ندخل الشريعة فدخلنا."[2]

يختلف شكل الكتّاب من جهة لأخرى، فهو في الحواضر موجود داخل مؤسسات أو عمارات تابعة للأوقاف، دكان مفتوح على الطريق في أغلب الأحيان، هذا الدكان قد يكون أيضا مكانا للمسامرة ليلا[3] . وفي الصحراء خيمة، وفي الجبال مغارة أو كهف. وقد يكون الكتاب في أضرحة الأولياء، وفي الزوايا مثل المكتب الملحق بزاوية سيدي محمد الشريف.

كانت هذه الكتّاب غير صحيّة، ضيّقة، لا توجد فيها إنارة، تعتمد على ضوء الشمس، قليلة التهوية، فراشها عبارة عن زرابي من الحلفة(الحصر)، وعلى جدرانها مسامير -لتعليق الألواح، والعصا الطويلة للمدرس[4] .

كما يأخذ الكتّاب اسم الحي الواقع فيه، مثل مكتب القنداقجية، مسيد القيصرية، مكتب الشماعين، مسيد كوشة الوقيد، ومسيد جامع السيدة[1].

1- كلمة محرفة من كلمة مسجد، ما تزال مستعملة اليوم في الجزائر العاصمة، وتطلق على مدارس التعليم الابتدائي. ويقول نور الدين عبد القادر هي المدرسة القرآنية في لغتنا الدارجة أنظر: نور الدين عبد القادر، صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، مطبعة البعث، قسنطينة،1385هـ=1965م،ص83.

2- أبو عبد الله محمد بن مريم، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، طبعه و اعتنى بمراجعته محمد بن شنب، مطبعة الثعالبية، الجزائر،1326هـ=1908م، ص 288.

3-محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تق وتح محمد بن عبد الكريم، ط1، الجزائر 1392هـ/1972م مقدمة المحقق، ص 59.

4- Pierre Boyer, La vie quotidienne à Alger à la veille de L'intervention française, librairie Hachette, 1963, p 200.

يطلق على الطفل في الكتّاب الطّالب، أمّا المعلم فيسّمى المؤدّب[2]، وينادیه تلميذه بسي فلان، مثلا سي أحمد، يختاره في أغلب الأحيان الواقف. كان بعض المؤدبين شيوخا طاعنين في السن، وعميا، لاسيّما معلمي الفتيات في البيوت[3]. حيث ذكر شالر (w.Shaler)، الذي عاش في الجزائر بداية القرن التاسع عشر (1816-1824 م) أنّ للجزائر مدارس خاصة لتعليم البنات، لكنه لم يشاهدها بل حدثوه عنها، ومن خلال تصفحنا للمصادر الجزائرية لم نجد حديثا عن مدارس لتعليم البنات، فيبقى الموضوع مفتوحا للبحث.

يتميز الكتّاب بالنظام، وانضباط أطفاله، والتزامهم الأدب والاحترام التام للمؤدّب، حيث يحترم الطفل المواعيد، ويترك نعله بالقرب من الباب، ويأتي بلباس لائق، ويقبل يد مؤدبه[4]. وهذا نابع من تعاليم الدين الإسلامي من جهة، ومن فرض المؤدب للنظام من جهة ثانية باستعمال وسائل عقابية مثل الفلقة.

***الزوايا.**

أ- أدوارها: أدت الزاوية عدة أدوار عبر كل القطر الجزائري، في الفترة الحديثة وغيرها، كدور الحماية، والجهاد، والدور الاجتماعي والصحي، والدور الديني-

---

1- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري -16 20م، ج1، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1981، ص.277.

2- و يسمى خوجة في تركيا، ومكتب دار في إيران، و فقيه في المغرب الأقصى، أنظر: أرزقي فراد، المجتمع الزواوي في ظل العرف و الثقافة الإسلامية 1749-1949، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الجزائر 02،2010- 2011، ص338.

3- سعد الله، المرجع السابق، ص 520.

4 -Boyer, op, cit, p 201.

التعليمي- الثقافي. كما كانت ملجأ يحتمي به الفارون من السلطة، و مرتكبي المخالفات، فكان الفار بمجرد ما يدخل الزاوية يكون تحت حماية شيخها.

أما الدور الجهادي فقد برز منذ مطلع القرن السادس عشر أي منذ الاحتلال الإسباني لسواحل الجزائر، وهذا ما يفسر تحالف بعض الزوايا مع السلطة العثمانية الحاكمة. كما نجد دورها الجهادي[1] في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، حيث ثارت كل من زوايا الطريقة الدرقاوية، وزاوية الطريقة التيجانية ضد السلطة الحاكمة، رافضة الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية المتدهورة. كما استجاب أهل زواوة لنداء الداي حسين حيث أرسل عرش أث إيراثن خمسة وعشرين ألف (25ألف) متطوع، شاركوا في معركة أسطاوالي في شهر جوان 1830م ضد الحملة الفرنسية على مدينة الجزائر. واستمر دور الزوايا الجهادي طيلة القرن التاسع عشر مثّلها الأمير عبد القادر، والزاوية الرحمانية ببلاد القبائل في ثورة لالة فاطمة نسومر والشيخ الصديق بن أعراب سنة 1857م، وثورة المقراني و الشيخ الحداد سنة 1870م.

كما ابتعد معظم علماء الزوايا عن الوظائف الرسمية التّي كانت تعرضها عليهم سلطات الاحتلال الفرنسي ، و فضلوا العيش الضنك و التّمسك بزواياهم[2].

أما عن دور الزاوية الاجتماعي والصحي، فكانت مسكن للطلبة الوافدين على الحواضر، وهي أيضا مكان إقامة طلبة الريف أثناء تمدرسهم، كما تصدر فيها

1- دور الزاوية الجهادي لم يتوقف في غرب الجزائر طيلة الفترة العثمانية بسبب استمرار الاحتلال الإسباني لوهران والمرسى والكبير إلى غاية سنة 1792تاريخ تحريرهما النهائي.

2- فراد، المرجع السابق، ص 401.

الفتاوى، وتحل فيها النّزاعات بين المتخاصمين، وتوفر الشروط الضرورية لراحة عابر السّبيل والفقراء، وهي بمثابة مركز صحي للعلاج.و التّداوي[1] لانعدام وجود المؤسّسات الصحيّة في الجزائر في الفترة العثمانية[2].

كما كانت الزاوية الممثل الأول للثقافة الجزائرية-الدينية- الإسلامية في الريف الجزائري، عن طريق تقديم دروس تعليمية. أما في المدن، فقد أدت هذه الوظيفة أيضا إلى جانب مؤسّسات أخرى كالكتاتيب، والمساجد، والمدارس. فهي محل لتعليم الكبار.

ب- نماذج من الزوايا: لم تخل منها منطقة من مناطق الجزائر، ففي تلمسان تجاوز عددها في أواخر الفترة العثمانية الثلاثين زاوية، أما قسنطينة فقد ضمت ستة عشر زاوية، وتأتي بلاد زواوة على رأس المناطق الجزائرية من حيث عددها حيث تصل إلى خمسين زاوية. ويذكر أبو القاسم سعد الله أشهرها من حيث تخريج أجيالا من المتعلمين[3]. كما يقصدها الطلبة ليس من مناطق الجزائر فقط، بل حتى من تونس، وطرابلس، والمغرب الأقصى، ومصر[4].

1- محمد عفيفي، عرب و عثمانيون رؤى مغايرة، ط2، دار الشروق، القاهرة، مصر ،2008،ص86.

2- أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال،ط3،ش.و.ن.و ،الجزائر ،1982، ص168.

3- سعد الله، تاريخ ...، ص 265.

4 -Mahfoud, Kaddache, l'Algérie Durant la Période Ottomane, O.P.U, Alger, 1991, p. 178.

وقد كان بمدينة الجزائر عشية الاحتلال الفرنسي ست (6) زوايا، ثلاث منها خصصت لعرب الغرب، واثنتين لعرب الشرق، وواحدة لإيواء المدرسين في العاصمة، والّذين ليست لهم عائلات مقيمة[1]. ويفترض أن عددها قبل هذه الفترة كان أكثر. ومن الزوايا التّي ذكرتها الكتب، زاوية القاضي بباب عزون، زاوية الأندلس بنهج السمن، وزاوية كتشاوة، وتشختون بنهج العقاب، و زاوية سوق الجمعة بنهج سوق الجمعة[2] .

اشتقّت بعض الّزوايا في الجزائر تسميتها من نشاطات حرفية، كزاوية الشبارلية بمدينة الجزائر، وزاوية الخرازين، والنّجارين بقسنطينة، حيث كانت كل حرفة، أو صنعة تحتمي بولي، مثلا جماعة الدّباغين كانت ترى في سيدي يعقوب حاميها[3]. ما نستنتجه من قراءتنا لكتاب الأستاذة عائشة غطاس أنّه و رغم الطابع التجاري، و الاقتصادي للتّنويع الحرفي في مدينة الجزائر إلاّ أنّ الحرف كانت لها أبعاد ثقافية، حيث ساهمت بصمات الحرفي في كثير من القطع التّي تحمل رموز وكتابات، وأشكال في التّعبير عن الانتماء للثقافة الإسلاميّة.

---

1 –Marcal Emerit, "L'Etat intellectuel et Moral de L'Algérie en 1830", in R.H.M.C, TI, Paris–Juillet–Aout, 1954, p. 203.

2– حليمي عبد القادر، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، دراسة في جغرافية المدن، ط1، دار الفكر الإسلامي، الجزائر، 1972، ص 271.

3– عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700–1830 مقاربة اجتماعية–اقتصادية، م.و.إ.ن.ش، الجزائر 2007، ص25.

كما حملت بعض الزوايا اسم المسجد الذي تتبعه كزاوية كتشاوة، وزاوية المسجد الكبير. فهذه الأخيرة التي تقع في الغرب منه تأسست سنة1629- 1630م، وتحتوي على غرف لإيواء العلماء الفقهاء، وقاعة الصلاة ومكتب (مسيد) [1].

وأخيرا عرفت منطقة الجنوب الجزائري الكبير على غرار باقي المناطق نشاطا تعليميا لمختلف الزوايا، منها زاوية بن عمر بطولقة، وهي زاوية صوفية على الطريقة الرحمانية تأسّست سنة 1780م، يتضمن فهرسها أكثر من خمسمائة 500 مخطوط في مختلف الفنون والعلوم الإسلاميّة[2].

عرفت مدينة الأغواط أيضا عدة زوايا خلال الفترة العثمانية مثل الناصريّة و القادريّة والتّيجانية، هذه الزوايا كان لها علماء مشهود لهم في علمي المعقول، والمنقول، نذكر منهم الحاج بن الدين الأغواطي الذي ألف رحلته سنة1828م [3]، المسماة **رحلة الأغواطي في شمال إفريقيا والسودان والدرعة**، ترجمها عن العربية إلى الإنجليزية وليام .ب هودسون، قنصل أمريكا بالجزائر، ودرسها أبو القاسم سعد الله[4].

1- زكية زهرة، "المؤسّسة التّعليمية بمدينة الجزائر أثناء الفترة العثمانية، دراسة حول الدور التعليمي للمساجد، والزوايا و المدارس والكتاتيب"، بحوث المؤتمر الدولي حول العلم والمعرفة في العالم العثماني، 12-15 أفريل، ماي، 1999، ص.120.

2- يوسف حسين، فهرس لأهم 500 مخطوطة من مخطوطات مكتبة زاوية علي بن عمر(طولقة الجزائر)، 2005.

3- علالي محمود، الحركة الإصلاحية في الأغواط، 2008، ص. ص. 67، 68.

4- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب 1986

كذلك منطقة أدرار التّي زخرت هي الأخرى بزوايا قصدها الطلبة من كل مكان، ونظرا لأننا سنفصّل في هذه المنطقة في المبحث الرابع، نكتفي هنا بالإشارة إلى الدراسة القيّمة- وهي في شكل جرد- قام بها باحثون جزائريون، لمختلف زوايا المنطقة، وسجلوا ما حوته من كنوز مخطوطة في الفترة العثمانية[1] .

ج- مسيرو الزاوية: يتألف الطاقم المسير للزاوية من **شيخ الزاوية**، وهو المدرّس والمعلم، وهو يتمتع باحترام وتقدير الجميع، ثم **المقدم** الذي يشرف على تسيير شؤون الزاوية، والشؤون التربوية للطلبة، ويعيّن من طلبة المستوى الأعلى، ثم **الوكيل** وهو بمثابة مقتصد الزاوية، وأخيرا العامليون، ويسمون في بلاد زواوة بإقداشن، وهم من صغار الطلبة[2].

***الرباطات:** قال الله تعالى: "يا أيّها الّذين آمنوا، اصبروا، و صابروا، ورابطوا."[3] كما هو واضح من معنى الآية الكريمة أنّ الربّاط هو الإقامة على جهاد العدو بالحرب، وهو المكان أو الثغر الّذي يربط فيه كل فريق من المتحاربين خيله[4]. فالرّباط لصيق بالتّاريخ الإسلامي، والدفاع عن حرمة دياره، ولم تستثن من ذلك الجزائر الّتي كانت دار حرب و جهاد، خاصة في الفترة العثمانية وربما هذا ما يفسر كثرة أوليائها في المدن الساحلية، و نذكر على سبيل المثال لا الحصر، مدينة الجزائر التي لقبت بالمحروسة لو جود مرابطين، وأولياء بها شدّوا أزرها في أيام الاعتداءات الخارجية،

1- بشار قويدر، حساني مختار، مخطوطات ولاية أدرار، مطبعة عمار قرفي، باتنة، 1999.

2- فراد، المرجع السابق، ص 289.

3- الآية 200،من سورة آل عمران.

4- أبو الفضل بن منظور، لسان العرب،مج3،ط1،دار الفكر، بيروت، لبنان،1428-1429هـ=2008،ص481.

مثل عبد الرحمن الثعالبي، وسيدي هلال، وسيدي محمد الشريف الزهار (ت 948هـ=1542 م)، والولي الصالح سيدي ولي دادة الّذي قدم من أزمير إلى مدينة الجزائر بعد دخول الأتراك إلى الجزائر، وغيرهم[1].

انتشرت الرباطات خاصة في بداية الفترة العثمانية، وأصبحت بمثابة نقاط أمامية-دفاعية ضد العدو الإسباني، حيث يقوم المرابطون بقيادة أتباعهم في الحروب، و ينصرون المجاهدين، ويطعمونهم. كما تحالف مرابطو الثغور الجزائرية مع الحكام الأتراك من أجل الدين و حماية البلاد، والعباد. وشجع هؤلاء الحكام بدورهم الرباط من أجل اكتساب قوة مقاتلة.

يرى أبو القاسم سعد الله أن الرباطات تشبه الزاوية في خدمة الدين والمجتمع، ولكنها امتازت بكونها قريبة من مراكز العدو، وتأسيسها يهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة أغراض جهادية[2]، كما أنها لا تخضع لأيّة طريقة صوفية، بل هي مفتوحة على كلها[3]، لأن هدفها هو توحيد القوى.

الكثير من المصادر الجزائرية التي عدنا إليها، تتحدث عن الرباطات ودورها الجهادي، ولكنّها تركز على غرب البلاد نظرا لزوال الخطر الإسباني على باقي السواحل، و بقائه في وهران والمرسى الكبير إلى غاية 04 رجب1205هـ/1791م. ونكتفي هنا بذكر كل من ابن سحنون الراشدي، ومحمد المصطفى بن زرفة اللذان

---

1 –Joachim De Gonzalez, Essai Chronologique sur les Musulmans célèbres de la ville D'Alger, imp Victor Pèzè, Alger, 1886, pp 05, 06.

2– سعد الله، تاريخ ....، ص272.

3– رشيدة شدري معمر،العلماء و السلطة العثمانية في الجزائر فترة الدايات 1872–1830، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005–2006،ص61.

عاصرا، بل وشاركا في تحرير وهران الثاني. فابن سحنون يصف وهران المتحررة بالثغر المبتسم[1] لأنه تحرر من العدو الديني، كما رصد الجو الديني الذي ميّز دخول الباي محمد الكبير(1778-1798) إلى وهران.

ويذكر ابن زرفة أنّ الباي قد اعتمد كثيرا على الطلبة والعلماء مثل الفقيهان محمد بن عبد الله الجيلالي، و الطاهر بن حوا قاضي تلمسان، والكاتب بن هطال الّذي كان يحمل رسائل الباي إلى طلبة الرباط[2]، وطبعا كان بن زرفة واحد منهم، كما يذكر بعض أسماء الطلبة الّذين شاركوا في فتح وهران الأول سنة1118هـ=1708مثل مصطفى الرماصي المشهور بالقلعي، وعلي أبو الحسن والكثير منهم سواء في الفتح الأول أو الثاني استشهدوا في الرباط .

ومن أشهر الرباطات التي يذكرها بن زرفة رباط إيفري[3]. كما أن هناك من يرى فيما أنشأه المرابطون في نهاية العهد العثماني من زوايا و معاهد الطرق: الدرقاوية، والتيجانية، والقادرية، والرحمانية، لا تخرج عن كونها رباطات هدفها هو الجهاد[4].

1- وهذا ما يشير إليه عنوان كتاب أحمد بن سحنون الراشدي، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تق ،تح، المهدي البوعبدلي، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، 1973.

2- محمد المصطفى بن زرفة، الرحلة القمرية في السيرة المحمدية، مخ ، رقم 2597، م.و.ج، الجزائر، ج1، ق28و.

3- إيفري قرية صغيرة على الضفة اليسرى لوادي الرحى الذي يعرف أيضا بوادي رأس العين. أنظر: يحي بوعزيز، "ماضي مدينة وهران و أمجادها التاريخية"، م الثقافة، السنة 09، ع52، الجزائر رمضان1399هـ=جويلية، أوت، 1979،ص30.

4- سعد الله، تاريخ ....، ص272.

حتى أن بعض الفرنسيين اعتبروا المرابطين كهنة قادرين على كشف المستقبل، ومثال على ذلك مرابط مدينة الأغواط سيدي الحاج عيسى الذي تنبأ سنة 1714 بأن الجيش الفرنسي سوف يحتل الجزائر، ويخيم على أسوار مدينة الأغواط ، فينتشر في الصحراء[1]، وفعلا احتلت المدينة سنة1852. في الحقيقة يدخل هذا في كرامات رجال التصوف إذا نظرنا إلى القضية من الزاوية الدينية، ويدخل من جهة أخرى في مدى إحساس رجال الدين بقضايا عصرهم السياسية، والأخطار المحدقة بهم، وبمسؤولية الجهاد للدفاع عنه.

نستنتج مما سبق أن التعليم في الرباط كان هدفه، التنبيه إلى الخطر الأجنبي، و خدمة الدين، و الدفاع عن حرمة البلاد و الوطن.

***المساجد:** قبل الحديث عن مساجد الجزائر، نوضح كل من المصطلحين: جامع ومسجد. فربّما تميّز الجامع عن المسجد بكبره، و شهرته، واستقطابه لأكبر عدد من المصلين، وتعدد وظائفه.

ولكن إذا رجعنا إلى قراءة الفرق بين المصطلحين عند ابن منظور نجد المسجد من السجود، والأرض مساجد واحدها مسجد، أي هو موضع السجود،

1- أنظر: Conquête de l'Algérie, Prédiction faite en 1714, par un marabout de Laghouat, Manuscrit, B.N.A, N: 2306.

والسجود لا يكون إلّا لله[1].أما الجامع فهو يجمع الخلائق ليوم الحساب، فالمسجد الجامع الّذي يجمع أهله نعت له لأنه علامة للاجتماع[2].

كانت كل الحواضر الجزائرية في الفترة العثمانية لا تخلو من المساجد ولو اختلف عددها من زمن لآخر، ومن مدينة لأخرى. فالأتراك زادوا من بنائها منذ القرن السادس عشر، بينما تقلص عددها في القرن التاسع عشر بسبب السياسة الاستعمارية الفرنسية الدينية.

ففي **الشرق الجزائري** وجدنـها في قسنطينة قد ازدهرت، خاصة في عهد صالح باي (1185-1207 هـ/1771-1792م)، ومن المساجد التي بناها نذكر مسجد سيدي الكتاني سنة1189هـ/1775م، وأحصي بهذه المدينة عشية الاحتلال الفرنسي ثلاثون مسجدا[3].

أما **غربا** كما ازدهرت المساجد تبعا لازدهار الحياة الثقافية في عهد محمد باي الكبير في نهاية القرن الثامن عشر. و قد حظيت مدينة الجزائر بعدة مساجد، حيث ذكر المؤرخ الإسباني هايدو-الذي كتب عن الجزائر خلال أسره في الفترة 1578-1581م-أنّ بها الكثير من المساجد الجيّدة[4]. بينما قدرها فونتور دو بارادي.

1- يستند بن منظور للآية الكريمة "وأنّ المساجد لله" الآية 18 سورة الجن، أنظر بن منظور، المرجع السابق، مج02، ص154.

2- نفس المرجع، مج 3، ص 633.

3- سعد الله، محاضرات ...،ص164.

4 -Diego de Haedo, Topographie et Histoire Générale d'Alger, tra, Berbrugger, Et dr Monnereau, prè. de Abderrahmane Rebahi, 3e èdi, G.A.L, Alger, 2004, p 213.

الذي زار الجزائر سنة 1788 م باثني عشرة مسجدا كبيرا[1]. وهناك من قدر عددها سنة 1830 م بمائة وستة (106) مسجدا منها اثنان وتسعون(92) على المذهب لمالكي، وأربعة عشر(14) على المذهب الحنفي[2]. أشهرها الجامع الجديد، وجامع القصبة، وجامع كتشاوة، وجامع شعبان باشا، وجامع صفر، وجامع دار القاضي، وجامع شبارلية، وجامع القشاش[3]، والجامع الكبير.

وحتى لا نخرج عن كون الفصل تمهيديا، نركز على نموذجين لأعظم مساجد العاصمة في الفترة الحديثة، هما الجامع الجديد والجامع الكبير، الأول حنفي، والثاني مالكي.

الجامع الجديد: بني هذا الجامع على مكان يباع فيه الخمر، حوله الداي حسن باشا (1791 -1798) إلى جامع للمسلمين، يقول عنه الوزير المغربي أبو القاسم بن أحمد الزياني (1147 -1249هـ=1734-نوفمبر1833م) الذي شاهده عند رجوعه من الحرم الشريف، و توقفه بمدينة الجزائر: "لو رأته السليمانية بالقسطنطينية لسلبها، ولو كلمته آية صوفية ما أجابها، و لو قابله الجامع الأزهر لتعجب من

---

1 –Venture de Paradis, Tunis et Alger aux XVIIIé Siècle, Ed Sindbad, paris,1983,P254

2– نعيمة بو حمشوش، مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم بمدينة الجزائر، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث تحت إشراف عائشة غطاس، ط.خ م.و.د.ب.ح.و.ث.ن،2007،ص280.

3– هو من أجمل المساجد، متقن الصنع، وكبير، اسمه نسبة إلى من بنا هو أحد أغنياء المورسكيين، بنى المسجد سنة 1579. أنظر Haedo, op, cit, p 214.

حسنه وانبهر، ولو ناظرته مساجد الشام وحلب لاعترفوا بفضله وأقروا بالغلب..."[1].

الجامع الكبير: حظي الجامع الكبير أو الأعظم كما يسمى في العقود الشرعية للفترة العثمانية بعدة دراسات[2]، وبحوث، وهذا راجع لعراقته، حيث يرجع تأسيسه إلى عهد الدولة المرابطية كما تشير الكتابة الموجودة على منبره، إلا أنّه كان موجودا في رجب 409هـ/1018م[3]. أدى الجامع الكبير عدة أدوار نوضحها فيما يلي:

الدور السياسي: هو المكان الّذي حررت فيه أول رسالة وجهها علماء وأعيان مدينة الجزائر إلى سلطات سليم الأول سنة 1519م[4]. وكانت نتائج المعارك الحربية والانتصارات المحققة تقرأ فوق منابره. أما في بداية الفترة الاستعمارية الفرنسية أصبح منبرا للمعارضة، حيث عزّل المفتي المالكي للجامع آنذاك مصطفى بن الكبابطي من طرف الجنرال بوجو (Bugeaud) لاتهامه بحث النّاس على مقاومة الاحتلال.

1- مولاي بالحميسي،"الوزير الزياني في الجزائر العاصمة ، ووصفه للجامع الجديد"، م، الأصالة، ع24، ربيعا، ربيعII 1395هـ=مارس-أفريل، 1975 ص ص140-141.

2- تعد الأستاذة نعيمة بوحمشوش دكتوراه حول الجامع الأعظم.

3- بوحمشوش، المرجع السابق،ص279.

4- عبد الجليل التميمي، "من أجل كتابة الجامع الأعظم بمدينة الجزائر"، م التاريخية-المغربية،ع12،19أكتوبر 1980، تونس،ص157.

الدور القضائي: كان الجامع الكبير المكان الذي يجتمع فيه المجلس العلمي[1] منذ سنة1688 م إلى السنوات الأولى من الاحتلال، وهو بمثابة محكمة استئناف، كانت جلساته في العهد العثماني الأول تعقد بضريح سيدي عبد الرحمن الثعالبي حسب أحد عقود المحاكم الشرعية[2]، ثم انتقل مقره إلى دار الإمارة العلية قبل 1636م. وظلت جلساته تعقد بها لمدة خمسين سنة أي إلى ما بعد سنة 1672م.

يجمع المجلس العلمي المفتيين، والقاضيين، ويحضره أحد رجال الجيش الإنكشاري برتبة "باش أياباشي"، فهو يبدو من تشكيلته هيئة دينية-مدنية-عسكرية[3].

كان يجتمع يوم الخميس لدراسة معظم القضايا المطروحة، يتقاضى المسلمون في المسجد، أما إذا كان أحد اليهود أو المسيحيين طرفا في القضية، فيتم مقاضاتهم في ساحة المسجد.

الدور التعليمي: الدور التعليمي للجامع من أبرز المظاهر التي تميّز بها خلال العهد العثماني، حيث اعتبره أبو القاسم سعد الله بمثابة جامعة، نظرا كون دروسه كانت من المستوى العالي. وكان يضم 19 أستاذا و18مؤذنا و 8حزابين، و13موظفا كانوا يشرفون على تنشيط، ونشر الوعي الديني للسكان.

1- لمعرفة أكثر حول المجلس العلمي أنظر، لطيفة حمصي، المجتمع و السلطة القضائية في مدينة الجزائر خلال 1710م – 1830م، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، سنة2011.

2- علبة 119-120، نقلا عن غطاس، المرجع السابق، ص78.

3- نفس المرجع،ص78.

كان يديره ثلاثة وكلاء تحت إشراف المفتي-عكس بقية المساجد التي كان يديرها وكيل واحد. الوكيل الأول يدير أوقاف المسجد، والثاني الأوقاف المخصصة للمؤذنين، والثالث يدير الأوقاف الخاصة بالحزابين[1]. كان المفتي المالكي يتولى الإشراف الكامل على إدارة الجامع الأعظم وكل أحباسه، حتى تعيين القضاة الآخرين يتم من طرفه.

***المدارس والمعاهد العليا:** نجد المدارس منتشرة خاصة في المدن، لعبت نفس الدور الّذي لعبته الزوايا في الريف، كانت رفقة أيضا بغرف لإيواء الطلبة الوافدين عليها. يعود تاريخ بناء المدارس في المغرب إلى عهدا لموحدين، حيث أدخلها يعقوب بن يوسف عام 580هـ=1184م[2]. أما أبو راس الناصر فيرجعها إلى آخر القرن الرابع[3].

يعرَف أبو راس، المدرسة ويذكر أشهرها في الجزائر فيما يلي: "المدرسة المتعارف عندنا الآن هي التي تبنى لدراسة العلم أي لتعليمه، وتعلمه كالمدرسة البوعنانية بفاس، ومدرسة ابني الإمام بتلمسان، والمدرسة المستنصرية والباشية بتونس، والقشاشية في الجزائر، والمحمدية بأم عسكر..."[4].

كانت هذه المدارس موزعة على نوعين، مدارس للتعليم المتوسط والثانوي، وهي كثيرة، ومدارس بمثابة معاهد عليا نظرا للمستوى العالي للدروس

1- بوحمشوش، المرجع السابق، ص280.

2 -Encyclopédie de L'islam, T5, p 403.

نقلا عن شدري معمر، المرجع السابق، ص58.

3-أبو راس الناصر، عجائب الأسفار ولطائف الأخبار ،تق، وتح، محمد غالم، ج1، م.ب.ث.ج.ث، وهران، 2005، ص188.

4- الناصر، نفس المصدر ، ص188.

التي تقدمها، وهي قليلة العدد. يسمى ملقن الدروس في هذه المدارس مدرسا أو معلما، أما الطالب فيتحصل على إجازة بخط شيخه بعدما يقرأ عليه في مرحلة المتوسط، والثانوي. وإذا واصل تعليمه في المدارس العليا، فيتخرج عالما أو شيخا، ويطلق عليه عبارة "**سيدي**"، ويستطيع بذلك ولوج عالم الوظيفة، كقاضي أو مفتي، أو وكيل في إطار الخدمات الرسمية في المساجد، ومؤسسات الوقف، ومن أشهر المدارس التي عرفتها الجزائر في الفترة العثمانية:

ومن مدارس الغرب الجزائري أيضا، مدرسة المحمدية نسبة لمحمد باي الكبير[1]. وربما لشهرتها نجدها ترد عند مؤرخي القرن الثامن عشر، خاصة عند كل من ابن سحنون الراشدي، والمصطفى بن زرفة، بل كان هذا الأخير مدرسا بها. أما مدرسة مازونة الّتي تأسست من طرف دفينها محمد الشريف بن أحمد في غرة القرن الحادي عشر هجري[2]، (17م) كانت مقصدا لطلاب الناحية الغربية، لاسيّما من ندرومة، ومستغانم وتنس، ومن أبرز خريجيها أبو راس الناصر.

شرقا، وفي عاصمة البايلك، قسنطينة يشهد مؤلف منشور الهدايا بن الفقون (ق11هـ=17م) بوجود المدارس الثانوية ،ويقول إنها لم تكن سيئة، ومن أشهرها، المدرسة الكتانية، وتسمى أيضا بالصالحية نسبة لمؤسسها صالح باي قسنطينة سنة1189هـ=1775م ملاصقة لمسجد سيدي الكتاني المدفون به صالح باي، وهي مدرسة عليا تقدم دروس في المستوى العالي أيضا، كان لها نظام داخلي دقيق

1- نفس المصدر، ص188.

2- سعد الدين بن أبي شنب، النهضة العربية بالجزائر في النصف الأول من القرن الرابع عشر للهجرة"، م، كلية الأداب،ع1،السنة الأولى، جامعة الجزائر، 1964،ص38.

يضبط أوقات التدريس والتغيب، وشروط الإقامة. ولقد أشاد بها فايسات (E.Vayssettes) حيث قارنها بمدارس فرنسا العليا، وقال إنّها لا تقل عنها أهمية[1]. كما أنشأ صالح باي مدرسة بالقرب من مسجد سيدي لخضر سنة 1789م[2].

خارج المدن نجد مدرسة الخنقة الناصرية نسبة إلى مؤسسها أحمد بن ناصر سنة 1171هـ =1757م، وهي مقصد طلبة الزيبان، ووادي سوف، والأوراس وحتى من قسنطينة وعنابة، وقد اشتهرت بالنحو والفقه، والحديث، ومن خريجيها أحمد التليلي، وخليفة بن حسن الغماري[3].

اشتهرت مدينة الجزائر بعدة مدارس، كمدرسة سيدي رمضان التي كانت تدرس الفرائض وعلم الفلك والهندسة[4]، ومدرسة الجامع الكبير، وهي واحدة من مدارس التعليم العالي لتعليم المذهب المالكي، بالإضافة إلى المدرسة القشاشية ومدرسة شيخ البلد[5]. فالمدرسة القشاشية تأسست في أواخر القرن12هـ =18م من طرف محمد خوجة أحد كتاب قصر الباشا، أشاد بها أبو راس لما زار مدينة الجزائر سنة 1214هـ=1799م على أنّها مركز للتعليم الثانوي والعالي، ومدرسة شيخ البلاد

---

1 –Eugène ,Vayssettes ,Histoire de Constantine Sous la Domination Turque de 1517, 1837 à, 4–pré, de Warda Siari– Tengour Ed ,Bouchene, France, 2002,P135 .

2 –IBID,P135

3– سعد الله، تاريخ ....، ص286.

4– حليمي، المرجع السابق، ص271.

5 –De Paradis, op, cit, p 255.

كانت بها خمس غرف لسكن الطلبة ورجال العلم، ومسجد للصلوات الخمس، ومطهرة للطلبة، وبئر للشرب والتطهر، تشترط هذه المدرسة أساتذة متمكنين.

لقد أثبت كل من الباحث فونسان(foncin) في دراسته التي قادته إلى سنة1881[1]، وإيمريت الذي زار الجزائر في القرن التاسع عشر، والذي تعتمد دراسته على وثائق و تقارير خاصة، وكذلك أبو القاسم سعد الله في الجزء الأول من تاريخ الجزائر الثقافي، وجود تعليم عالي في الجزائر في الفترة العثمانية وإن يتحفظ هذا الأخير من تسمية المدارس التي يعطى فيها هذا النوع من التعليم بالجامعة.

2- مستويات التعليم:

يمكن التمييز بين ثلاث مستويات تعليمية في الجزائر في الفترة المدروسة وهي:

أ- التعليم الابتدائي:

اتفقت معظم المصادر التّي درسناها أنّ سن تمدرس الطفل في هذه المرحلة ما بين الست والعشر(6-10) سنوات ويتم هذا النوع من التعليم في الكتّاب-كما ذكرنا سابقا-. وربما لا يتم في المساجد لعدم إباحة ذلك من طرف علماء الدين، فالكثير منهم يرى دخول الصبيان المسجد مكروها، استنادا لقول الرسول صلى الله عليه وسلم. "جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم"[2]. كانت

---

1 –Foncin, p "L'instruction des indigènes en Algérie" in R.I.E, n 06, 1883.

2– رواه بن ماجه في سننه.

هذه المدارس الابتدائية منتشرة بكثرة في المدينة، وليست منعدمة في الريف، ضمت مدارس مدينة الجزائر مثلا حوالي ألفي (2000) تلميذ، تراوح عدد التلاميذ في الكتّاب الواحد ما بين خمسة عشر وثلاثين (15-30) تلميذا[1]. بينما يقول بيير بوايي (P. Boyer) إن العدد لا يتجاوز العشرين(20) تلميذا[2]. يفسر سعد الله هذا التفاوت في عدد التلاميذ في الكتّاب الواحد باختلاف الكثافة السكانية للحي وبسمعة المؤدّب[3].

يقضي الطفل عادة أربع سنوات في هذه المرحلة، وإذا كان متفوقا خلالها، وحفظ برنامجه يعينه المؤدب على تعليم الأطفال الأصغر منه، وبعد هذه المدة يتخرج باسم سي الطالب. كان بعض الأطفال يتوقفون عند هذه المرحلة، خاصة أطفال الريف لظروفهم الاجتماعية الصعبة، وسواء توقف أو لم يوقف، فالتلميذ في الريف ملازما للقبيلة، لأنّه محتسبها، وكاتبها، وقاضيها، ومعلم أبنائها. ومنهم من توجه للحياة الحرفية إذا كان ينتمي لعائلة حرفية، حيث كانت الحرفة تتوارث، ومنهم من انخرط في الجيش، ومنهم من واصل تعليمه حيث كانت بعض العائلات تتوارث العلم والتعليم، مثل عائلة سعيد قدورة، وحمدان خوجة في مدينة الجزائر وعائلة الفقون بقسنطينة.

كما يستفيد الأطفال من عطلة أسبوعية عادة ما تكون يومي الثلاثاء والجمعة، وعطل دينية مثل حفلة عيدي الفطر والأضحى، والعاشوراء، ويستفيد

1- شالر، المصدر السابق، ص271.

2 -Boyer, op, cit, p 201.

3- سعد الله، تاريخ...، ص336.

تلاميذ منطقة زواوة من عطلة موسمية كعطلة جني الزيتون، ولكن أطول عطلة والتي يفرح لها التلاميذ هي عطلة نهاية السنة فبمنطقة زواوة مثلا يقوم الأطفال بتزيين وتزويق ألواحهم بالزخرفة المحلية ذات الألوان المتعددة وتسمى هذه العملية محليا بـ "**أزوّق أنْ تلْويحْثْ**" وهذا كناية على نهاية السنة الدراسية[1].

أما الطرف الثاني في العملية التعليمية، فهو المؤدّب، توحي هذه التسمية بالأدب والأخلاق أكثر من أنّها توحي بالمعرفة، وفعلا كانت غاية العائلات الجزائرية من تعليم أبنائها التربية حسب تعاليم الإسلام، وقواعد سلوك المجتمع الجزائري[2]. وربّما هذا ما يفسر تقديم بعض العائلات الهدايا والهبات للمؤدب خاصة عند نجاح طفلها. إذن كان الحافز الأساسي في عملية التعلم هو الدين.

كان المؤدّب يعين من طرف الواقف في المدينة، بينما في الريف من طرف رئيس الدوار، أو الجماعة. وفق مجموعة من الشروط أوجبها العلماء أن تتوفر في المؤدّب، اقتطفناها من "خاتمة الصبيان، وتأديبهم وتعليمهم وما يليق بذلك." أوردها محمد بن أبي شنب[3]، ذكرنا أهم ما جاء فيها لأهميتها ولحاجة مدارسنا اليوم لمثل هذه القواعد التربوية ، وهي ألا يكون المؤدب عبوسا، ولا منبسطا كثيرا، بل مهاب في غير عنف، أن يكون عارفا لأحكام القراءة ومخارج الحروف، وأن يتقي الله في أولاد النّاس، يحق له استعمال الوسائل العقابية، حيث أباح العلماء الضرب، ولكن اختلفوا في عدد الضربات، فهناك من يجعلها من واحد إلى عشرين، وآخر

1- فراد، المرجع السابق، ص392.

2- زهرة، المرجع السابق، ص123.

3- محمد بن أبي شنب، منتخبات في التأليف والترجمة و الحقيق، د.ق.ن، الجزائر،2007 ، ص ص19،21.

من ثلاثة إلى سبعة. وألّا يكثر من الضرب لأنه مكروه، يورث قلة الحفظ والفهم، ويزيلها، لا يجوز للمؤدّب أن يسب أو يشتم التلاميذ. ولا يمنعهم من الخروج لقضاء الحاجة، لأنه في ذلك ضرر، وإذا خرج أحدهم فلا يخرج غيره حتى يعود. لا يجوز للتلاميذ محو ألواحهم إلّا بالماء الطاهر، وفي موضع طاهر، وألا يسمح للتلميذ بإحضار النقود، والبيع في الكتّاب وعدم الأكل فيه، مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم: "الأكل في السوق دناءة"[1].

يتعلم الطفل في الكتّاب مبادئ القراءة، والكتابة، و حفظ القرآن الكريم هذا ما يضمن له الحد الأدنى من التعليم، كما أضاف الأندلسيون[2] طريقتهم الخاصة في تعليم الحديث، والقواعد العامة لمختلف العلوم وأنواع القراءات، ونشروا خطهم حتى ساد على خط المغرب العربي[3]. ونضيف لهذه الشهادة شهادة أسير الداي حسن باشا، ومدير مكتبه، ثم قنصل أمريكا في المغرب العربي قبل سنة1805م، كاثكارت، الذي أشاد بالخط الذي كان يكتب به في الجزائر قائلا:" وقد

1- حديث مرفوع، عن أبي هريرة، رقم100.

2- في الحقيقة استفادت دول المغرب العربي عامة، والجزائر خاصة من الهجرات الأندلسية منذ العهد الحفصي حيث شجع الملوك الحفصيون على هجرة العلماء خاصة بتوفير لهم ما يحتاجونه من عناية واستقرار، وقد كانت مأساة الأندلس خيرا وبركة على مجتمع المغرب العربي،الّذي كان دائما يلعب دور الوسيط في الإنتاج الثقافي وليس دور المنتج أنظر : سعد الله، تاريخ ...، ص35.

3- نفس المرجع، ص36.

أتيح لي أن أرى مصاحف مكتوبة بالخط العربي تتشرف أعظم مكتبة في العالم أن تقوم بإنجاز مثلها."[1].

كانت طريقة التعليم في المستوى الابتدائي بسيطة، حيث يجلس المؤدّب في الكتّاب على سدة[2]، حاملا عصا طويلة تصل إلى أبعد تلميذ، حيث يتحلق التلاميذ حوله حاملين لوحاتهم، علما أنه لا استعمال للورق في هذا المجال إطلاقا حيث يشيد شالر (W. Shaler) بالتعليم في الكتاتيب وخاصة باستعمال اللوحة قائلا: "نحن مدينون للعرب بالطريقة التربوية التي تعرف عندنا بـ"الأنكاستر"[3].

أما إيمريت، فهو يرى أن طريقة الحفظ كانت صعبة على الطفل، لأن العربية الكلاسيكية تعتبر لغة أجنبية[4]. ويرجع سعد الله ذلك إلى كون الألفاظ التي يحفظها الطفل لم تكن موجودة لا في البيت ولا في الشارع[5]. هذا وقد سادت في الجزائر خلال الفترة العثمانية عدة لغات: اللغة العثمانية وكانت لغة الإدارة

1- إسماعيل العربي، مذكرات أسير الداي كاتكارت قنصل أمريكا في المغرب، تر.عن الإنجليزية وتع وتق إسماعيل العربي، د.م.ج،الجزائري،1982،ص 98.

2- السدة في لغتنا المحلية هي المكان المرتفع عما حوله و قيل هي كالظلة على الباب لتقي الباب من المطر وقيل هي الباب نفسه، أنظر،بن منظور مج 02، المرجع السابق، ص157.

3- شالر، المصدر السابق، ص82.

4 -Emerit, op, cit, pp202- 203.

5- سعد الله، محاضرات ...، ص.163.

ولغة الدولة الرسمية واللغة العربية الكلاسيكية في المدارس، والدارجة في الشارع والمنزل، واللغة الفرنكية (Langua Franca)= langue franque [1].

وأخيرا نشير إلى عدة شهادات على انتشار التعليم الابتدائي رغم بساطته، ورغم عدم تشجيع السلطة له، منها شهادات الكتّاب الأجانب عشية الاحتلال الفرنسي، حيث صرح كل من الجنرال ولسن إسترهارزي (W.Esterharz)، وإسماعيل إيربان (Urbin.Esmail) بأميّة 45% من الشعب الفرنسي في الوقت الذي كان أغلب الأطفال الجزائريين يعرفون القراءة والكتابة في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر[2].

وهذا الكاتب الفرنسي رينو(Raynaud) الذي تعرف على الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي للجزائر وصرح بوجود عدد من المدارس في مدينة الجزائر والتي تميزت بانتهاج طرق تعليمية تشبه كثيرا نظم التعليم في فرنسا، فهو الآخر يقر بانتشار التعليم الابتدائي في الجزائر[3].

1- اللغة الفرنكية هي لغة خليط، أغلب ألفاظها إسبانية، وبعضها فرنسية وإيطالية، وعربية، كانت واسطة الإتصال بين الأجانب والأهالي، وهي لغة التبادل التجاري.

Chaillou, Lucien, L'Algérie en 1781, Mémoire du consul, C.P.H, Vallière, Toulon, 1934. نقلا عن: Kaddache, op, cit, p 201.

2 -Emerit, op, cit, pp207

3- ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية والوقف،والجباية الفترة الحديثة،ط1،د.غ.إ، لبنان، 2001، ص247.

ب-المستوى الثانوي:

كان يمارس هذا النوع من التعليم في المساجد، والمدارس، والزوايا، كان يقدم مجانا كالتعليم الابتدائي، ماعدا ما يقدمه الطالب لشيخه في شكل هبات وهدايا. يسكن الطالب الّذي يكون في سن المراهقة (14-20) سنة في الزاوية المعدة لاستقبال الطلبة إذا كان قادما من مكان بعيد، والطالب حر في اختيار شيخه الذي قد يواصل معه وقد يغادره لشيخ آخر.

لا يرى إيمريت فرقا بين التعليم الثانوي والعالي[1]، ربما لعدم وجود سلم تربوي ينتقل بمقتضاه الطالب من مرحلة لأخرى[2]، أي لا يوجد تدرج محكم، بل يراعى في ذلك مستوى الطلبة وقواهم العقلية .

يعيّن المدرس "الشيخ" من طرف الباي، وباقتراح من الناظر، فهو موظف عند السلطة، ولم تكن له حرية في طرح المواضيع السياسية، لأنه مراقب من طرفها. كانت مقاييس التعيين كثيرة مثل إخلاصه في مهنته، فصاحة لسانه، سيطرته على المادة، قوة شخصيته، القدرة على الحفظ، والرواية حتى لقب بعضهم كأبي راس الناصر بالحافظ، وأن تكون للمدرس القدرة على الجمع بين العلوم المختلفة، وهنا نجد من أطلق عليه "صاحب المفهوم والمنطوق".

---

1 –Emerit, op, cit, pp204

2– زهرة، المرجع السابق، ص124.

يتقاضى المدرس أجرته من الأوقاف في حدود مائة إلى مائتين 100- 200 فرنك سنويا[1]. ومع ذلك نجده يمارس تجارة أو يعمل في الوظيفة كمفتي، أو كقاضي، أو كوكيل...الخ. فالكثير من المدرسين كانوا يجمعون بين التدريس والوظائف الأخرى.

كان المدرس حرا في وضع البرنامج الذي يراه لائقا. ما عدا الأمور السياسية كما سبق الذكر طبعا- وحرا في تحديد أوقات الدراسة، فهناك من يلقى دروسه ثلاث مرات في اليوم، وآخر مرة في اليوم صباحا فقط، وقد لا ينقطع بعضهم طيلة اليوم.

المواد التي تدرس في هذا المستوى هي: النحو، والقضاء، والدين، وبعض التعاليق والشروح، والقليل من الجغرافيا[2].

منهجية تدريس هذه المواد هي نفسها تقريبا طريقة الكتّاب: الحفظ، والاستظهار. دور المدرس بالنسبة للطالب هنا هو نصحه بكيفية القراءة، والكتب التي يدرسها، وبطريقة تحضير الدرس، وبالمتون التي عليه حفظها. كما يقوم الشيخ بالشرح والإملاء لذلك وجدنا الشيخ يستعين بمقرئ ويسمى أيضا مسمع يقرأ له النص، أو جزء من الكتاب المدروس، ثم يأخذ المدرس في شرح المسألة وتوضيحها، والاستشهاد لها من محفوظة، ومنقولة. يختم المدرس بإملاء خلاصات على الطلبة،

1- سعد الله، محاضرات ...، ص163.

2- يدرس أبناء اليهود باللغة العبرية، وتعطى في مدارسهم أهمية كبرى للحساب، وهذا شيء طبيعي بالنسبة لشعب يمتهن التجارة والبنوك. مزيدا حول الموضوع أنظر: P203,CIT.OP,Boyer.

فينسخونها بحذر وعناية، وبهذا الشكل يكونون قد ساهموا في حركة التأليف عن طريق النسخ[1]. أما المدرس فيسهم في حركة التدوين بوضع شروح على المسائل التي عالجها لطلابه، أو يضع حواشي وتقاليد وتعاليق.

كان الطالب يتخرج حاملا معه إجازة، هيكل نصها واحدا، و التي تعجّ بها كتب العهد العثماني، وإن رأى أبو القاسم سعد الله أنها مع الوقت أصبحت لا تعكس المستوى الحقيقي طالما كان منحها سهلا وشائعا[2]. وفعلا وجدنا التعليم يتدهور شيئا فشيئا خلال هذه الفترة لعدة أسباب. منها: اهتمام المدرس بالرواية أكثر من الدراية، وغلبة النقل على العقل، ومنطوق العلم عن مفهومه، كما غيّب الاجتهاد، لأن الاجتهاد يعتمد على حرية التفكير، والمدرس لم يكن حرا كما قلنا، وأصبحت الزاوية تنافس الجامع، أو المدرسة مما أجبر بعض العلماء في المدارس على تبسيط أراءهم وطرقهم في التعليم حتى لا يفر الطلبة إلى الزاوية، وهنا نؤكد فكرة خضوع المدرسة للزاوية في الجزائر، وبقية الأقطار الإسلامية في الوقت الذي كانت فيه الأديرة في أوروبا تدافع عن نفسها أمام التقدم العلمي الكاسح[3].

ومن الكتاب الأجانب الذين انتقدوا مستوى التعليم في الجزائر الكاتب الإنجليزي شاو الذي زار الجزائر في القرن الثامن عشر، والذي كان يحسن لغات الشرق الأدنى، والأوسط مما سهل له الاحتكاك بالجزائريين من مختلف الطبقات الاجتماعية. وكتب كتابه حوالي سنة1738، سجل فيه أدق الملاحظات حول المجتمع

1- سعد الله، تاريخ ....، ص350.

2- نفسه، ص 154.

3- نفسه، ص 38.

الجزائري، حيث قارن بين مسلمي القرون الماضية الذين عملوا على ازدهار العلوم كالفلسفة، والحساب، والفيزياء، والطب، بل يقول إنها كانت حكرا عليهم، لكن أصبحت اليوم -يقصد الفترة العثمانية- غير معروفة وقليلا ما تدرس، وأعطى مثلا عن الكيمياء التي كانت العلم المفضل عند المسلمين، أصبحت محصورة في تقطير ماء الورد[1]. ونفس الانطباع سجله الجغرافي الجزائري عبد القادر حليمي حول المستوى التعليمي[2].

ج- المستوى العالي:

كانت تلقى دروسه في الجوامع الكبرى الرسمية، والمدارس، وبعض الزوايا كزاوية ابن مبارك بالقليعة، وزاوية مليانة، وزاوية الخنقة، وزاوية بن علي الشريف بجرجرة.

سمى ملقنه عالما، أما الطالب فقد يكتفي بدروس هذه المؤسسات، وقد يسافر من أجل الاستزادة في العلم إلى الزيتونة أو فاس أو الأزهر.

أشارت بعض التقديرات إلى وجود من ستمائة إلى ثمانمائة (600-800) طالب في هذا المستوى، في كل إقليم من أقاليم الجزائر[3].

كان كبار العلماء الأندلسيين[1] هم من يقوم بالتعلم -في غالب الأحيان- في هذا المستوى. كما ساهم فيه أساتذة من مختلف أنحاء العالم الإسلامي. ورغم

1 -Thomas, Shaw, Voyage dans la régence d'Alger au XVIII Siècle, T.D de l'Anglais par J.Mac Carthy 1830, Ed (G.A.L), 2007, p 78.

2- حليمي، المرجع السابق، ص270.

3 -Emerit, op, cit, pp204

ذلك تميّز بالضعف، وهذا مرده عدة أسباب، منها :غلبة النزعة الدينية التصوفية عليه، وتحريم العلماء للمنطق، لأنه في رأيهم يؤدي إلى الفلسفة، والفلسفة تؤدي إلى الإلحاد، واتهم أصحابه بالزندقة، والخروج عن الدين، ونستدل هنا بقول أحد علماء الجزائر في القرن الثامن عشر، وهو عبد القادر الراشدي القسنطيني (ت 1194هـ =1780م) حيث يقول:

خبـــرا عنـــــي المـــؤول أنّـــي كافر بالذي قضته العقول

ما قضته العقول ليس من الدين بل الدين ما حوته النقول

فتقـــولان أن ذا أكثـــر النّـــاس ليـــه وأنـه لعـــــــــدول

شرعوا لهـــم من الديـن ما لـــم يأذن الله أو يقله رسـول[2]

ومن الأسباب أيضا عدم خضوع هذا النوع من التعليم هو الآخر لبرامج محددة، ففيه كان يدرس الطالب: تفسير القرآن، والحديث الشريف، وصحيح البخاري، والتوحيد أو علم الكلام، والتصوف، وعلوم اللغة، وفقه اللغة، وبشكل محدود الحساب. يدرسها الطالب بطريقة سطحية، وجافة، مثلا يقرؤون كتب بن سينا في الطب لكن لا يفقهونها. لذلك يركز بوايي على المواد العلمية التي كانت أكثر تدهورا من الآداب ويقدم في ذلك أمثلة من الواقع، مثل استنجاد الأتراك بالمسيحيين في إصلاح وصيانة الساعات، والحداد الإسباني الّذي أصلح المدافع، كما

1- سعد الله، تاريخ ....، ص35.

2- عبد القادر، الراشدي، تحفة الإخوان في تحريم الدخان، دوتح، عبد الله حمادي، ط1، د.غ.إ، بيروت، لبنان،1997، ص36.

استعمل السجناء ذوي الخبرة في تركيب السفن، وعدم وجود مدرسة للطب و لا مستشفيات[1]، مما أدى إلى استفحال الأوبئة والتي اكتسحت البلاد مرارا في الفترة العثمانية. وفي الحقيقة لم تكن السلطة تعنى بالطب ما عدا تعيين جراح باشي[2]، وعدم وجود الأطباء بالمعنى المتعارف عليه يدل على عدم وجود التخصص، وبقي الطب في هذه الفترة شعبي وبسيط، وكان كالحرفة يورث أوسري[3].

ومن أسباب هذا الوضع والتي أجمع عليها معظم الباحثين هي كون الأتراك رجال حرب وتجارة جعلهم يصرفون أنظارهم عن التعليم، فهم لم يمنعوه، ولم يشجعوه، بل تركوه للمبادرات الخاصة، وكما نعلم أنّ التعليم في كل مكان وزمان من أولويات الدول التي تريد أن تنهض، وتتقدم، وتسود، فتخصص له موارد مادية وبشرية.

ويرى بوايي أنّ الثقافة الجزائرية المحلية التقليدية قد فوتت الفرصة بعدم استفادتها من العلوم الغربية، رغم العلاقات بين بعض سكانها، والبلدان الأوروبية[4].

ورغم ما كان يقدم في المستوى العالي من دروس تضاهي بل تفوق أحيانا دروس الجامع الأموي بدمشق، والحرمين الشريفين، إلّا أنّ المؤسسة التعليمية في

---

1 –Boyer,cit, pp204

2– مصطلح عثماني، أصل الكلمة عربي–تركي أطلق على رئيس الجراحين في القصر السلطاني، وكان يقوم بختن أطفال الأمراء، ويكشف على السلطان، كما يشارك في مداواة أفراد الجيش أثناء الحروب، ويقدر الضرر عند الخصومة ويحكم بالتعويض أوالعقاب.أنظر: الحلاق، المرجع السابق،ص64.

3– حليمي، المرجع السابق، ص ص273–274.

4 –Boyer op. cit, pp198.

جميع مستوياتها، لم ترق إلى المستوى العلمي العالمي-آنذاك- ولكنّها من جانب آخر استطاعت هذه المؤسسات التي وصل عددها في أواخر العهد العثماني إلى مائة و أربعة وستن164مؤسسة أن تعمق الانتماء الروحي-الحضاري للمجتمع الجزائري. لأن هذا النوع من التعليم -الديني[1]- أعطى حصانة لهذا الشعب وعلمائه. وهو ما يفسر ما قدمه هذا الشعب من دفاع مستميت عشية الاحتلال الفرنسي سنة1830م، وفي مقدمته نخبته التي تكونت في ظل هذا التعليم، ونذكر هنا بعض الأسماء: ابن الكبابطي، وقدور بن رويلة، وابن الشاهد، وبن العنابي...

3- موارد التعليم:

سبق وأن قلنا أنّ السلطة لم تتدخل في التعليم، ولم توليه اهتماما خاصا من الناحية المادية، لذلك قام التعليم، واستمر بفضل عائدات أملاك الزوايا والأوقاف، وهبات المحسنين، وذوي البر، والصدقات، والهدايا، وكذلك الزكاة. وربما من غنائم الحرب حيث ورد عند دوفو(Devoulx) أن غنائم البحر كانت تقسم على مجهزي الغنائم، والرياس والبحارة، والداي، وموظفي الميناء أو الحمالين، والأولياء الصالحين بمدينة الجزائر[2].

1- يقول شالر إن القرآن هو كل علوم هؤلاء القوم. أنظر: شالر، المصدر السابق، ص61.

2 -A, Devoulx, "Registre des Prises maritimes" in R.A.N, 17, Alger, 1872, p 70.

ولكن من كل هذه الموارد كانت الأوقاف هي ركيزة التعليم، حيث شكل مردودها المصدر الأساسي، إن لم نقل الوحيد[1] لرعاية الخدمات الثقافية والدينية في أغلب البوادي، والحواضر الجزائرية.

ولذلك وقبل التفصيل في الموضوع، يجدر بنا التعريف بالوقف وفق ما يخدم موضوعنا. فالوقف أو الحبوس -كما يسمى في المغرب الأقصى- مشتق من فعل أوقف، وفي الإصطلاح هو صدقة جارية. وهناك الكثير من الأحاديث الصادرة عن الرسول (ص) في صحيح البخاري، تصب في هذا المعنى، وسنورد هنا واحدة منها، وهو لما وجد عمر-رضي الله عنه- مالا بخيبر، فأتى النبي(ص) فأخبره قائلا: "إن شئت تصدقت بها فتصدق بها في الفقراء والمساكين، وذوي القربى، والضيف"[(2)]. فالوقف لا يباع ولا يورث، ولا يوهب، وهو نوعان: العام أو الخيري وهذا ما يدخل فيما نحن بصدده، والوقف الأهلي تعود منفعته على الواقف، وذريته أو أهله، وقد يتحول الوقف الذري إلى وقف عام في حلة انقراض العقب. يتوجب أن يصاغ الوقف بطريقة واضحة بدون غموض أو إبهام أمام شهود في نص الوقفية[(3)]، كما كان الواقفون يحددون عدد المستفيدين من الوقف. و قد نظم الأتراك الوقف وجعلوه تحت إشراف المجلس العلمي، لذلك تزايدت عملية

1- سعيدوني، دراسات ... ،ص246.

2- أبو عبد الله البخاري، صحيح البخاري، ترقيم وترتيب محمد فؤاد عبد الباقي، تق أحمد محمد شاكر، ط2، ألفا للنشر و التوزيع، الجيزة، مصر، 2011م=1432هـ ،كتاب الوصايا، باب الوقف للغني والفقير والضيف، رقم الحديث 2773،ص337.

3- كان المفتي المالكي يتكفل بمساجد المالكية وأحباسها، وكان بين يديه دفاتر مقيدة فيها جميع الأوقاف، وجميع الدخل والخرج، فكانوا يسمون ذلك التسجيل بالوقفية يحررها القاضي، ويرجع لها كلما نشب نزاع. أنظر:عبد القادر، المرجع السابق ص156.

التحبيس خاصة خلال القرن الثامن عشر. . وساهمت الأوقاف بشكل واضح في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. لكن هذا الأخير بقي مرهونا بها.

تعدد المشاركون في الوقف من فقير وغني، حنفي ومالكي، رجالا ونساء وحتى بعض الحكام، ولكن كمبادرة شخصية. فقد وجد بعض الأحناف قد حبسوا أملاكهم لفائدة الجامع المالكي، رغم وجود الجوامع الحنفية، فإن دل هذا على شيء إنّما يدل على التسامح الديني، وانعدام الإحساس بالفوارق الدينية على غرار الفوارق الاجتماعية أو السياسية[1]. كما شاركت المرأة[2] بأملاكها في الوقف خدمة للثقافة، وهذا ينم على أنها كانت على قدر من الثقافة ولو بسيط. وفيما يلي بعض النماذج عن مدى مساهمة الوقف في تسيير المراكز التعليمية.

***أوقاف الكتاتيب:**

تميزت أوقاف الكتاتيب كونها ليست كلها مسجلة عند القضاة، فمعظم الأهالي وخاصة أغنياء الحضر منهم من كان يفضل عدم الإعلان عن صدقاته[3]. هذه الأوقاف كانت ضئيلة. جدا بالنسبة لعدد السكان أي لم تسمح بتنشيط حركة

1- التميمي، من أجل ...، ص122.

2- لتفاصيل أكثر حول دور المرأة في الوقف، أنظر: عائشة،غطاس،"إسهام المرأة في الأوقاف في مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني"م التاريخية-المغربية،ع85-86، تونس، 1997،ص ص99-131.

3- سعد الله، تاريخ ...، 278.

التعليم، خاصة وبعض الوقفيات تحدد مسبقا-عدد المستفيدين-، أو تحدد أن يكون الطلبة من الأتراك، مثل ما ورد في نص وقفية زاوية شيخ البلاد[1].

***أوقاف الزوايا:**

كانت للزوايا في الريف أراضي موقوفة يحرثها المسلمون، ويعتنون بها، ويستعمل إنتاجها في صيانة الزاوية، وتغطية أجور المدرسين، ومعيشة الطلبة، كما يقدم الفلاحون بعد موسم الحصاد وقطف الثمار ما يسمى بالعشور، على سبيل المثال في بلاد زواوة تسمى محليا "أشِحَت"، يخرج الطلبة لجمعها من سكان القرية لمدة خمسة أيام في العادة، مرتين في العام: بعد موسم الحصاد مباشرة، وبعد موسم جني محصول التين في الخريف[(2)].

***أوقاف الحرمين الشريفين مكة والمدينة:**

يرجع إليها الفضل في الإشراف على مجموعة من المساجد مثل جامع حسين باشا، ميزومورتو، وجامع عبدي باشا، وجامع علي باشا نقسيس، وجامع خيضر باشا منذ سنة 1756م. تحتل هذه الأوقاف الصدارة في مؤسسات الوقف لارتفاع عقاراتها، داخل المدن في شكل دور، محلات، سكن، حوانيت، أفران...إلخ. وخارج المدن في شكل ضيعات، وحدائق، وجنايين، ومساحات زراعية. فقد قدرها بلونديل(Blondel) في تقريره بتاريخ 22 أوت1831 بـ1400 عقار، أما اللجنة

1- نفسه، ص 338.

2- سي يوسف، المرجع السابق،ص200.

الإفريقية فقدرتها سنة 1834ب 2101 عقار[1]. وقد بلغ دخلها في بداية الاحتلال، سنة 1837م 122503فرنك[2].

***أوقاف الجامع الكبير:**

تأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد أوقاف الحرمين، أول عقد وقف للجامع الكبير يعود إلى سنة 947هـ=1541م[3]، ساهم فيها الجميع لكن أكبر مساهم هم الأهالي ب234 وقفية[4]،كانت أوقافه ضخمة ومداخله عالية إلى درجة خلق منافسة بين العلماء حول الوظائف فيه، وكما سمح ذلك لبعض علمائه كسعيد قدورة أن يبني زاوية ومدرسة من فائضهما. بلغ دخلها سنة 1837حوالي 12 000 فرنك، بينما كان سنة 1830م 222 43 فرنك يدرها 558 1وقفا[5].

*** أوقاف سبل الخيرات:**

تخص أوقاف أتباع المذهب الحنفي، تأسست سنة 999هـ=1584م تنفق على المؤسسات الدينية-الحنفية بمدينة الجزائر، أو على الجوامع الحنفية التسعة[6].لجأت هذه المؤسسة إلى الإيجار (الكراء) لاستغلال أملاكها المحبوسة، وهو أسلوب اقتصادي ناجح مكنها من أن تجني أرباحا معتبرة، خاصة والكراء

1- عائشة غطاس، أوقاف الحرمين الشريفين، الدولة الجزائرية ...، ص247.

2- سعد الله، محاضرات ...، ص160.

3- بوحمشوش، المرجع السابق، ص281.

4- نفسه، ص291.

5- نفسه، ص281.

6- نذكر منها جامع القايد صفر، جامع السيدة، جامع الجديد...الخ أنظرها مفصلة في:زهرة، زكية، أوقاف مؤسسة سبل الخيرات، الدولة الجزائرية ...، ص258.

مسموح للجميع دون تمييز[1]. وكان لها دور ثقافي إلى جانب الأدوار الأخرى إلى غاية تعرضها للتصفية على يد الإدارة الاستعمارية منذ سنة 1830، و القضاء عليها نهائيا سنة 1873، حيث بلغ دخلها في بداية الاحتلال حوالي 639 13فرنك[2].

وأخيرا نشير إلى أن نفس النظام الوقفي كان سائدا في باقي مقاطعات الجزائر.

4- رجال التعليم:

بناء على أن مفهوم العالم كان يعني الذي يجمع بين المنقول والعقول، وكان يطلق أيضا على كُتاب الإنشاء أو الخوجات، والمثقفون الأحرار، وحتى المرابطون، حيث يرى وولف(Wolf) أنّ المرابطين كانوا مقبولين على قدم المساواة مع معلمي القرآن[3]. بل كان العالم أيضا هو السفير، مثل سفارة محمد بن العنابي إلى المغرب الأقصى عقب حملة أكسموث الإنجليزي سنة1231هـ=1816م على مدينة الجزائر، حيث أرسله عمر باشا (1815- 1817م) لطلب المعونة العسكرية من السلطان سليمان. علما أن ظاهرة استخدام العلماء في السفارة هي ظاهرة جدت في الفترة العثمانية.

ونسجل هنا أيضا أن هناك من جمع بين الوظيفة والتدريس فتسمى عالما، وكثيرا من المعلمين لم ينالوا، ولم يدخلوا الوظيفة أصلا، ومن جمع بين التأليف والتدريس، فأبوراس الناصر كانا كثيرا التأليف رغم كونه مارس التدريس.

1- نفسه، ص271.

2- سعد الله، محاضرات ...،ص160.

3- وولف، المرجع السابق، ص 154.

هذا وقد رأينا أن نتطرق إلى رجال التعليم أو العلماء المدرسون من خلال النقاط التالية:

أخلاقهم:

حفلت المصادر الجزائرية بقائمة من رجال التعليم بل كان مؤلفوها ممن مارسوا التعليم، ذكروا تلامذتهم، ولكن الملفت للانتباه هو ذكر شيوخهم بإسهاب، فعرّفوا بهم وبمؤلفاتهم، وبفضلهم عليهم، وفي الحقيقة هذه خصلة وفضيلة كادت أن تنعدم اليوم. لاحظنا أن علاقة الطالب بالمدرس كانت مقدسة، ومكانة المدرس محفوظة وتأخذ حصتها من التأليف. هذه العلاقة تجعلنا نقرأ التواصل بين أجيال التعليم وكيفية نقل المعارف.

مكانة رجال التعليم في المجتمع:

ينتمي المعلمون لزمرة العلماء- كما أسلفنا الذكر- حيث يفترض أن يكونوا الواسطة بين السلطة وعامة النّاس. لكن وجدنا نوعين من المعلمين: معلمون أغنياء مقربون من السلطة عن طريق الوظيفة، ومعلمون فقراء خارج الوظيفة مقربون من عامة الناس. كما وجدنا معلمي الريف، ومعلمي المدينة، فالمؤدب على علاقة أقوى بمجتمعه الريفي

- حيث هو بعيد عن السلطة- من مؤدب المدينة. وحظوظ تدريسه معلم الريف في المدينة قليلة لأنه هو مرفوض من طرف العائلات العلمية الحضرية، مقربة من السلطة والتي لها تأثير عليها في ذلك. وربما رفض لتميّز علماء الريف بالغرور كما يذكر بن حمادوش. ولكن المؤكد هو وجود احتكار لمناصب التدريس في المدينة من

طرف عائلات كبرى، مثل عائلة قدورة بمدينة الجزائر، وعائلة الفقون بمدينة قسنطينة. لجأت هذه العائلات إلى المصاهرة إما فيما بينها، أو فيما بينها وبين العائلات السياسية للحفاظ على مناصبها، ومنها المناصب التعليمية[1].

وهناك من المدرسين من لم يرض بواقعه، أو لم يكتف بما تعلمه في الجزائر، فشق طريقه نحو المراكز التعليمية في البلدان العربية-الإسلامية للاستزادة من العلم، و ممارسة التدريس في مجتمع غير مجتمعه.

نفهم مما ذكرنا أن دور رجال التعليم في مجتمعهم كان سلبيا، ومما زاد من ضعفهم هو تنافسهم على المناصب بين رجال التعليم و الذي كان دافعه الطمع، والجهل، فكانت نتائجه هدامة للمجتمع، حيث شاع السجن، والتغريم، والإهانة، والنفي، والعزل، ومصادرة الأموال، والرشوة، بل حتى الإعدام في أوساطهم. وهذا ما جعلهم يتعرضون للانتقاد من طرف بعض العلماء كالفقون في القرن السابع عشر/17م، وبن المفتي القرن الثامن عشر/18م، وغيرهم-كما سنرى لاحقا-.

أجور المعلمين:

يلاحظ أن أجور المعلمين اختلفت من مدرسة لأخرى، ومن معلم لآخر، ومن مساعد إلى مسمع...الخ، ومن عصر لآخر، فأجور المؤدب كانت وافرة وقارة، ولم تكن كلها نقدية بل كانت أيضا عينية كالثياب، والزيت، والحلويات، واللحم،

1- فاطمة الزهراء قشي، الزواج والأسرة في قسنطينة في القرن 18، د.ق.ن، الجزائر، 2007، ص230.

والزيتون...الخ. فكان المؤدب يأخذ ثلاثين (30) فرنكا شهريا، أربعة عشر(14) في شكل أجرة، وخمسة فرنكات5 في شكل هدايا في الأعياد، وإحدى عشر(11) فرنكا في شكل عطايا مثل مناسبة حفظ القرآن. وكان لكل مؤدب ما بين 20-30 طفل، فمعدل دخل المؤدب اليومي حوالي 2فرنك[1]، كما ذكر دفو أن الطلبة(العلماء) كانوا يتلقون في الحفلات حوالي مائة محبوب[2]. بينما أجور المدرس لم تكن مستقرة ولا مضمونة تخضع لوفرة الوقف والظروف السياسية.

فمؤسسة سبل الخيرات، والجامع الأعظم كانت أجور معلميها سخية. كما ارتبطت الأجور بالحكام، وشخصيتهم فصالح باي قسنطينة قرب منه العلماء، ورفع رواتبهم، حيث خصص ثلاثين ريالا(30) شهريا لمعلم الذي يتولى التدريس في مدرسته، كما أهدى مخطوطات عربية، وتركية تحمل خاتمه إلى مكتبات، ومدارس، ومساجد قسنطينة، منها مكتبة السيد حمودة بن الفقون التي كنت تحتوي على ألفين وخمسة مائة 500 2مجلد، وهذا ما ترك انطباعا إيجابيا لصورة صالح باي لدى الكتاب الفرنسيين في القرن التاسع عشر[3].أما محمد باي وهران، فقد خصص

---

1 –Emerit, op, cit, p 202.

2 –A.Devoulx, Tacherifat, Recueil de Notes Historiques sur L'administration de L'ancienne Régence d'Alger. Imp du Gouvernement, Alger, 1853, p 3

المحبوب هي من العملات العثمانية التي كانت متداولة في الجزائر، أنظر: ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1892–1830)، ط2، م.و.ك، الجزائر، 1985، ص200.

3– فاطمة الزهراء قشي، قراءة في حياة صالح بن مصطفى باي قسنطينة، المغارب في العهد العثماني، تنسيق عبد الرحمان المودّن، م.ك.أ.ع.إ، ط1،مطبعة النجاح الجديدة بالبيضاء، المملكة المغربية، 1995،ص75.

رواتب للأساتذة بغض النظر عن الأوقاف، وشجع المعلمين، وأنصفهم، ونذكر هنا موقفه الإيجابي، حيث انتصر للزجاي-الذي كان مالكي المذهب، وكان كثير الاجتهاد- على أعدائه الذين وشوا به[1].

وفي نهاية هذا المبحث لا نكاد نجد خلال الفترة (1800- 1830م) رجال تعليم بارزين، على غرار سعيد المقري في القرن العاشر الهجري/ 16م غربا، و عمر الوزان شرقا، وخلال القرن الحادي عشر هجري/ 17م سعيد قدورة في مدينة الجزائر و أحمد بن عمّار وأبو راس في القرن الثاني عشر هجري/ 18م، هؤلاء الّذين استطاعوا بفضل جهودهم التّعليميّة تغطية العجز الثّقافي خلال الفترة ما قبل 1800م، وسمحوا باستمرار العملية التعليمية.

المبحث الثاني: واقع الكتب والمكتبات.

يشهد أعمدة الاستشراف في الجزائر عشية الاحتلال الفرنسي على وجود هذا الكم من المخطوطات، حيث جمعوها، ودرسوها، وترجموها، ونشروها، نذكر على سبيل المثال لا الحصر- لأن ذلك في حد ذاته موضوع للدراسة- البارون دوسلان (Slane De) الذي كتب تقريرا عن المكتبات بقسنطينة عقب الاحتلال مباشرة، وبير بروجير (Berbrugger) الذي رافق الحملة الفرنسية على قسنطينة، وتلمسان، ومعسكر، وشارل فيرو، الذي كتب عن المؤسسات الدينية في قسنطينة وغيرهم.

1- جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830، م.ج.ط، الجزائر، أفريل1987، ص234.

وخلال هذا العنصر نثبت انعدام المطبعة في الجزائر في الفترة التي ندرسها حيث كانت أوروبا رائجة بالأعمال المطبعية، وما يشهد على عدم وجود طباعة هو انعدام الجرائد، والصحف، والتركيز على صاحب البريد لنقل الأخبار، وعلى المداحين في الأسواق. هذه العملية التي علق عليها بعض الباحثين، ووصفوها بالسلبية، لأنها كانت توصل الأخبار ناقصة، ومشوهة، وتستغرق زمنا طويلا[1]. ويرجع بانتي(Pananti) انعدام المطبعة لمعارضة السلطة إدخالها حتى لا تنتشر المعرفة، وحرية الأفكار وليس خوفا من فقدان الناسخين حرفتهم كما يدعي[2].

ومن خلال ما يلي نتصفح واقع الكتب والمكتبات في الفترة العثمانية وما آلت إليه في نهايتها.

1-كيفيّة تكوّن رصيد المكتبات الجزائرية في الفترة الحديثة:

تكون رصيد الجزائر من المؤلفات في الفترة العثمانية من:

***الهجرة الأندلسية :**تشهد الكثير من المصادر، على ما حمله الأندلسيون أثناء هجراتهم إلى الجزائر من كتب كثيرة، وفي شتى العلوم، وأن مدينة الجزائر

1- حليمي، المرجع السابق، ص271، ويثبت ذلك أيضا سعد الله، تاريخ ...، ص160.
وكذلك Boyer, op, cit, p 200.

2- سعد الله، تاريخ، المرجع السابق، ص161.وأنظر كذلك:
Pananti, "Relation d'un Séjour à Alger", tr de l'Anglais par M. Blaquiére, Paris, 1820.

مثلا كانت تعج بالكتب في أواخر القرن السادس عشر(16م) خاصة كتب الأندلس[1].

*النسخ: طبعا انعدام المطبعة أدى إلى التوجه إلى عملية النسخ، التي شاعت في الجزائر حتى صار لها اختصاصيون، وشروط. أهمها جودة الخط، وحسن الورق، أو الكاغد-كما سمي- وإتقان صناعته، والسرعة والمهارة في التوثيق والدقة في العمل وصحة النظر. اشتهرت مدينة قسنطينة بناسخين أمثال أبو عبد الله ابن العطار، وإبراهيم الحركاتي، ومحمد الزجاي، وأحمد التليلي[2] الذي رافق الورثلاني في حجته الأولى سنة1153هـ=1740م، أما في مدينة الجزائر. فقد اشتهر بكير حفيظ خوجة الذي كان يشتغل وكيل ضريح سيدي يحي.

كان النسخ يتم بعدة خطوط في الفترة الحديثة، كالخط العربي، والخط الأندلسي الذي أشاد به ابن خلدون، وجاء الخط العثماني مع العثمانيين حيث أدخله حسين بن عبد الله الجزائري، والذي كان اسمه دولار علما أنه رومي الأصل. وقد أخذ عنه الكثير هذا الخط.

*التأليف: وكانت الكتب في الفترة العثمانية تنتج محليا، بحافز الرحلة، والحج حيث يقول سعد الله:" لولا الرحلة والحج لما نشطت همم هؤلاء العلماء في

1- أبو الحسن علي التمجروتي، النّفحة المسكيّة في السّفارة التركية، تق، تل، سليمان الصيد المحامي، ط1، د.ب.ط.ن.ت، تونس، 1988، ص139.

2- حسين الورثلاني، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، الرحلة الورتلانية، تحقيق محمد بن شنب، مطبعة بيرفونتانا الشرقية، الجزائر، 1326هـ=1908م، ص119.

التأليف، وتغذية المكتبات بإنتاجهم." [1] كما وجدت دوافع أخرى للتأليف منها تخليد الانتصارات الحربية والإشادة بمناقب الحكام.

***الشراء:** يشهد على شراء الكتب وجود سماسرة الكتب كالطالب محمد النقاوسي الذي كان سمسارا في الكتب في مدينة قسنطينة[2]، كما كان لابن حمادوش دكانا لبيع الكتب مقابل الجامع الكبير. وكان العلماء، والفقراء هم من يشتري الكتب باستثناء بعض الحكام كمحمد باي وهران، وصالح باي قسنطينة.

كان العلماء يشترون الكتب أثناء حجهم، وعلى سبيل المثال ما روي عن المؤرخ المصري في القرن الثامن عشر. عبد الرحمان الجبرتي في كتابه "**عجائب الآثار**" عن والده الذي شاهد بمصر سنة 1196هـ=1781م جزائريين يشترون الكتب[3]. كما اشترى الجزائريون الكتب من تركيا، والمغرب الأقصى أيضا. واشترى في هذا الإطار سعيد قدورة كتبا كثيرة لمكتبة الجامع الكبير من فائض الأوقاف[4].

***التبادل:** التبادل أو المقاضية في الكتب كانت وما تزال وسيلة من وسائل الاتصال، والتفاعل بين الأفراد، والشعوب. في الفترة الحديثة كانت مناسبة الرحلة والحج فرصة لعملية التبادل، حيث كان حجاج المغرب الأقصى يتركون أثارهم في الجزائر ذاهبين وراجعين، فالرحالة المغربي العياشي تبادل الكتب، والكراريس مع علماء الجزائر في القرن الحادي عشر11هـ(17م) وخاصة مع عيسى الثعالبي، وعبد الكريم

1- سعد الله، تاريخ ....، ص298.

2- نفسه، ص 27.

3- عبد الرحمان الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، .....ج2، ص74، نقلا عن سعد الله، تاريخ، المرجع السابق، ص289.

4- عبد القادر، المرجع السابق، ص279.

الفقون، وعبد الرحمان الجامعي هو الآخر ورد على الجزائر بكتبه وأشعاره ومذكراته في بداية القرن الثامن عشر18م، فكانت فرصة ليترك في الجزائر شرحا تاريخيا لأرجوزة الحلفاوي في فتح وهران الأول. كما ورد من تونس علماء ومعهم كتبهم، وإن دل هذا على شيء إنما يدل على التفاعل الثقافي الذي كان موجودا بين علماء المغرب الإسلامي بالدرجة الأولى، وبينهم وبين علماء المشرق الإسلامي بالدرجة الثانية.

2-عملية التجليد والتسفير:

يرى ابن خلدون أنّ النسخ والتجليد والتصحيح من مظاهر الدولة، وأنّ هذه الحرفة التي موطنها العراق والأندلس قد تدهورت في عهده بتدهور الدول وتناقص العمران، بعدما كان لها في المغرب دواوين علمية، يذكر من أسباب ذهاب هذه الحرفة انقطاع صناعة الخط، والضبط، والرواية، وصارت الدواوين تنسخ بخطوط بدوية من طرف طلبة البربر[1].

وفعلا عملية النسخ، والتجليد، و التسفير أي عملية صناعة الكتاب أو ما سمي بالوراقة[2] هي وسيلة من وسائل إنتاج الكتاب، وانتشاره. ومن خلال بحثنا رأينا أن هذه العملية كانت محتشمة في الجزائر، لم يكن واقعها مثل واقع الوراقة، وصناعة الكتب في المغرب الأقصى مثلا حيث خصص محمد المنوني دراسة قيمة

1- عبد الرحمان بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تح درويش الجويدي، المطبعة العصرية، لبنان،2008 م=1429هـ، ص392.

2- استوسع ابن خلدون الوراقة وجعلها شاملة للاستنساخ، والصحيح، والتسفير، وسائر الشؤون المكتبية والدواوين. أنظر: بن خلدون، نفس المرجع، ص392.

لذلك[1]. فكانت على أنواع، و ازدهرت بفاس خاصة كما يشهد على ذلك وجود باب الوراقين الذي أصبح يحمل حاليا اسم باب الأولياء، وكما وجدت في سبته زنقة أو زقاق الوراق، ويشهد على ازدهار صناعة الكتاب أيضا بالمغرب الأقصى، وجود ديوان للمسفرين في العهد السعدي عند باب مراكش[2]، ومؤلفات كثيرة تحمل موضوع صناعة الكتاب في عناوينها مثل كتاب "صناعة تسفير الكتب وحل الذهب" الذي ألفه أبو العباس أحمد بن محمد في ذي الحجة عام 1029هـ=30أوت 1619م[3]. أما المصادر الجزائرية فهي تشير بطريقة عابرة إلى عملية التسفير والتجليد ولم تخصص لها لا فصول، و لا عناوين، ولم نجد ذكرا لسوق الوراقة لا في مخطوط بن الشوهيد من القرن17م "قانون أسواق مدينة الجزائر"، والذي حققه ناصر الدين سعيدوني، ولا في الدراسات الأكاديمية المعاصرة كدراسة الأستاذة عائشة غطاس "الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر(1700-1830)" فكل ما وجدناه هو أن التسفير كان نوعان: بالكاغد، حيث كان الجزائريون يفضلون النسخ على كاغد المسلمين المصنوع في الأندلس، وفي فاس على كاغد الروم، وهذا من النوازل التي عالجها المازوني في كتابه "الدرر المكنونة في نوازل مازونة". أما التسفير الثاني، فهو التسفير بالقماش، كما اشتغل بعض العلماء كابن حمادوش بنسخ الكتب وتجليدها في مدينة الجزائر، وعملت قبيلة كنته على

1- محمد المنوني، تاريخ الوراقة المغربية، صناعة المخطوط المغربي من العصر الوسيط إلى الفترة المعاصرة، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المملكة المغربية، 1412هـ=1991م.

2- أحمد المقري: روضة الآس العاطرة الأنفاس في ذكر من لقيته من أعلام الحضرتين مراكش وفاس،ط2،المطبعة المالكية، الرباط، 1403هـ=1983م، ص345.

3- المنوني، المرجع السابق، ص86.

تسفير وتجليد مخطوطاتها للحفاظ عليها بجلد الضأن أو الماعز المدبوغ دبغا جيدا، والمصبوغ بالأحمر، والمبطن بالورق المقوى، والثياب القطنية[1].

3- أنواع المكتبات

نؤيد ما ذهب إليه سعد الله من خلال قراءتنا للمصادر الجزائرية، أنه لا ذكر، ولا وجود للمكتبات السلطانية، أو الأميرية في الجزائر، مثل مكتبة أو خزانة القصر المالكي اليوم بالرباط.

فالمكتبات الجزائرية في الفترة العثمانية نوعان: خاصة وعامة.

أ- المكتبات الخاصة:

يلاحظ أن عددها يفوق بكثير عدد المكتبات العامة، وهي غالبا ما تحمل اسم العائلة المالكة لها. ومن الأمثلة عن هذه المكتبات والخزائن، خزانة الكتب بزاوية إبراهيم التازي بوهران التي كانت كتبها علمية، ومكتبة الشيخ محمد بن إسماعيل بأعماق الصحراء بتكورارن و التي اقتناها من مدينة إستانبول وقدر عدد كتبها بألف وخمسمائة كتاب(1500)[2]، نذكر أيضا مكتبة الشيخ محمد الزجاي التي كانت بتلمسان، ثم حملها ابن الأحرش إلى معسكره بالجبل أيام ثورته أواخر العهد العثماني. كذلك مكتبة الفكون التي كانت أهم وأغنى مكتبة في الشرق الجزائري، التي عرفت باسم حمودة الفكون، ضمت الكثير من الوثائق، والرسائل

1- الصديق حاج أحمد آل المغيلي، من أعلام التراث الكنتي المخطوط، الشيخ محمد بن بادي الكنتي، حياته وآثاره، د.غ.ن.ت، وهران، 2007،ص25.

2- أبو سالم العياشي، الرحلة، ج1، ص41، نقلا عن: سعد الله، تاريخ ...،ص288.

من باشوات الجزائر، وإجازات، وغيرها مما يتعلق ببايات الحكم العثماني. حيث قدر عدد كتبها حسب تقرير دوسلان عشية الاحتلال الفرنسي بألفين وخمسمائة 2500مجلد. وذكر ذات التقرير كتب مكتبة باش تارزي بقسنطينة بخمسمائة (500) مخطوط أغلبها في الفقه والدين[1]. ومن المكتبات الخاص الجديرة بالذكر هنا، هي مكتبة أبي راس الناصر التي كانت ضخمة، حبسها أحد بايات وهران وسماها ببيت المذاهب الأربعة[2]، كما ذكر حسين الورثيلاني أنه كان لأبيه خزائن عظيمة، ولكنها ضاعت عند حدوث الوباء[3]، ومن مكتبات الجنوب أيضا نذكر خزانة أبي نعامة الهاملي العقباوي[4] شيخ الركب بأقبلي[5].

ب-المكتبات العامة:

وهي المكتبات الملحقة بالمساجد، والزوايا، والمدارس، والتي كانت مفتوحة للطلبة بصفة خاصة، ثم لجميع القراء المسلمين، مثل: مكتبة الجامع الكبير بمدينة الجزائر، وهي مكتبة قيمة، كانت في عهد بن المفتي وبالضبط سنة 1153هـ=1740م تضم ثلاثمائة 300 مجلد، نقلت إلى برج مولاي حسن أيام قذف ميناء مدينة الجزائر خوفا من ضياعها، وقد استغرقت عملية الترحيل ثلاثة أيام[6].

1- جيلالي صاري، "مخطوطات قسنطينة ومصيرها بعد سقوط المدينة في سنة1837"،م الثقافة، السنة14، ع80، جمادىII-رجب1408هـ=مارس_أفريل، 1984،ص155.

2- سميت بهذا الاسم لأن أبا راس الناصر كان يأخذ فتواه من المذاهب الأربعة.

3- الورثيلاني، المصدر السابق، ص284.

4- ولد عام 1060هـ=1650م بسجلماسة، وتوفي1163هـ=1749م بأقبلي، أسس زاويته عام1138هـ=1725م، أنظر: حاج أحمد، المرجع السابق، ص20.

5- تقع أقبلي جنوب ولاية أدرار، وتبعد عن مقر الولاية ب 302كلم.

6- التميمي، من أجل ...، ص160.

وشرقا نذكر المكتبة الكتانية التي أسسها صالح باي، وغربا مكتبة المدرسة المحمدية التي أسسها محمد باي الكبير في معسكر.

أما جنوبا فنذكر خزانة زاوية كنته[1] التي تأسست خلال القرن العاشر (16م) من طرف سيدي أمحمد الرقاد، مخطوطاتها كثيرة، ومتنوعة لكن يغلب عليها الطابع الفقهي الشرعي[2].

وفي نهاية هذا المبحث نسجل فكرتين، الأولى تتعلق بوجود الكتاب حيث تتحكم فيه الشراء أكثر من العوامل الأخرى فالشراء كان أهم الطرق للحصول على الكتاب، أما الفكرة الثانية، فهي أن هذه المكتبات لم يكن رصيدها ولا صحة مخطوطاتها قارا بل كانت تحكمها جملة من العوامل: السياسية كالحروب والثورات، والطبيعية كالرطوبة، والجفاف، والوباء الذي أودى بحياة الكثير من العلماء المالكين لها، والقائمين عليها.

المبحث الثالث: الخصائص العامّة للإنتاج الثقافي.

تميّز الإنتاج الثّقافي خلال الفترة المدروسة بجملة من الخصائص والمميّزات نلخّصها فيما يلي:

1- تقع زاوية كنته جنوب ولاية أدرار، وتبعد عن مقر الولاية بـ77كلم، قام بفهرسة خزانة هذه الزاوية مخبر تحقيق ودراسة التراث اللغوي والأدبي التابع لجامعة الجزائر تحت إشراف الدكتور الشريف مريبعي.

2- حاج أحمد، المرجع السابق ، ص12.

لا نكاد نميز بين الإنتاج الديني، والأدبي، والعلمي بصورة واضحة ودقيقة، وإذا فعلنا ذلك لا يكون إلا بعد دراسة معمقة، وتحقيق. ومردّ هذا هو عدم وجود التخصص. فغلب على الإنتاج الثقافي الطابع الديني، وإذا حاولنا ترتيب هذا الإنتاج من حيث الكم، والنوع، فتأتي في المرتبة الأولى كتب التفاسير[1]، والقراءات والأحاديث النبوية، وشروحها، وكتب الفقه والأصول، والتوحيد. ثم كتب العلوم اللغوية والعقلية، ثم كتب التاريخ والجغرافيا، والفلسفة، والمنطق، وتأتي في المرتبة الأخيرة الكتب العلمية. من حيث العدد فهي قليلة جدا، ومن حيث النوع لا تعكس المعنى الحقيقي للعلم لأنها سطحية وعامة.

ويتفق جل الباحثين على أن ما تركه الجزائريون في الدين، والتاريخ والتراجم، والسير، والشروح، والحواشي، والشعر تبقى أعمال مهمة، ذات قيمة تاريخية ليست من حيث المنهج الذي كتبت به، وإنما من حيث أنها تؤرّخ للفترة العثمانية، تزودنا بمعطيات في شتى الميادين لا نجدها في المصادر الأجنبية، وتعكس روح العصر وخصائصه بطريقة سلبية أو إيجابية.

كذلك اشترك الإنتاج الجزائري في هذه الفترة، في كون أغلب من ترك إنتاجا هم رجال الحواضر، والرحالة، حيث هناك من يرى أن دور الحضر وإن كان ضعيفا سياسيا بسبب عدم تحالفهم مع سكان الريف، إلّا أنه انحصر في الجانب

1- يرى أبو القاسم سعد الله أن التفسير لم يعن به، وبقي ضعيفا، وظل أشهر تفسير هو تفسير عبد الرحمان الثعالبي "الجواهر الحسان في تفسير القرآن" أنظر: سعد الله، تاريخ، المرجع السابق ص115.

الاقتصادي والثقافي[1]. غلب على الشعر في هذه الفترة الطابع الشعبي (الملحون) فلا تخلو فترة منه، استعمل في شتى الأغراض، والأهداف: في المدح، وفي الجهاد، وفي تسجيل أحداث المعارك، وفي الدين والتصوف ..الخ.

ولا نجد الشعر الفصيح إلا في حدود ضيقة، وربما كان الملحون أسهل للتعبير، وأقرب إلى فهم العامة في عصر ضعفت فيه اللغة العربية، ولم يقتصر الشعر الشعبي على من يقوله، بل نجده يتردد في المنازل، وفي الشوارع وفي المقاهي على ألسنة المداحين، والقوالين. أما النثر فقد غلب عليه السجع في مقدمات الكتب، وفي الإجازات العلمية، والرسائل الاخوانية، بل نجده حتى في التأليف ذات الموضوع العلمي.

وإذا نظرنا إلى تطوّر الإنتاج الثّقافي خلال العهد العثماني نجده قليلا خلال القرن العاشر هجري/16م، و القرن الحادي عشر هجري/ 17م، و يعود هذا إلى هجرة علماء الجزائر نحو العواصم العربية- الإسلامية، و أيضا إلى ما عرفه القرن 17 م من فوضى الحكم خاصّة في عهد الآغوات (1070- 1082هـ/1659- 1671م) وحدوث الطّاعون سنة 1054هـ/1644م، وطاعون 1057هـ/1647م. باستثناء القرن 18م حيث برزت فيه كتابات كثيرة مثل: ما كتبه ابن ميمون، و ابن سحنون، وابن زرفة، والحسين الورثيلاني وغيرهم، ويرجع ذلك إمّا لاستقرار الأوضاع السّياسيّة أو لتشجيع بعض الشّخصيّات الحاكمة مثل: صالح باي قسنطينة، ومحمّد باي الكبير، باي وهران، و أيضا للحدث البارز في هذا القرن، وهو تحرير وهران الأوّل

1- آرزقي شويتام، المجتمع الجزائري و فعاليّاته في العهد العثماني 926- 1246هـ/ 1519- 1830م، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009، ص497.

(1708م) و الثّاني (1792م)، هذا الحدث الّذي فجّر قريحة الكتّاب والشّعراء، بينما تراجع و تقهقر الإنتاج الثّقافي منذ مطلع القرن 19م، وهذا راجع إلى عدّة عوامل مثل: نشوب الثّورات كثورة درقاوة، و توتّر العلاقات بين السلطة والعلماء، ومع حلول الاحتلال الفرنسي سنة 1830م بدأت هجرة العلماء، و حتى من بقي يقاوم الاحتلال بقلمه كحمدان خوجة، و قدور بن رويلة، كان بقاؤه إلى حين حيث هاجروا في النهاية كما هاجر ابن العنابي، وابن الكبابطي ... إلخ، إلى مواطن الثّقافة.

ويرى أبو القاسم سعد الله أن هؤلاء يمثلون بإنتاجهم المدرسة التقليدية 1820-1848[1]، وبهجرتهم تنقضي هذه المدرسة، وتعرف الجزائر الضعف الحقيقي، فلم تحن سنة 1848حتى لم يبق في الجزائر من المثقفين سوى من لا أنياب ولا قلم له.

تميز إنتاج هذه المدرسة بالحس الوطني، ورفض الاحتلال الفرنسي والتمسك بالهوية الجزائرية والإصلاح، أما المدرسة التي جاءت في الفترة 1848-1880 فكانت أضعف المدارس إنتاجا، وأقلها ارتباطا بفكرة الوطنية، وأبعدها من الدعوة إلى النقد والإصلاح الاجتماعي[2]. بل هي المعبر الذي عبرت منه الثقافة الفرنسية إلى معاقل الثقافة الوطنية[3].

1- أبو القاسم سعد الله، "مدارس الثقافة العربية في المغرب العربي (1830-1954)، دراسة مركزة على الجزائر"، م الثقافة، ع79، ربيع II-جمادىا، 1404هـ= يناير-فبراير 1984م، ص58.

2- سعد الله، نفس المرجع ، ص63.

3- نفسه، ص70

وفي الختام هذا المبحث نسجل أن الإنتاج الثقافي في الجزائر في الفترة العثمانية كان مضطربا من حيث الكم، تحكمت فيه عوامل: سياسية، وطبيعية، واقتصادية، واجتماعية، ومهما تناقص أو زاد إلّا أنه يبقى طابعه ديني، تقليدي، لم يأخذ بالمؤثرات الأوروبية المعاصرة له، ظرفي لم يرق إلى درجة النضج الفكري، والنقد الاجتماعي. وربما هذا ما حمل أبو راس الناصر على انتقاد عصره الثقافي ووصفه بالضعف حيث يقول"إني في زمن عطلت فيه مشاهد العلم، ومعاهده وسدت مصادره وموارده وديارة، وعفت أطلاله ومعالمه..."[1]

وما كانت تجربة صالح باي ومحمد باي الكبير إلا استثناء لم تتعد حدود المدينة إلى الريف، إلا أن هذا الإنتاج يبقى ذا قيمة تاريخية، وضمن الحصانة للهوية الجزائرية عشية الاحتلال، وإلا بماذا نفسر المقاومة الجزائرية؟.

المبحث الرابع: هجرة العلماء وتأثيراتها على الوضع الثقافي

أ- دوافع الهجرة: ترجع جذور وعوامل الضّعف الثّقافي الّذي آلت إليه الجزائر مطلع القرن 19 م إلى ظاهرة الهجرة الّتي عرفتها الجزائر منذ القرن 16م، بل هو

1- أبو راس الناصر، عجائب الأسفار ولطائف الأخبار، مخ رقم 2003، م.و.ج، الجزائر، ق 2 ظ. نرجح أن هذا الحكم صدر من أبي راس قبل إصلاحات محمد باي الكبير ونستند في ذلك إلى تاريخ إنهاء "عجائب الأسفار" 1206هـ=1791م كما تشير بعض المراجع أن الوضع تغير جذريا بعد إصلاحات محمد باي الكبير. أنظر:
صالح فركوس، " الباي محمد الكبير وبعث الحركة الثقافية ببايلك الغرب الجزائري"، م الثقافة، ع71، السنة12، سبتمبر، أكتوبر، الجزائر،1982، ص16.

نتيجة لها، حيث اختلفت دوافع هجرة العلماء الجزائريين خلال الفترة العثمانية، كما اختلفت حدتها، واتجاهاتها، وفيما يلي أهم الدوافع التي استطعنا رصدها:

الصراعات السياسية التي عرفتها المملكة الزيانية وما ترتب عنه من عدم استقرار لجميع الأوضاع مما دفع بعلماء المنطقة الغربية-خاصة- إلى الهجرة، علما أن أول من هاجر من العلماء في القرن العاشر10هـ=16م هم علماء تلمسان. قصدوا المغرب الأقصى للقرب الجغرافي. وخاصة مدينة فاس. ثم أصبحت فيما بعد الهجرة إلى المغرب شاملة لكل علماء الجزائر، كما يشهد على ذلك بن عسكر محمد بن علي صاحب كتاب "دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر".

كذلك الاحتلال الإسباني للسواحل الجزائرية، حيث سقطت أمهات الحواضر، والعواصم الثقافية كبجاية، ووهران في مطلع القرن السادس عشر الميلادي، واستمر التهديد الإسباني للمدن الداخلية كتلمسان. فهاجر علماؤها هجرة خارجية و أخرى داخلية. حيث هاجر عبد الكريم المغيلي من تلمسان إلى إقليم توات أين حارب اليهود، فانتقموا له بقتل ولده، وهاجر علماء مدينة بجاية إلى المناطق الداخلية ببلاد زواوة، وترجع بوادر هذه الهجرة إلى ما قبل القرن السادس عشر16م، أي قبل مجيء القوات العثمانية، وفي هذا الإطار استشار محمد بن أحمد بن يوسف الكفيف عبد الرحمان الثعالبي في نقل كتبه إلى بلاد زواوة، فوافقه الثعالبي على ذلك كما تشير إليه الرسالة السالفة الذكر.

ومن الدوافع أيضا نظرة سكان المنطقة الغربية-خاصة- للتواجد العثماني بها كطرف ثالث في الصراع بالإضافة إلى الزيانيين والأتراك في القرن السادس

عشر16م مما زاد الوضع تأزما، فانتقد، واشتكى الكثير من العلماء، والشعراء من معاملة الأتراك لأهل المنطقة، ولم يجدوا سبيلا لذلك إلا الهجرة، وهذا الشاعر الشعبي أبو عثمان سعيد عبد الله المنداسي(ت1156هـ=1743م) الذي تذمر من الوضع الذي عاشته تلمسان، فهجا الأتراك وناجى عالم وغوث تلمسان سيدي بومدين قائلا:

يا بومدين جيت في المنـام	نشـــوفـــك بثمـــادي
افجـــي عنـي الكـــربـة	محاين الوقت عليّ جاروا
كل من قصدك منـــــــع	سلّكته يا تأنيس الخاطـر
صـــــالـــت بك تلمسان	ترفد عليها كل مصايـــب
يـــا قطب أهـل الديـــوان	بك ينـده شباب وشايب[1]

كما يدخل في هذا الإطار أيضا هجرة أحمد التيجاني(1150-1230هـ=1737-1815) مؤسس الطريقة -وعائلته إلى المغرب.

ومن العوامل المشجعة على الهجرة أيضا وجود عوامل جذب لعلماء الجزائر في المغرب الأقصى خاصة، حيث التحق المنداسي ببلاط الملك محمد بن عبد الله العلوي، ثم ببلاط مولاي إسماعيل(1083-1140هـ=1672-1727م)، وبقي

1- ديوان المنداسي من النصف الثاني للقرن الحادي عشر الهجري=17م، أنظر: سعيد المنداسي، ديوان سعيد المنداسي، تق، وتح محمد بوكوشة، ش.و.ن.ت، الجزائر، د.ت، ص ص166-167.

بالمغرب حتى توفي بسجلماسة[1]، ومن الذين مدحهم السلطان مولاي الشريف. كما كانت مكانة محمد بن عبد الكريم الجزائري -الذي توفي بفاس- سامية عند مولاي إسماعيل. واستقدم السلطان سليمان الشاعر محمد بن الشاهد الذي أشاد في قصائده بسياسة السلطان التربوية[2]. لم يكتف سلاطين المغرب بتوفير الحماية، والأمن لعلماء الجزائر بل وفروا لهم أيضا المناصب العلمية كالإفتاء، والقضاء، والتدريس...الخ. كما توفرت أيضا عوامل الجذب في المشرق الإسلامي خاصة في مصر كما يشهد على ذلك رواق المغاربة بالأزهر، والذي كان أعلى منصب يتولاه العالم من علماء المغرب هو مشيخة المغاربة مقابل رواتب محترمة، كما وفر هذا الرواق الظروف الاجتماعية اللائقة لعلماء المغرب عامة، وللجزائريين خاصة، وبالتالي كان بمثابة مؤسسة ثقافية-اجتماعية[3].

الهدف العلمي كان أيضا دافعا على الهجرة في إطار ما سمي بالرحلات العلمية، والحجازية، خاصة لمن يرى أن التعليم في الجزائر لا يثير الفضول، ولا يفتح العقول على أفكار جديدة، وحرة[4]. أما فريضة الحج فكانت فرصة يوقف خلالها علماء الجزائر في العواصم العربية لأخذ العلم، وإعطائه، وتحصيل الإجازات، كما نشير إلى أنّ هذا الدافع كان اختياريا، وليس اضطراريا، كان يتم في

1- ابن سحنون، المصدر السابق، هامش ص56.

2- شويتام، المرجع السابق، ص475.

3- مزيدا من التفاصيل حول هذا الرواق ودوره الثقافي والاجتماعي أنظر: عبد الرحيم عبد الرحمان عبد الرحيم، المغاربة في مصر في العصر العثماني(1517-1798) دراسة في تأثير الجالية المغربية من خلال وثائق المحاكم الشرعية المصرية، ط1، م.إ.ع.ت.ش، تونس، 1982، ص ص100-101.

4- سعد الله، تاريخ ....، ص335.

الظروف العادية، وفي ظل الاستقرار كما كان يتم في الظروف الاستثنائية. ففي الحالة العادية كانت الهجرة عادة مؤقتة وليس دائمة.

كانت الرحلات بأنواعها قليلة إذا ما قورنت بالرحلات المغربية مثلا، فالمغرب كان أفضل نسبيا في الجو العلمي من الجزائر رغم تقلب الأحوال السياسية فيه. وهذا مظهر آخر من مظاهر اللاإستقرار الذي عاشته الجزائر، خاصة في بعض فتراتها من جهة، ودليل آخر على الفراغ الذي تركه علماء الجزائر بهجرتهم من جهة أخرى ، وحتى بعض الرحلات ألفت خارج الجزائر مثل الشرح الذي كتبه أبو راس الناصر بمدينة تيطوان سنة1802م قصد إهدائه لمولاي سليمان بفاس بعدما اسـ تقبله هذا الأخير استقبالا جيّدا، فأسماه" روضة السلوان المؤلفة بمرسى تيطوان" ويوجد هذا الشرح بتلمسان[1].

كما كانت للنكبات الطبيعية، والأوبئة المتكررة التي ضربت الجزائر مرات متكررة، نصيبا من هذه الدوافع، وتذكر المصادر التي هي قيد دراستنا كابن مريم (ق16)، وبن الفكون (ق17) ومسلم بن عبد القادر في مطلع القرن(19) الكثير من ضحايا هذه الأوبئة، خاصة من العلماء كطاعون سنة981هـ=1573م، وسنة 982هـ=1574م، و1031هـ=1621م.

وأخيرا وليس آخرا وجد العلماء الجزائريون أنفسهم مضطرين مرة أخرى بفعل الاحتلال الفرنسي منذ سنة 1830 إلى الهجرة خاصة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، بعدما فشلت مواجهتهم للاحتلال، وليس أدّل على ذلك من

1- عبد السلام بن سودة، دليل مؤرخ المغرب الأقصى، ج2، ط2، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب، 1960، ص ص384،26.

الفتوى التي تضمنتها رسالة قدور بن رويلة إلى مفتي مدينة الجزائر بن الكبابطي[1]، والتي تضمنت وجوب الهجرة من الجزائر.

ب-نماذج من العلماء المهاجرين:

يضيق المجال هنا لذكر كل المهاجرين في الفترة العثمانية[2]، لذلك سنقتصر على ذكر أشهرهم في كل فترة، حتى يكون ذلك دعما، وسندا لما سندرسه في الفصول اللاحقة، وقبل ذلك يجدر بنا تحديد أهم المناطق المهاجر منها وأهم المناطق المقصودة، فالمناطق المهاجر منها والتي تكررت كثيرا في المصادر الجزائرية تلمسان، بجاية، مدينة الجزائر، بلاد الزواوة، بني يزقن، بسكرة، طولقة، توات وغيرها. أما المناطق المهاجر إليها، فعلى رأسها مدينة فاس بالمغرب، ثم تونس، ومصر، وسوريا، والحجاز، وحتى تركيا علما أنّ الهجرة لتركيا كانت لأسباب سياسية فقط لأن اللغة كانت عائقا[3].

***العلماء المهاجرون في القرن السادس عشر16م:**

يذكر عمار هلال أنه كان بالمغرب الأقصى خلال القرن السادس عشر سبعة عشر(17) عالما[4]، منهم أحمد الونشريسي الذي هاجر إلى فاس لأسباب سياسية ومات مقتولا عند أحد أبواب جامع القرويين(ت914هـ=1508م) من

1- أنظر رسالة قدور بن رويلة إلى مصطفى الكبابطي، مخ رقم 2083، م.و.ج.

2- مزيدا من التفاصيل حول هجرة علماء الجزائر، أنظر: عمار هلال، العلماء الجزائريون في البلاد العربية، والإسلامية فيما بين القرنين التاسع والعشرين الميلاديين(3-14هـ)، ط2، د.م.ج، 2010.

3- نفس المرجع، ص.311.

4- نفسه، ص.117.

طرف عملاء السلطان محمد المهدي الشيخ السعدي عندما رفض الونشريسي مبايعته[1]. ويحي الزواوي(ت999هـ=1590م) بالمغرب، وأحمد بن أبي جمعة الوهراني المعروف بشقرون الوهراني، استوطن فاس، وتوفي بها في العقد الثالث من القرن العاشر الهجري(16م)، كما توفي بفاس أحمد بن جيدة المديوني الوهراني سنة951هـ= 1544م.

أما في تونس فقد وجدنا في هذه الفترة على سبيل المثال لا الحصر قاسم بن يحي الفكون المتوفى سنة956هـ=1558م درس في تونس ثم رجع إلى قسنطينة حيث تولى القضاء، كما توفي المهاجر إلى المشرق، وبالضبط في القاهرة قاسم بن عمر الزواوي سنة927هـ=1521م[2].

***العلماء المهاجرون في القرن17م:**

وجد بالمغرب من علماء الجزائر في هذه الفترة كل من أحمد المقري الذي هاجر إلى المغرب أولا حيث بدأت شهرته في فاس، ثم إلى المشرق، مصر، وسوريا، والحجاز، ومحمد بن عبد الكريم الجزائري-من مدينة الجزائر- هاجر هو الآخر إلى فاس سنة1083هـ=1672م حيث توفي سنة1102هـ=1691م. وعيسى البطيوي وعمر المنقلاتي. أما إلى تونس فقد هاجر الشيخ عاشور القسنطيني، وإلى الحجاز كل من عيسى الثعالبي (1020 -1080هـ=1611-1669م) حيث توفي بمكة، وعبد الكريم الفكون (ت1083-1663م)،ويحي الشاوي(1030-1096 =1691-1685م).

1- سعد الله، تاريخ ....، ص431.

2- عمار بن خروف، العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الجزائر والمغرب في القرن العاشر هـ السادس عشر ميلادي، ج2 ، أ.ط.ن.ت،2008، ص.101.

***العلماء المهاجرون في القرن 18م:**

توجه العلماء الجزائريون في القرن الثامن عشر إلى المشرق أكثر منه إلى المغرب، وهذا ما نفهمه من الأرقام التي أوردها عمار هلال حيث ذكر أنه وجد في المغرب في هذه الفترة ثلاثة علماء، قضاة، بينما في المشرق أربعة عشر عالما[1]. أكبر نسبة منهم قضاة فممن هاجر إلى المغرب محمد بن أحمد القسنطيني الملقب بابن الكماد والذي توفي بفاس سنة1116هـ=1706م، وعائلة أحمد التجاني الذي كان خروجه النهائي من الجزائر سنة1211هـ=1796م[2]. أما ممن هاجروا شرقا، فنذكر أحمد بن القاسم البوني(1063-1139هـ=1653-1726م) والذي كان أكثر العلماء إنتاجا، وحسين الورتيلاني، وأبو الحسن القلعي، ومصطفى بن عبد الله الرماصي، وقصد تونس أحمد بن عمار الذي تولى الإفتاء وتوفي بها[3]. وهاجر إلى مصر كل من الشيخ محمد حسن الجزائري (ت1187هـ=1773م)، والشيخ أبو العباس الجزائري المغربي الذي توفي في21 شعبان 1202هـ=27ماي1788، والشيخ محمد البليدي المتوفى في 29 رمضان سنة 1176= 13أفريل 1763م[4].

***العلماء المهاجرون في النصف الأول من القرن19م:**

ترجع هجرة هؤلاء العلماء بالدرجة الأولى إلى نكبة الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م، وكان عددهم معتبرا نتيجة الواقع الصعب الذي عرفته

1- هلال، المرجع السابق، ص ص132، 223.

2- سعد الله، تاريخ ...، ص473.

3- محمد الصالح الجابري، النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس (1900-1962)، الدار العربية للكتاب، (ش.و.ن.ت)، الجزائر، 1983، ص27.

4- عبد الرحيم، المرجع السابق، ص ص104،105.

الجزائر. وربما الهجرة في هذا التاريخ، وفي ظل ظروف الاحتلال أخذت معنى المقاومة السلبية -كما يسميها البعض-. كما نشير إلى أن أغلب من هاجر في هذه الفترة هاجر شرقا، نذكر منهم محمد ابن العنابي (1089-1267هـ= 1575-1850م) الذي نفاه كلوزيل إلى القاهرة بسبب احتجاجه على قرار8 سبتمبر 1830، ومصطفى ابن الكبابطي مفتي المالكية(1247-1259هـ = 1831 -1843م)[1] الذي عزله ثم نفاه الجنرال بيجو لأنه لم يقبل بضم المساجد والأوقاف إلى إدارة تحت تصرف الدومين، ولأنّه لم يقبل تدريس اللغة الفرنسية في المدارس القرآنية ولعدم عثور الفرنسيون على وقفية الجامع الكبير.

كما نفي الأمير عبد القادر ومن كان تابعا له في المقاومة كقدور بن رويلة، ومحمد بن الخروبي (ت1279هـ=1862م)، وعلي ابن الحفاف (ت1307 =1890م) وحمدان خوجة، وغيرهم.

3- نتائج الهجرة

نقرأ نتائج هجرة العلماء الجزائريين من زاويتين:

الأولى: على الجزائر

حيث كانت سلبية، وخسارة للوضع الثقافي، ونماثلها في ذلك إلى هجرة الأدمغة في وقتنا الحالي، لأن فئة العلماء هي اللحمة التي تشد السلطة بالمجتمع،

1- تقلد منصب الإفتاء المالكي بعد الكبابطي مصطفى القادري من1259هـ=1843م إلى 1273هـ=1856م، ثم حميدة العمالي إلى 1293هـ=1876م، ثم علي ابن الحفاف، أنظر: عبد القادر، المرجع السابق،ص156.

وبهذه الهجرة فقدت الجزائر في الفترة الحديثة هذه اللحمة، وحتى من بقي من العلماء كان مهمشا أو تحت المراقبة أو كان مصيره السجن أو القتل.

الثانية: على المناطق المهاجر إليها

كانت الهجرة خيرا وبركة على المناطق الهاجر إليها حيث أدت فئة العلماء الجزائريين عدة أدوار كدور المصاهرة، إذ قامت عدة مصاهرات بين الجزائريين والمغاربة خاصة[1]،كما أثرت الحياة الثقافية، والعلمية في تلك المدن والحواضر كفاس، ومصر، وسوريا، وتونس، أين مارس العلماء الجزائريون عدة وظائف كالتدريس، والإفتاء، والقضاء، حيث لا يكاد يخلو مركز من المراكز العلمية من الجزائريين، بل حتى بلاطات سلاطين المغرب سواء الوطاسيين أو السعديين. ويقول عبد الرحيم عبد الرحمان في هذا الشأن: "ضخامة هذه السلسلة من العلماء المغاربة الذين تخرجوا على يد العلماء المصريين وصلوا إلى أعلى مناصب التدريس بالأزهر، ومدارس القاهرة، والإسكندرية العلمية."[2] كما يذكر نفس الباحث أنّ مؤلفاتهم تشهد اليوم على الجهد الذي قدموه[3].

المبحث الخامس: دور ظاهرة التصوف في الثقافة.

كانت الحياة الصوفية في الجزائر في الفترة العثمانية خصبة، وهذا ما لمسناه من المصادر الجزائرية التي درسناها، حيث أولت هذه الظاهرة اهتماما كبيرا، كالبستان، ومنشور الهدايا، وتاريخ العدواني...الخ، فالعدواني يعطي أهميّة

1- بن خروف، المرجع السابق، ص142.
2- عبد الرحيم، المرجع السابق، ص104.
3- نفسه، ص108.

كبيرة لعلاقة الشيخ بالمريد، ويصورها على أنها علاقة جد متينة حتى أننا نستنتج أن سلطة الشيخ أو المريد كانت ثالث سلطة بعد سلطة الباي والمخزن، وسلطة القبيلة[1]. أما حسين الورثيلاني فهو يحصي عدد الشرفاء والصلاح ببلاد زواوة وبجاية حيث يذكر خمسين في الأولى وعشرين في الثانية[2]. كما تبرز هذه الظاهرة في تعدد الطرق الصوفية في الفترة العثمانية. فقبل الوجود العثماني كانت الجزائر تحت نفوذ الطريقة الشاذلية، والقادرية[3] خاصة، ولكن منذ القرن السادس عشر ظهرت طرق أخرى كالحنصلية، والرحمانية، والبكداشية، والدرقاوية...الخ.

كما اكتسح التصوف في هذه الفترة الأرياف بعدما كان منتشرا في المدن خاصة، وربما يعود هذا كون الريف بعيدا عن ضغوطات السلطة.

وقبل التطرق لمظاهر التصوف السلبي، والتصوف الإيجابي الذي عرفته الجزائر خلال هذه الفترة بجدر بنا التذكير بالمقاييس التي وضعها علماء التصوف لهذه الظاهرة وصاحبها، فالمتصوف الحقيقي هو الذي يعرف كتاب الله وسنة رسوله معرفة دقيقة، ويعمل بهما، ويجمع بين العلم والعمل، والسعي إلى معرفة الله عن طريق التأمل، والنظر، والتفكير في مخلوقات الله، يتصف بالتقي، والورع والابتعاد عن هوى النفس، وحب الدنيا، والمغريات السياسية، والسلطة بألا يتعاون مع الظلمة ، والمتجبرين منها. إنّها صفات قلما توفرت في متصوفة الفترة العثمانية بينما تميز بها متصوفة القرن التاسع (15م) وبعض متصوفة القرن العاشر

1- محمد الأمين بلغيث،"النسق الثقافي للسلطة في الجزائر وتونس من خلال تاريخ العدواني خلال القرن17 أو18" م التاريخية-المغربية، ع117، تونس، 2004، ص06.

2- سعد الله، تاريخ ...، ص485.

3- نفسه، ص467.

(16م). نذكر على رأسهم في القرن 15م عبد الرحمان الثعالبي الذي كان تصوفه غزالي، ومعادي للمعتزلة، مبني على الأخلاق الاجتماعية التي تتعلق بالقلوب، والأقوال، والأفعال[1]. وفعلا وجدنا أن الثعالبي لا يخاطب السلطة في كتاباته، ولم يتعامل معها لأنها فاسدة بل خاطب العلماء وحثهم على الجهاد، أو الانعزال، والتصوف، وكذلك تصوف محمد بن يوسف السنوسي الذي ولد بتلمسان سنة830هـ=1424م[2] وتوفي 895=1490م) وهو صاحب زاوية، فقد نصح الناس بالعزلة والتصوف. واتصف بهذه الصفات من القرن العاشر(16م) كل من عبد الرحمان الأخضري، وعمر الوزان الذي رفض الوظيفة من السلطة.

وفيما يلي الدور الايجابي والسلبي للتصوف:

أ-الدور الإيجابي: إن هذا النوع من التصوف قد حافظ على مقومات الشخصية الجزائرية في هذه الفترة حيث نتج عنه كما هائلا من الأشعار، والتآليف في الجهاد والمناقب والسير، والتصوف يعد اليوم تراثا مكتسبا هذا من جهة. ومن جهة أخرى ننبه أقطاب التصوف قبيل الفترة العثمانية كعبد الرحمان الثعالبي، ومحمد الهواري، وإبراهيم التازي للأخطار المحدقة بالجزائر، وحثوا على الجهاد، وواصل على دربهم من عايش التحرشات الإسبانية على السواحل الجزائرية، والصراع الداخلي، وقدوم القوات العثمانية إلى المنطقة، وسنذكر هنا بعض النماذج على سبيل المثال لا الحصر: الشيخ محمد التواتي الذي نبه في قصيدة له أهل وهران

1- عبد الرحمان قسّوم،"عبد الرحمان الثعالبي والتصوف"، م الثقافةع8-9، الجزائر، ربيع الأول-جمادى الأول،1392هـ= ماي- جويلية1972، ص155.

2 -Rachid Benblal, Tlemcen des Saints et des Savants, Ed, Dar El Gharb, Oran, 2003, p 247.

بخطر الغزو الإسباني لشواطئ البلاد[1]، بل أبدى تحالفه مع القوات العثمانية وبارك قدوم كل من بيري رايس، وكمال رايس، لما نزلا سنة901هـ=1495م بمدينة بجاية، وكانت زاويته ملجأ لهم ولكل المجاهدين، وبوفاة الشيخ سقطت بجاية في أيدي الإسبان، وفر منها الأمير الحفصي[2].

ومن التحالف العثماني-الصوفي الإيجابي في القرن السادس عشر، نذكر تحالف خير الدين مع سيدي أحمد الكبير الأندلسي(ت1540)، أبرز نموذج، هو تحالفهم مع أحمد بن يوسف الملياني (ت931هـ=18نوفمبر-17ديسمبر1524) أي توفي قبل سقوط الدولة الزيانية، فقد وجد عروج في الصراع الملياني- الزياني حيث دعا على الزيانيين -كما دعى سيدي الهواري على أهل وهران-، فرصة لكسبه كحليف، وكان أول اتصال بين عروج وأحمد الملياني سنة 1517 في مدينة الجزائر[3]. وفي الحقيقة كانت دوافع الملياني في التحالف الجهاد، ودفع الأذى عن الجزائر، حيث توترت العلاقة بينه وبين عروج بعد دخول هذا الأخير تلمسان والأحداث الدامية التي عرفتها[4]، لكن استمر التحالف العثماني مع عائلته إلى سنة 1830م،

1- أنظر القصيدة في ، ابن سحنون، المصدر السابق، مقدمة المحقق، ص15.

2- سعد الله، تاريخ ...، ص466.

3- عاصر الملياني سقوط غرناطة، واحتلال وهران (مسقط رأسه)، أنظر:

Marcel Bodin, "Notes Questions sur Sidi Ahmed Ben Yousef", R.A, n 66, 1925, p 182.

4- الملياني هو دفين مليانة، توفي بمكان يسمى براز وهو في الطريق بعد خروجه من تلمسان متجها شرقا، حيث بنى له باي وهران محمد الكبير ضريحا، ومسجدا في القرن12هـ=18م، قبره مشهور ويزار إلى يومنا هذا. أنظر:

Bodin, IBID, p 185.

ومن مظاهر ذلك إسناد خير الدين رئاسة ركب الحج لمحمد بن مرزوقة[1] بن أحمد المليانى، وكذلك زواج عمر باشا[2]، الابن الأكبر لحسين داي أخر دايات الجزائر-بواحدة من حفيدات المليانى.

ومن المظاهر الإيجابية للتصوف دور رجاله في المقاومة، وقيادة المعارضة ضد الحكام رافضة الضغوطات، والأوضاع الاجتماعية المزرية كالثورة الدرقاوية في نهاية الفترة العثمانية ضد السلطة، وتخوف هذه الأخيرة من الطريقة القادرية لعلاقتها السياسية بالمغرب[3]. أما في الربع الأول من القرن التاسع عشر، فقد واجهت هذه الطريقة الاحتلال الفرنسي على يد الأمير عبد القادر ابن زاوية القيطنة التي سخطت على باي وهران لسرعة تسليمه المدينة، نفس الدور أدته الطريقة الرحمانية[4] في القرن التاسع عشر(19) في بلاد زواوة، حيث حافظ رجالها على الثقافة الجزائرية الإسلامية باندماج رجالها في المقاومة السياسية للاستعمار الفرنسي في المنطقة.

ب-الدور السلبي: هناك نوع من التصوف أضر بالثقافة الجزائرية، ومن مظاهره التحالف السلبي مع السلطة، هذا النوع من التحالف مبني على المصلحة المشتركة بين الطرفين يستفيد المتصوف أو المرابط من الإعفاءات الضريبية والهدايا حيث

---

1 –IBID, p 184.

2- قتل عمر باشا سنة 1818.

3- سعد الله، تاريخ ...، ص522.

4- مؤسس هذه الطريقة في الجزائر هو محمد بن عبد الرحمان الجرجري (نسبة إلى جرجرة) الأزهري (الأزهر) الزواوي، لم تنتشر في الجزائر إلاّ في القرن 12هـ=18م، أنظر: سعد الله، نفس المرجع، ص511.

كان بعض الباشاوات يمنحون في مناسبات معينة جزءا من جزية أهل الذمة إلى الأشراف والعلماء والمرابطين[1].

ونذكر على سبيل المثال سيدي أمحمد بن شاعة الذي أعفاه بايات وهران من الضرائب، وأوقفوا له أراضي شاسعة[2].

انتقد هذا النوع من التصوف كل من أحمد بن يوسف الملياني وعبد الرحمان الأخضري، حيث اتهم هذا الأخير بالخروج عن الإسلام، وبالبدعة في "القدسية"[3] بقوله:

لم يقتدوا بسيد الأنـــــــام فخرجـوا عن ملة الإســـلام

قد أحدثــوا طريقـة بدعيـة ورفضوا الطريقة الشرعيــة[4]

كما انتقد عبد الكريم الفكون متصوفة عصره (ق17)، ووصفهم بالسلبية، والفساد، وتعاطي الرشوة، حيث كانت الحضرة وسيلة لسلب المسلم إرادته في صمت ودون نقاش منهم محمد بن إبراهيم بن ساسي البوني الذي بالغ في

---

1 -Devoulx, Tachrifat, op, cit, pp 39, 51.

2 -Marcel, Bodin, "Notes sur Sidi M'Hamed Ben Chaa", B.S.G.A.O, 1980, p 06.

3- تتألف القدسية من357 بيتا، حظيت باهتمام الدارسين للتصوف وتاريخه والباحثين في حقيقته، كانت جل مدارس المغرب تلزم طلبتها بحفظها، وتطبيق ما جاء فيها، لها عدة شروح منها شرح حسين الورتيلاني.

4- مصمودي، المرجع السابق، ص ص48،49.

التصوف باستعمال الحضرة، وإنشاد الأشعار، والرقص الصوفي بالآلات الموسيقية، وأخذ أموال النّاس بالباطل، كما كان يفرض ضريبة على فقراء الأندلس[1].

كما أنتج هذا التصوف تفكيرا سلبيا، سلب الإنسان إرادته، وعزيمته، وقدرته على تغيير الأوضاع، بحجة أن الإنسان مسير لا مخير، حيث يقول أحمد بن ساسي البوني في هذا المجال:

كل الأمور لمبديها وخالقها فما إلى العبد تخيير وتدبير[2]

فحال هذا التفكير القدري دون الاحتكاك بأوروبا والاستفادة من مظاهر النهضة التي كانت تعيشها في جميع الميادين وذلك بحجة دار الإسلام لا يحق أن تأخذ من دار الكفر[3].

كما يظهر التأثير السلبي لهذا النوع من التفكير الصوفي في الكتابات التاريخية مثل بن زرفة، الذي يروي لنا واحدة من كرامات أبي مدين تتعلق بتفسير وجود الماء في سبخة مسرغين، وسبخة السانية قرب وهران وبحاجة النّاس للملح[4]. ولكن في الواقع تفسير ذلك طبيعيا بحتا. وفي مطلع القرن التاسع عشر أفتى بن العنابي بقتل من أسماهم بالدراويش والزنادقة بحجة إضرارهم بالدين واعتبر ذلك جهادا.

1- سعد الله، تجارب في الأدب والرحلة، م.و.ك، الجزائر،1983،ص84.

2- أحمد بن ساسي بوني، ضمن مجموع، مخ رقم 2266، م.و.ج، الجزائر، ق92 وجه.

3- محمد العربي الزبيري، مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث، ط2، م.ج.ط، ش.و.ن.ت، جانفي1985، ص111.

4 -O,Houdas, "Notice sur document arabe inédit", in R.M.O, imp nationale, Paris, p 63.

وأخطر مظهر سلبي للتصوف هو المعركة التي كانت بين المتصوفة والفقهاء، وهي ظاهرة عامة اشتركت فيها الجزائر مع العالم الإسلامي، حيث كانت العلاقة متوترة بين الطرفين يسودها التحاسد، والتنافر والتراشق بالاتهامات، كما كانت كذلك بين الطرق الصوفية أيضا[1].

نؤكد في خاتمة هذا المبحث على أن الجزائر خلال الفترة العثمانية، وإلى غاية القرن التاسع عشر كانت حقلا خصبا للمرابطين، والمتصوفين، فمهما اختلفت الطرق الصوفية في زمانها، ومكانها، وانتمائها إلّا أنّ هدفها واحد، ربما الشيء الذي يفرقها هو نوعية تصوف رجالها وقد يحدد هذا سمعتها ومكانتها.

فوجدنا أن أغلبية المتصوفة قد أضرت بالثقافة الجزائرية بحكم أنّ الدين الإسلامي أهم مقوماتها، ويعود هذا إلى الابتعاد عن العلم، والعلوم الدينية كالفقه والمنطق، والاجتهاد، والاقتراب من السلطة التي وفرت لها المناصب، والحماية وشجعت الظاهرة ببناء الأضرحة والقباب.

وأقلية تصوفت تصوفا نزيها تحالفت مع السلطة في مطلع القرن السادس عشر لأغراض جهادية وطنية، أو نجد هذا الصنف قد انزوى واعتزل لما عجز عن التغيير، ثم ثار من جديد ضد الأوضاع الاجتماعية والضغوطات التي عاشها المجتمع الجزائري في نهاية الفترة العثمانية، حيث احتوى هذا النوع من التصوف السخط الاجتماعي خاصة في الأرياف، كما نجده أيضا ثار ضد الاحتلال الفرنسي في القرن التاسع عشر19م.

1- بعارسية صباح، حركة التصوف في الجزائر خلال القرن العاشر الهجري= السادس عشر الميلادي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2005-2006، ص179.

ولذلك وصف التصوف في الجزائر في هذه الفترة بالتصوف الشعبي بعدما كان في القرون الماضية أي ما قبل القرن السادس عشر تصوفا نخبويا.

المبحث السادس: ملامح الاحتلال الفرنسي في المجال الثقافي في النصف الأول من القرن التاسع عشر

لسنا في هذا المبحث بصدد الحديث عن السياسة الاستعمارية في الجزائر لأن ذلك يطول له المجال، وتجف له الأقلام، بينما أبرزنا أهم الملامح التي تشهد على الاحتلال الفرنسي للجزائر في النصف الأول من القرن التاسع عشر الهجري، هذا الاحتلال الّذي لم تجد الثّقافة الجزائريّة أمامه سبيلا إلاّ التّقوقع والانكماش والانعزال، وقد تجلّت مظاهر الاحتلال في عدّة نقاط.

أ- تحويل وتدمير المؤسسات التعليمية الدينية والمباني العمومية

يدخل في هذا الإطار المساجد والجوامع التي تحولت عن وظيفتها التعليمية والدينية وأصبحت منبرا للمقاومة كالجامع الكبير، الذي وقف مفتيه مصطفى بن محمد بن عبد الرحمان المشهور بابن الكبابطي (شوال1189-1277هـ=1775-1860م) مؤيدا من أهل البلاد ضد قرارات إدارة الاستعمار الفرنسي.

أما المدرسة والزاوية الملحقة به فقد أعطتهما السلطات الفرنسية إلى أحد الأوروبيين سنة 1249هـ=1833م حولهما إلى حمام فرنسي[1].

كما حولت بعض المساجد إلى كنائس مثل مسجد علي باشا الذي تأسس سنة 1750م وإلى مقرات للجيش مثل جامع سوق الكتان، ومسجد سيدي الهادي، و إلى مخازن للسلاح مثل مسجد سباط الحوت، الذي أصبح سنة 1838م مخزن للزرع ثم ثكنة حتى سنة1845، ومسجد علي خوجة الذي أصبح مخزن لأدوات التخييم سنة1844. ومن المساجد ما هدم مثل مسجد سوق اللوح سنة 1830، ومسجد السيدة و مسجد الشماعين سنة1841و جامع العين الحمراء 1837ومسجد المصلى سنة 1862[2]، ولم تسلم من ذلك حتى الأضرحة حيث هدم بعضها واختفى، واستعمل بعضها الآخر. وكذلك الزوايا ففي بلاد زواوة تعرضت للحرق و الهدم، أو لتوقيف نشاطها بطرد طلابها، ونفي شيوخها كزاوية محمد بن عبد الرحمان قرب ذراع الميزان التي أحرقت سنة 1856، وهذا كان مصير أغلب زوايا المنطقة، أما البعض منها فقد كسبت فرنسا في صفها بعض زعمائها مثل بن أبي شريف صاحب زاوية شلاطة قرب أقبو[3].

نفس المصير عرفته المدارس وعلى رأسها المدرسة القشاشية التي حولت سنة1247هـ= 1831مإلى مخزن للجيش.

1- سعد الله، تاريخ، المرجع السابق، ص282.

2 -Henri Klein, Feuilles D'El-Djazeair, Ed du tell, Blida, Algerie, TI, 2003, pp 18, 19.

3- سي يوسف، المرجع السابق، ص208.

ومن المنازل التي دمرت دار الكبابطي. استند التدمير إلى عدة حجج منها توسيع الطرقات، وإقامة الساحات، فحولت الإدارة الاستعمارية وجه مدينة الجزائر من طابعها الموريسكي الشرقي الذي أشاد به جل من زارها طيلة الفترة العثمانية من كتاب ودبلوماسيين، وفنانين...الخ -والذين خلدوا ذلك في كتبهم- إلى طابع أوروبي، وأتبعته بتغيير أسماء الشوارع، والأبواب من أسماء عربية إلى أسماء رومانية، وأوروبية، ودينية-مسيحية[1]، ومن الأمثلة على ذلك إعطاء اسم le Champ de Manœuvre للمكان الذي نسميه اليوم ساحة أول ماي، بينما كان اسمه قبل سنة 1830 منزل المحلة، وهو المكان الذي تنزل فيه المحلة (العسكر) مرتين في السنة لمدة 24 ساعة[2].حيث تحول هذا المكان من مكان كبير تغطيه الغابات إلى مكان صغير يسوده العمران.

وأخيرا نشير إلى أن نفس التخريب والتدمير عرفته باقي المدن، وحواضر الجزائر، كبجاية سنة 1836، وتلمسان سنة 1836، وقسنطينة سنة 1837، وغيرها.

ب- القضاء على الأوقاف.

بلغ عدد الأوقاف العامة بمدينة الجزائر في بداية الاحتلال ألفان وستمائة(600 2) ملكية[3]، ونذكر على سبيل المثال أوقاف جامع الكبير التي ضمت

1- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، الجزائر،1992، ص64.

2 -Klein, op, cit, pp 165, 166.

3- حسب محاضر وتقارير اللجنة الإفريقية، باريس،1934، ص413، نقلا عن خديجة بقطاش،"أوقاف مدينة الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي 1830"، م الثقافة، السنة11،ع62، ربيعII جمادىاوII،1401هـ=مارس، أفريل 1981، ص34.

عشية الإحتلال 125 منزلا، و391 حانوتا، و3أفرانا و19 بستانا، و 107إيراد[1]. أصدر الجنرال كلوزيل (Clauzel) في 8 سبتمبر 1830 وفي7 ديسمبر 1830، قرارا يقضي بمصادرة أملاك الأوقاف، مما أوجد معارضة شديدة من طرف رجال الدين، والعلماء لأنه انتهاك صريح للبند الخامس من معاهدة تسليم الجزائر في 5 جويلية 1830، والقاضي باحترام فرنسا للمقدسات الدينية في الجزائر، ثم تلتهما جملة من القرارات كقرار23 مارس 1843 الذي أصدره الجنرال بيجو (1842-1843) و التي بمقتضاها استولت إدارة الاحتلال على الأوقاف الإسلامية وضمتها إلى إدارة أملاك الدولة (الدومين)

وكانت دوافع فرنسا في ذلك زيادة رصيد ميزانيتها من جهة، والسيطرة على أصحاب الرأي المضاد للوجود الفرنسي من جهة أخرى[2]، ولكن رغم ذلك استمر الرأي المضاد يعارض ويقاوم لأن المساس بالوقف يعني المساس بمبادئ الدين الإسلامي الذي يعطي حرمة للوقف. أما مرسوم01 أكتوبر 1844، ومرسوم 30 أكتوبر 1844 فقد وسعا صلاحيات القرارات السابقة حيث سمح الأول لليهود، وبعض المسلمين بامتلاك الأوقاف وتوارثها، أما الثاني فقد أخضع الأوقاف لقوانين الملكية العقارية المطبقة في فرنسا[3].

1- يستند التميمي إلى أرشيف ما وراء البحار بآكس F80, N1932.
أنظر: التميمي، من أجل، المرجع السابق، ص160.
2- سعد الله، أبحاث ...،ج2، ص12.
3- سعيدوني، دراسات ...، ص251.

لقد أقدم الفرنسيون على الاستيلاء على ريع الأوقاف بالرغم من ظهور ما يسمى بالمكاتب الخيرية، التي تأسست بعد سبعة وعشرين27سنة من الاحتلال[1]، إلا أن نتائج الغزو كانت واضحة حيث عم الفقر والجهل، وتشتت النّاس، واختفت المدارس، وهاجر العلماء.

ج- مصير الكتب والمكتبات.

كانت الكتب، والوثائق والمكتبات سواء منها العامة، أو الخاصة أولى ضحايا الغزو، وكان ذلك إما أنها هاجرت مع أصحابها، وهذا ما فعله أغلب العلماء الذين هاجروا جراء الاحتلال كابن العنابي، والصديق بن يحيى، الذي حمل معه من قسنطينة إلى تونس كل الوثائق التاريخية[2]. وإما نهبت، وأتلفت، وضاعت، حيث شاركت في عملية النهب الجالية اليهودية بقسنطينة[3] إلى جانب الجنود والضباط، وفي هذا الإطار كلف المحافظ الأول لمكتبة الجزائر، والمرافق للجيش الفرنسي على قسنطينة سنة 1837 بيربروجير Berbrugger بجمع كتب مكتبة الفكون ومكتبة بن عيسى. إلا أن الكثير من الكتب ضاعت في الطريق إلى مدينة الجزائر. ولم يسلم لمكتبة الجزائر إلا سبعمائة 700 مخطوط، بعدما جمع حوالي ثمانمائة (800) مخطوط[4]. وحتى منطقة أدرار، التي هي أبعد نقطة في الجزائر، لم

1- مزيدا من التفاصيل حول هذه المكاتب، أنظر:

Aumerat, "Le Bureau du Bien Faisances Musulman", R.A.1889, P182..

2- سعد الله، تاريخ ....، ص304.

3- صاري، المرجع السابق ،ص154.

4- صاري، نفسه، ص154.

تسلم من نهب الإدارة الاستعمارية لمخطوطاتها[1] . وإما أرسلها الجنود الفرنسيون كهدايا إلى مكتباتهم المحلية في فرنسا[2].يشهد على هذا الضياع للكتب الفهرس المطبوع الذي وضعه المستشرق الفرنسي فانيون، وهو أول فهرس مطبوع للمخطوطات الشرقية، من عربية، وتركية، وفارسية المحفوظة بالمكتبة الوطنية الجزائرية. حيث أشار في مقدمته إلى ضياع مائتا (200) مجلد من بينها سجلات لقرارات الدايات، ومئات من العقود، والرسائل، والوثائق الإدارية، كما وجد بقايا مكتبة الفكون تباع، أما أبو الاستشراق في الجزائر، الفرنسي، وعميد كلية الآداب باسي (Rène Basset)، فكشف لنا في تقرير له[3] عن أشهر من جند للبحث عن هذه المخطوطات بل ودراستها ونشرها مثل شاربونو (Charbouneau، وكارات (Carrette) وقورقوس(Gorguos) وبروسلار (Brosselard). نستنتج من هذا التقرير فكرتين: الأولى مدى حجم التراث الجزائري المخطوط الذي ضاع ولم يعد اليوم في متناولنا، والثانية مدى المجهودات التي بذلتها الإدارة الاستعمارية في شكل أموال، وباحثين لدراسة هذا التراث بهدف فهم هذا المجتمع وبالتالي معرفة كيفية حكمه.

كما يذكر محمود بو عياد أنّ آخر اختلاس على حساب هذا التراث كان لما تم نقل مكتبة جامعة الجزائر قبيل الاستقلال إلى فرنسا، وأن المخطوطات لم تحرق

1- بشار، حساني، المرجع السابق، ص12.

2- صاري، المرجع السابق، ص154.

3 -René Basset, "Mélange, Rapport sur L'Activité Scientifique de France en Algérie dans l'Afrique du Nord depuis 1830", J.A, Vol 15, Paris, 1929, pp 89- 96.

كما شاع بعد الاستقلال مع المكتبة الجامعية في 1962.07.07 بل نقلت كلها إلى فرنسا من قبل[1].

د- المجابهات الثقافية:

عدة مظاهر تشير إلى المجابهات الثقافية بين الجزائريين، وإدارة الاحتلال الفرنسي منذ الوهلة الأولى للاحتلال. نذكر منها:

فشل المخطط التعليمي العمومي الفرنسي الأول، والذي كان يهدف إلى عرقلة المدارس العربية، والزوايا، وبالتالي ضرب الثقافة المحلية. وكان هذا بإصدار القرارات، وإنشاء المدارس الفرنسية-المسلمة، والمدارس الموريسكية-الفرنسية في مدينة الجزائر سنة1836[2] والتي كانت نسبة انخراط أبناء الجزائر فيها ضعيفة جدا[3]،لأنها كانت بعيدة كل البعد عن ثقافتهم وهويتهم، ولأنها لم تكن شعبية.

تطرح المؤرخة الفرنسية إيفون تورين(Yvonne.t) في هذا الإطار مشكلة اللائكية في هذه المدارس، التي أدت إلى أزمة التعليم في الجزائر في السنوات الأولى من الاحتلال، مما أدى إلى امتلاء الشوارع بالأطفال في شكل مجموعات من10-15 فردا . لا يعرفون لا القراءة ولا الكتابة ولا الله، -على حد قولها-وترجع هذا إلى

1- محمود بوعياد، "التراث الوطني المكتوب وطرق إحيائه" م الثقافة السنة الأولى، ع2، ربيعا، 1391هـ=ماي 1971، ص76.

2 -Badra, Lahoud, "Politique Coloniale Identité Nationale en Algérie 1830-1939", R.H.M, N49-50, Tunis, 1988, p 74.

3 -Ibid, p 75.

عدم احترام السلطات الفرنسية لثقافة البلاد[1] وديانة كل من المسلمين، ولا يهود، والمسيحيين، مما أدى إلى تفجير الوضع سنة1870 بين بلدية الجزائر ورجال الدين.

نفس الطرح طرحه حمدان خوجة في كتابه المرآة، وهو عدم احترام السلطات الفرنسية للديانة الإسلامية فاستحال التعايش بين الطرفين.

وكانت الروح الدينية-الصليبية التي طبعت الاحتلال الفرنسي للجزائر أيضا مظهرا من مظاهر هذه المجابهة حيث نصب الصليب فوق المساجد، والكاتدرائيات، وكان تحديد المراسم الشرعية، ورخص التدريس من صلاحيات رجال الدين، كما أهين القضاء الإسلامي، وتشهد على ذلك قصة عائشة بنت محمد سنة1834التي هزت المجتمع الجزائري وترتب عنها كتابة سكان مدينة الجزائر لعريضة[2] في 13 سبتمبر 1834 إلى وزير الخارجية الفرنسي، وكذلك استقالة كل من القاضي عبد العزيز، والمفتي بن الكبابطي.

كما يشهد على السياسة الدينية للإدارة الاستعمارية حركة التنصير الجماعي والفردي التي عرفتها منطقة الزواوة خلال الفترة1871-1847[3]، مما نجم

---

1 -Yvonne, Turin, La Commune D'Alger et ses écoles en 1871, un problème de laïcité coloniale, Extrat des Cahiers d'Histoire, lyon, p 252.

2- أنظر تفاصيل العريضة في: جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر1830-1914، د.م.ج، 2009،الجزائر،ص ص75،76.

3- أبو يعلي الزواوي، تاريخ الزواوة، مراجعة وتعليق بوراي إسماعيل، م.د، الجزائر، جانفي2008، ص ص9،10.

عنها هجرة واسعة. فعملية التنصير كان يؤمن بها رجال الدين، ورجال السياسة على حد سواء، وفرنسا كانت الدولة المثالية في ميدان التبشير[1].

نأتي في آخر هذا العنصر بما قاله السانسيموني ايربان (Urbain)الذي أقام في مصر ثم جاء إلى الجزائر سنة 1837 كمترجم للغة العربية: "منذ خمسة أشهر وأنا في إفريقيا، لم ألتق بعربي واحد حب الفرنسيين، فنحن أكثر محبوبين في مصر منه هنا في الجزائر، حقا إنني أتوه لما أريد التنبؤ بالزاوية التي سيباشر منها الاندماج مع أوروبا."[2]

إذن فشلت فرنسا في مشروع الاندماج عن طريق التعليم، وفكرة تحقيق بناء مدرسة أفضل من فيلقين لإقرار الأمن، نتيجة المجابهات الثقافية منذ البداية.

نستنتج مما سبق أن هشاشة الوضع الثقافي سهّل من مهمّة الإدارة الاستعمارية، فكانت الحملة الفرنسية على الجزائر نكبة ثقافية، لم تكن كالنتائج التي عرفتها الحملة الفرنسية على مصر، حيث أضعفت إدارة الاحتلال العائلات ذات النفوذ المالي والعلمي، والعسكري، في المدن، والأرياف، فما بالك بالعائلات البسيطة، منها من هاجرت، ومنها من تقوقعت على نفسها محافظة على دينها، وهويتها تتحين فرصة المقاومة، ومنها من دخل في خدمة الإدارة الاستعمارية مثل علي النبيري المرالي التونسي، صاحب كتاب "العود الجزائري" الذي ألفه سنة 1846،

1- عبد الجليل التميمي، التفكير الديني والتبشير لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن التاسع عشر"، م التاريخية-المغربية،ع1، تونس،جانفي1979،ص23.

2 -L'Algérie de 1847 à 1870", R.H.M.C, T8, Janvier- Mars, 1961, p 103 Marcel, Emerit, "L'Etat d'esprit Musulmans

بلغة عربية ركيكة، قريبة إلى الدارجة، يصف فيه الفترة العثمانية بأبشع الصفات، وخاصة وظيفة القاضي، بينما يسمى الاحتلال الفرنسي فتحا، ويرى أن فرنسا جاءت لتؤسس المساواة والعدل، فيطلب طاعتها[1].

لم نجد أحسن وصفا لها لما قلناه من بعض الأبيات لمفتي، وشاعر مدينة الجزائر محمد بن الشاهد(1150-1260هـ=1737-1844). الذي بكى وتحصر على مدينة الجزائر عشية سقوطها في يد الاحتلال الفرنسي قائلا:

أمن صولة الأعداء سورَ الجزايـــر سرى فيك رعب أم ركنت إلى الأشرِ

لبستَ سواد الحزن بعد المســـرّة وعمّت بوالديك الفتون بلا حصْـرِ

ولُثّم درس العلم والجهل عسعسَ ونادى بتعطيل العلوم على النشْـرِ

فباعوا نفـايس المتـاع ببخســـها وهموا حيارى في الفيافي وفي البحر[2]

نأتي في الخاتمة إلى تسجيل أهم الخصائص التي ميّزت الحياة الثقافية في الجزائر في نهاية الفترة العثمانية، وبداية الفترة الاستعمارية الفرنسية فيما يلي:

• لم تكن السلطة العثمانية في الجزائر تشرف على التعليم، بقدر ما كانت تهتم بالشؤون الحربية، بل ترك للمبادرات الشخصية، والعامة، رغم أنها اهتمت ببناء

1- علي النبيري، العود الجزائري، تقديم وعرض عميراوي احميدة، دار الهدى، الجزائر، 1427هـ=2007 م، ص ص 75، 77.

2 -B, Vincent, "Vers sur la Conquête d'Alger", J.A, 3é série, T.VIII, Paris, pp 503, 504.

المساجد، والزوايا والأضرحة وكرست سياسة التسامح الديني سواء كان بين المذاهب الإسلامية، أو بينها وبين غيرها من الديانات.

• رغم كون التعليم كان سطحيا إلّا أنه كان منتشرا يضمن القدر الأدنى من المعرفة، ويعود هذا إلى عاملين: الأول: حرص الجزائريين على تعليم أبنائهم كما حثت عليه الشريعة الإسلامية، والثاني: هو اعتماد التعليم على عائدات الوقف بدليل توقف الحياة الثقافية في الجزائر بمصادرة الإدارة الاستعمارية الفرنسية لأملاك الوقفية.

• سمح هذا التعليم بتكوين علماء أجلاء في مختلف العلوم والفنون. كما سمح ببروز مؤلفات في شكل شروح، ونثر، وشعر...ألخ.

• طبعت الثقافة بصفة عامة بالطابع الديني، والنزعة التصوفية، مما عمل على تماسك وتمسك الشعب الجزائري بهويته الإسلامية، وحال دون اندماجه في فرنسا، رغم مشاريعها لتحقيق هذا الهدف. ومما أوجد ثلة من العلماء واجهت الاحتلال الفرنسي بما امتلكه من الإرادة في البداية، ثم فضلت الانسحاب إلى المدن الإسلامية بدل البقاء تحت الكفر تاركة ورائها فراغا ثقافيا رهيبا.

• رغم أنّه لم تكن بين دول المغرب الإسلامي حواجز ثقافية، إلاّ أنّ مصيرها كان واحدا وهو الاستعمار، و إن دلّ هذا على شيء إنّما يدل على أنّ واقعها الثّقافي كان متقاربا، و لم يكن فعالا. بل كانت الثّقافة متأثرة بالظّروف السّياسيّة.

•بقيت فئة العلماء بمختلف شرائحها فئة بعيدة عن مصدر القرار السياسي ولم تلعب الدور المنوط بها في تغيير الأوضاع أو إصلاحها بل وظفت من طرف السلطة لإسكات المعارضة.

• تعددت وظائف الزاوية حيث كانت معقلا للجهاد في بداية الفترة العثمانية، وخلال الفترة الاستعمارية الفرنسية، ومدرسة لتعليم الطلبة، وإيوائهم طيلة الفترة العثمانية، كما كانت البعض منها بؤرة للدروشة، والتصوف المنحرف، وكانت أخرى همزة وصل بين الجزائر والخارج، مثل الزاوية التيجانية، وزوايا إقليم توات التي لعبت دورا في نشر الإسلام، وعلوم اللغة العربية في إفريقيا وفي السودان الغربي، مما حصن المنطقة ضد الوثنية، والعمليات التنصيرية.

• عدم استفادة الثقافة الجزائرية من الثقافة والنهضة الأوروبية في هذه الفترة يعود إلى عاملين: عامل سياسي، والمتمثل في الحروب التي كانت بين الجزائر وبعض دول أوروبا وعلى رأسها إسبانيا، وعامل ديني تمثل في قول العلماء بدار الإسلام ودار الكفر.

الفصل السابع

الجزائريـــــون في مواجهـــة الحملـــــة الفرنسيـــــة

1 - ظروف الأزمة الفرنسية الجزائرية

2- أسباب فشل الجزائريين في التصدي للحملة الفرنسية

3- نتائج الحملة الفرنسية

الفصل السابع:

الجزائريون في مواجهة الحملة الفرنسية

بعد أن استعرضنا في الفصول السابقة الأوضاع السياسية وقدرات الجزائر العسكرية والاقتصادية والصحية والثقافية، نحاول على ضوء كل تلك المعطيات، معرفة طبيعة رد فعل الجزائريين من الحملة الفرنسية، مبرزين الأسباب الحقيقية التي كانت وراء انهزامهم، وعدم قدرتهم على الصمود أمام الجيش الفرنسي.

تعد الحملة الفرنسية على الجزائر في سنة 1830م، درسا تطبيقيا نموذجيا بامتياز يعرض على أبنائنا في المدارس، نظرا لما يمكن استخلاصه من عبر ودروس، تساعدهم على تفادي الأخطاء التي وقع فيها أسلافهم، وتمكنهم في نفس الوقت من فهم حاضرهم والتخطيط للمستقبل على أسس سليمة. إلا أن هذه الغايات لا يتأتى تحقيقها، إلا بالابتعاد عن القراءات السردية للأحداث التاريخية، بل يجب أن يكون التركيز على القراءة التحليلية والنقدية، محاولين إبراز السلبيات والإيجابيات. فالشعوب والأمم التي قطعت أشواطا في مجال التطور، هي تلك التي اعتنت بتاريخها، واستفادت من تجارب غيرها من الأمم، فقامت بقراءة نقدية للتاريخ، مما ساعدها على تفادي الأخطاء التي وقع فيها الأولون، وعدم تكرارها.

1 - ظروف الأزمة الفرنسية الجزائرية:

إن من أصعب القرارات التي يمكن أن يتخذها الحاكم، هو قرار الدخول في حرب من عدمه، نظرا لجهل النتائج التي ستترتب على ذلك. لهذا، فإن قبل

اتخاذ أي قرار، يستلزم أولا، القيام بتقييم دقيق وموضوعي لقدرات البلاد المادية والبشرية، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الداخلية والإقليمية والدولية. وثانيا، محاولة تقدير قدرات الخصم. وإن لاحظت أن الكفة ليست في صالحك، فإنه من الحكمة أن تتفادى المواجهة، والبحث عن السبل السلمية والدبلوماسية لإيجاد مخرج للأزمة. والواقع أن الحكومة الفرنسية لم تترك للقيادة الجزائرية هامشا للمناورة الدبلوماسية، إذ عقدت العزم على شن حملة عسكرية مهما كلفها ذلك. والحقيقة المؤكدة، هي أن حملة سنة 1830م، تعد الحلقة الأخيرة لسلسلة من مشاريع الغزو التي شرعت فرنسا في إعدادها منذ القرن الثالث عشر[1]، في عهد لويس التاسع. كما أن الحكومة الفرنسية قد فرضت في فترة الأزمة (1827-1830م)، شروطا تعجيزية على القيادة الجزائرية، قصد إفشال المفاوضات السلمية الجارية بين الطرفين[2]، وقامت أيضا بعرقلة مساعي الدولة العثمانية الرامية لتسوية النزاع القائم بين البلدين بطرق سلمية[3].

كانت الحكومة الفرنسية مصممة على تنفيذ حملتها، وذلك لاعتبارات سياسية، وإستراتيجية، واقتصادية، التي يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

---

1 – A. BERTHIER, L'Algérie et son passé, éd.J. Picard, Paris 1951, P.81. Voir aussi F. CHARLES ROUX, France Afrique du Nord avant 1830, Les précurseurs de la conquête, Félix Alcan, Paris 1932, P.9.

2– PLANTET, OP. CIT., P.563.

3 – أرجمند كوران، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر 1827–1847، ترجمة وتعليق عبد الجليل التميمي، ، ص.27

- التخفيف من الأزمة الاقتصادية الخانقة، وذلك كان يتطلب البحث عن الأسواق الخارجية لتصريف منتجاتها، والحصول على الموارد الطبيعية لإقلاع عجلة التنمية، والتقليص من نسبة البطالة، وإبعاد الجنود من الثكنات إلى أماكن بعيدة، تفاديا لوقوع اضطرابات داخليا.

- البحث عن انتصار خارجي ينسي الشعب الفرنسي هزيمة جيش نابليون في سنة 1814م، والتقليل من آثار قرارات مؤتمر فيينا، التي لم تكن في صالح فرنسا[1].

- منافسة الدول الطامعة، لاسيما إنجلترا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية، في احتلال مناطق النفوذ في إفريقيا وحوض المتوسط، وغيرها من المناطق.

إن ما لاحظناه، هو أن فرنسا قد حققت مطامعها منذ أن وطأت أقدامها أرض الجزائر، إذ قامت في المرحلة الأولى بنهب الأموال والسلع المختلفة الموجودة في خزينة القصبة والميناء والمخازن والمنازل وغيرها من المؤسسات[2]، ثم قامت في المرحلة الثانية بمصادرة الأوقاف ومداخيلها، واستولت على الأراضي الخصبة، وأنشأت مستعمرات فلاحية، التي عمرت بالبطالين الأوربيين (المدنيين والعسكريين).

وانطلاقا مما سبق ذكره، فإن السؤال الذي يفرض نفسه عند محاولة معرفة الظروف المحاطة بالحملة الفرنسية على الجزائر وتداعياتها، هو، هل قامت

---

1 – M. HABART, Histoire d'un Parjure, éd. de Minuit, Paris 1960, P.15

2 – حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص.205.

القيادة الجزائرية بتقييم شامل لقدرات البلاد، والظروف العامة السائدة آنذاك، قبل اندلاع الحرب؟

فإذا عرفنا النتائج التي تمخضت عن الحملة الفرنسية، منها احتلال الجزائر بصفة نهائية، فإننا من حقنا أن نتساءل عن الأسباب الحقيقية التي كانت وراء فشل الجزائريين في التصدي للحملة الفرنسية؟ وهنا أذكر ما قاله أحد المؤرخين عن أهمية الاهتمام بالتاريخ، إذ قال: " إن الإنسان بطبعه يميل إلى معرفة الماضي والربط بينه وبين الحاضر، وذلك جانب من تطلع الإنسان على المعرفة، والمعرفة من شأنها أن تعطي الإنسان أمانا في سيرته في الحياة وثقة في نفسه".

إن الإجابة على الأسئلة المطروحة، يتطلب منا العودة إلى وثائق تلك الفترة، محاولين قراءتها قراءة متأنية ونقدية، قصد استخلاص الحقائق التاريخية المجردة من الذاتية، وهنا تكمن أهمية علم التاريخ كمادة إستراتيجية، تهدف إلى معرفة الأخطاء التي وقع فيها أسلافنا حتى لا نقع فيها نحن، والتي على أساسها نفهم حاضرنا ونخطط لمستقبلنا.

2- أسباب فشل الجزائريين في التصدي للحملة الفرنسية:

نحاول في هذا العرض الإلمام بأهم الأسباب التي كانت وراء فشل الجيش الجزائري في مواجهة الحملة الفرنسية، والتي يمكن حصرها في النقاط الآتية:

1 - ضعف القدرات العسكرية: استخدم الجزائريون أسلحة غير متطورة للدفاع عن سواحل بلادهم. كما أن عدد القوات النظامية كان محدودا، إذ لم يكن يتجاوز أربعة آلاف جندي، ويعود سبب تراجع عدد القوات الجزائرية إلى توقف عملية

التجنيد من الولايات العثمانية المشرقية خلال الفترة الأخيرة من الحكم العثماني. أما القوات المحلية التي أبدت استعدادها للمشاركة في الحرب إلى جانب القوات النظامية، فبالرغم من عدد أفرادها المعتبر، إلا أنها كانت تفتقر إلى السلاح والذخيرة[1]، ولهذا السبب اضطرت إلى الانسحاب من ساحة المعارك، والعودة إلى مواطنها، بعد أن تأكدت من استحالة التصدي للجيوش الفرنسية [2]. أما الفرنسيون، فقد استعملوا أسلحة متطورة، وخططا حربية مدروسة، تم إعدادها منذ سنوات. كما أن المعركة لم تكن متكافئة بين الطرفين، لأنها كانت معركة حضارية وتقنية في المقام الأول، وفي الأمرين كانت لفرنسا اليد العليا.

2 - **ضعف القيادة:** كان الجيش الجزائري النظامي يفتقد إلى القيادة المحنكة، إذ قام الداي حسين قبل فترة قصيرة من قدوم الحملة، بعزل الآغا يحيى بعد اتهامه بالتآمر ضده. وكان يحيى آغا قد اكتسب خبرة واسعة في كل ما يتعلق بفنون الحرب، والتنظيم العسكري، كما كان يحظى بالطاعة والاحترام لدى الجنود، ويتمتع بشعبية واسعة. وأوكل الداي القيادة العامة للجيش لسهره إبراهيم آغا، الذي قيل عنه بحق، إنه لم يكن قائدا ممتازا في يوم من الأيام، ولم يعرف الشيء الكثير من التكتيك العسكري، فهو لم يفعل شيئا عندما وصل الجيش الفرنسي إلى ساحل سيدي فرج، رغم أنه كان يعلم بالمكان الذي تدخل منه الحملة إلى الجزائر، إذ سلمت له من قبل الخريطة التي رسمها الفرنسيون. كما أنه اطلع على أخبار الحملة التي كانت تنشرها الصحف الفرنسية والأوربية، أو عن طريق الجواسيس

1 – سعد الله، أبحاث وآراء ...، ص.187.

2 – حمدان، المصدر السابق، ص.190.

الذين كانت تربطهم علاقات مع الجزائر. وكان كل ما فعله، هو جمع عدد قليل من سكان متيجة لمحاربة الجيش الفرنسي. كما أن الآغا إبراهيم رفض الأخذ بنصائح الحاج أحمد، باي قسنطينة، الذي اقترح عليه خطة حربية لمواجهة العدو، والتي تقوم على توزيع القوات الجزائرية-العثمانية، وجعل جزء منها غرب سيدي فرج لمنع العدو من تحقيق هدفه، المتمثل في الاستيلاء على العاصمة، واقترح أيضا أن يتولى كل قائد الاعتناء بجزء من الجيش، وطالب بضرورة حفر الخنادق حول معسكر أسطاولي. إلا أن الآغا إبراهيم تشبث بخطته، فكانت إجابته " إنكم لا تعرفون التكتيك الأوربي، إنه يتعارض كل المعارضة مع التكتيك العربي"[1]. وقد أثبتت الأحداث بعد ذلك أن إبراهيم آغا كان جاهلا بالتكتيكين معا. وأمام زحف الجيوش الفرنسية، اضطر إبراهيم آغا إلى الانسحاب من ساحة المعركة، وترك قواته دون قيادة.

3 - **ضعف الاستعداد والتخطيط:** ومن الأخطاء التي ارتكبتها القيادة الجزائرية، هو حشد جميع القوات والعتاد الحربي في منطقة الحراش، شرقي مدينة الجزائر، والتي تبعد عن منطقة سيدي فرج بحوالي أربعين كيلومترا، وهذا ما كان يتطلب عدة أيام لنقل ذلك العتاد من الحراش إلى سيدي فرج. فتركت منطقة سيدي فرج بدون تحصين. فلم يجد الجيش الفرنسي أمامه لما نزل إلى البر، سوى عدد قليل من المدافع، التي كان يحيى آغا قد نصبها عند بداية الخلافات مع الفرنسيين. إن ما يمكن ملاحظته، هو أن القيادة الجزائرية قد ارتكبت أخطاء كثيرة في استعداداتها العسكرية، والمتمثلة في عدم الاعتناء بالحصون البرية، وعدم مجابهة الجيش

1 – نفسه، ص.192.

الفرنسي قبل نزوله إلى البر. ربما لو تم الهجوم عليه قبل عملية الإنزال لتمكنت القوات الجزائرية من الانتصار عليه، لأن القائد دو بورمون De Bourmont أنزل الجنود قبل المؤن والأسلحة والذخيرة. كما أن الجنود الفرنسيين كانوا يعانون من التعب بسبب الفترة الطويلة التي قضوها على متن السفن، نظرا لرداءة الأحوال الجوية التي عطلت عملية الإنزال. وعلاوة على ما ذكر، فإن القيادة الجزائرية لم تستغل الظروف الحرجة التي كانت تمر بها القوات الفرنسية أثناء وصولها إلى ساحل سيدي فرج، إذ تعرضت سفنها إلى عاصفة، أتلفت جزءا من ذخيرتها ومؤنها، ولفظت كثيرا من صناديق البارود المبللة إلى الشاطئ.

وما يجب الاعتراف به، هو أن الجيش الجزائري لم يتعود على خوض حروب برية حديثة في حجم تلك الحروب التي كانت الجيوش الفرنسية تخوضها في القارة الأوربية. فكانت معظم الحروب التي كان يخوضها الجيش الجزائري، مقصورة على إخماد بعض الانتفاضات المحلية في الأرياف، أو الرد على أساطيل العدو ببعض القنابل من وراء أسوار مدينة الجزائر. فقد كشفت هذه المواجهة ضعف القوات الجزائرية من كل الجوانب، والدليل على ذلك، أن القوات الجزائرية لم تصمد إلا أياما معدودة (ثلاثة أسابيع)، أمام الجيوش الفرنسية.

4 - **الثقة المفرطة للحكام:** كان الاعتقاد الراسخ لدى الحكام الجزائريين أن عاصمتهم آمنة، ولا يمكن لأية قوة كانت من احتلالها، ولهذا عرفت بالمحروسة، والمحمية التي لا تقهر. وكان هذا الاعتقاد نابعا من التجارب السابقة، حيث تعرضت الجزائر خلال فترة الحكم العثماني إلى العديد من الحملات العسكرية، نذكر منها: الحملات الإسبانية، والفرنسية، والإنجليزية، والهولندية، والسويدية،

والدانماركية، والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول. فكان مصير كل هذه الحملات الفشل أمام أسوار مدينة الجزائر. إلا أن ما لم يدركه حكام الجزائر، هو أن الظروف قد تغيرت في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع التاسع عشر، فلم تعد كما كانت عليه في القرنين السادس عشر والسابع عشر. فالعالم الغربي قد طور نظمه الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية وسلاحه وأساطيله الحربية. فقام بقفزة في مجال التطور، عكس الجزائر والعالم الإسلامي عامة، الذي حافظ على نظمه التقليدية، فلم يحاول مواكبة النهضة الأوربية، التي كانت انطلاقتها الفعلية في أواخر القرن الخامس عشر.

5 - سوء تقدير الحكام للظروف الداخلية والإقليمية والدولية:

أ - داخليا: كانت العلاقات بين الحكام والمحكومين متوترة، فقد دخلت البلاد في فوضى عارمة، نتيجة الانتفاضات التي اندلعت في مختلف أنحاء البلاد، والتي زادت حدتها في العقود الأخيرة من الحكم العثماني. وقد ترتب على تلك الانتفاضات نتائج سلبية، أثرت في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية. فلهذا يمكن اعتبارها من الأسباب الرئيسية التي ساهمت في إضعاف الدولة، وعجلت بنهاية الحكم العثماني في الجزائر. والواقع أن الظروف العصيبة التي كانت تمر بها البلاد، كان نتيجة لذلك الصراع الدائر على مستوى هرم السلطة. فلم يتمكن الحكام في السنوات الأخيرة من الحكم العثماني من السيطرة على الأوضاع الداخلية المتفاقمة، فكانوا يواجهون مؤامرات اغتيال، منهم الداي حسين آخر دايات الجزائر، الذي تعرض لمحاولة اغتيال. وقد حدث ذلك قبل دخول الفرنسيين إلى الجزائر بأسبوعين فقط، ولا يستبعد أن تكون تلك المؤامرة من تدبير الجواسيس

الفرنسيين، لإضعاف الجبهة الداخلية. فقام الداي إثر هذه المؤامرة بعزل وقتل عدد من المسؤولين[1]. وقد واصلت الأطراف المعارضة والمناوئة للداي مؤامراتها أثناء وصول الجيوش الفرنسية إلى الجزائر، إذ حاولت بعض العناصر التفاوض مع قادة الحملة[2].

ب - إقليميا: لم يتلق الداي في مواجهته للحملة الفرنسية الدعم المادي والمعنوي من الدول المغاربية. فقد اكتفى باي طرابلس بالتشجيع المعنوي للجزائريين في محنتهم، لضعف إمكانيات بلاده المادية والعسكرية، بينما حكام تونس والمغرب الأقصى رفضوا تقديم المساعدة المنتظرة منهم. فلم يتخذوا موقفا محايدا، بل أعلنوا منذ البداية الوقوف إلى جانب الفرنسيين، لعل ذلك يسمح لهم بتحقيق بعض الأهداف، والاستفادة من بعض الامتيازات في الجزائر بعد احتلالها من قبل الجيوش الفرنسية. إن موقف الدول المغاربية من الحملة لا يمكن فهمه وتفسيره إلا بالاطلاع على طبيعة علاقاتها بالجزائر، التي كان يغلب عليها طابع الصراع والتنافس في الفترة العثمانية وما قبلها[3].

كان بإمكان الدول المغاربية أن توحد سياستها الخارجية، نظرا لما كان يجمعها من نقاط التقارب، إلا أن ذلك لم يحدث. فكانت كل دولة تدافع عن

---

1 – الزهار، المصدر السابق، ص.169. أنظر أيضا بفايفر، المصدر السابق، ص.76.

2 – بفايفر، نفس المصدر، ص.99.

3 – للمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع، انظر أرزقي شويتام، دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي، الفترة العثمانية 1519–1830م، دار الكتاب العربي، الجزائر 2010.

مصالحها دون مراعاة مصالح جيرانها، فكانت النتيجة النهائية، أن كل الدول المغاربية تعرضت للاحتلال الأوربي.

ج - دوليا: لم تكن الظروف الدولية في مطلع القرن التاسع عشر في صالح الجزائر، إذ لم يكن بإمكانها الحصول على الدعم العسكري من الدولة العثمانية، لانشغالها بحرب اليونان، التي اندلعت في سنة 1821م، بمباركة الدول الأوربية، التي كان لها دور بارز في إثارة مسألة القومية المسيحية في الولايات العثمانية الأوربية، والعربية لاحقا. وكانت لهذه الحرب نتائج وخيمة بالنسبة للدولة العثمانية، التي فقدت جزءا معتبرا من أسطولها في معركة نافارين في سنة 1827م. وقد تضررت الجزائر هي الأخرى من تلك المعركة، حيث فقدت فيها معظم قطع أسطولها، الذي قدر بعشر سفن حربية [1]. فقد استغلت فرنسا الفراغ الذي تركه الأسطول الجزائري لكي تفرض حصارها على السواحل الجزائرية، والذي انتهى بعد ثلاث سنوات بشن حملة عسكرية واحتلال الجزائر. والجدير بالملاحظة، أن فرنسا قد عرفت اختيار

---

1 – كان الأسطول الجزائري يشارك في معظم المعارك البحرية التي كانت تخوضها الدولة العثمانية. فكانت السفن الجزائرية مطلوبة في المعارك، نظرا لحجمها الصغير الذي كان يساعدها على المناورة والقيام بالعمليات الحربية في الحوض الشرقي للبحر المتوسط، الذي تكثر فيه الصخور والجزر. وأثناء وقوع معركة نافرين، أرسلت الجزائر عشر سفن للمشاركة إلى جانب الأسطول العثماني ، إلا أن معظم السفن تحطمت، ولم ينج منها إلا سفينتان، اللتان التحقتا بميناء الإسكندرية، احتفظ بهما محمد علي والي مصر. أنظر. وثائق عثمانية، " رسالة الداي حسين إلى السلطان محمود الثاني حول السفن الجزائرية التي شاركت في حرب اليونان"، رقم الوثيقة 46324، السنة 1240هـ 1824م، محفوظات المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر. وكذلك A. DEVOULX, " Recherches sur la coopération de la régence d'Alger à la de l'indépendance grecque"? in R. A. N°7, Alger 1872.

الوقت المناسب لتنفيذ مشاريعها الاستعمارية في الجزائر. فالدول الأوربية والدولة العثمانية كانت كلها منشغلة بحرب اليونان، والأسطول الجزائري كان بعيدا عن الجزائر. فإن الظروف الدولية كانت كلها في صالح فرنسا، وهذا ما يجعلنا نعتقد أن تزامن قضية المروحة في 27 أبريل سنة 1827م، التي تذرعت بها فرنسا لاحتلال الجزائر، بما كان يجري على الساحة الدولية، قد خطط لها من قبل. وما يؤكد أن فرنسا كانت عازمة على احتلال الجزائر قبل حدوث الخلاف بين القنصل دوفال والداي حسين، تلك المذكرة الموجهة إلى مجلس ملك فرنسا في 1 ديسمبر سنة 1826م، فقد جاء فيها: "إن القيام بهجوم على الجزائر لا يمكن تنفيذه إلا بصعوبات كبيرة، كما أن احتمالات نجاحه ضعيفة، فلهذا لم يبق إذا، إلا محاصرة الميناء، وتدمير أسلحة الجزائريين"[1]. يتضح من محتوى هذا التقرير أن فرنسا كانت تخطط منذ وقت بعيد لغزو الجزائر، فكانت تبحث فقط عن الأسباب لتنفذ مشروعها، فقد استغلت حادثة المروحة لتضع مشاريعها الاستعمارية حيز التنفيذ.

إن ما يمكن استخلاصه، هو أن القيادة الجزائرية لم تقدر الظرف الدولي، الذي كان سائدا آنذاك. فبالرغم من ضعف قدرات البلاد العسكرية، وعلمها بالأخطار الخارجية التي كانت تتعرض لها البلاد، إلا أنها أرسلت جزءا من قواتها إلى اليونان لمؤازرة الدولة العثمانية في حربها. كما أن الدولة العثمانية كانت غير قادرة بعد الهزيمة التي منيت بها على تقديم العون للجزائر، فلهذا اقتصر دورها

1- " Note pour le Conseil du Roi, Paris le 1 décembre 1826", Mémoires et documents, Algérie 1825-1830, T.11, Archives M.R.E. France.

بعد أن أقدمت فرنسا على احتلال الجزائر، على القيام بالمساعي الدبلوماسية، قصد استرجاعها[1].

وإذا أجرينا مقارنة بين الحكومتين الجزائرية والفرنسية من حيث القدرات والاستعدادات، فإن ما لاحظناه، هو أن الجيش الفرنسي اكتسب خبرة متقدمة في الحروب التي خاض غمارها في القارة الأوربية تحت قيادة نابليون بونابرت، بدءا من الطرف الأغر بإسبانيا إلى ألمانيا والنمسا وروسيا وواترلو ببلجيكا. كما أنه استعمل أسلحة متطورة، سبق له أن جرب مدى فعليتها في المعارك العديدة التي خاضها في أوربا وخارجها. وكان معظم قادة الجيش يتمتعون بخبرة كبيرة في المجال الحربي والتخطيط العسكري، إذ سبق لهم أن شاركوا في المعارك المختلفة، مثل قائد الحملة الفرنسية دو بورمون، الذي سبق له أن قاد المعارك إلى جانب نابليون.

وقد قامت الحكومة الفرنسية بإعداد خطط حربية دقيقة، حيث سبق لها أن جمعت المعلومات الضرورية عن الجزائر، ووضعت خرائط مفصلة لعملية الإنزال، وحددت خطوات الغزو. كما أنها عرفت كيف تمتص الغضب الداخلي وتوجيهه إلى الخارج، مما سمح لها بالتخفيف من حدة الصراعات والأزمات الداخلية لفترة من الوقت. وأخيرا، فإن الحكومة الفرنسية قد وفّقت في اختيار

1- لمعرفة المساعي الدبلوماسية التي قامت بها الدولة العثمانية قصد استرجاع الجزائر، أنظر " Mémoire sur la situation actuelle de la France avec l'Empire Ottoman et sur le parti le plus avantageux à retirer de l'occupation d'Alger, par l'ancien Consul de France en Turquie", M. ET D. Algérie 1830, T.6, Archives du M.R.E. France.

الوقت المناسب لشن حملتها، إذ استغلت الظروف الدولية، التي كانت فيها الدولة العثمانية منشغلة بحرب اليونان. كما أنها قامت بمساعي لكسب مساندة الدول المغاربية لها، أو على الأقل ضمان حيادها من عملية الغزو. وأقنعت الدول الأوربية المنافسة لها بضرورة القيام بالحملة ضد الجزائر، بحجة أنها ستضمن لكل أوربا الأمن الدائم. وقد شرح السفير الفرنسي في إستانبول، حسب اعتقده، بوضوح دواعي الحملة التي قامت بها بلاده ضد الجزائر في المذكرة التي سلمها للمجلس العثماني المنعقد في 2 أوت سنة 1830م، للنظر في قضية الاحتلال. فقد ذكر السفير: "أن فرنسا بعد إقدامها على احتلال مدينة الجزائر، فإنها كانت عازمة على توسيع احتلالها إلى كل أنحاء البلاد، لأن ذلك يندرج في إطار سياستها الرامية إلى الاستيلاء على الجزائر. وكانت أسباب الغزو مرتبطة بالأمن العام، والمنفعة الإنسانية، والقضايا الدولية. وتلك القضايا لا يمكن تحقيقها إلا بالانتصار على الجزائر، فلهذا، فإن فرنسا مصممة على تحقيق الانتصار، بما أن جميع الدول الأوربية قد باركت ما قامت به فرنسا، وأبدت تأييدها المطلق لاحتلال الجزائر... إن الرأي العام الفرنسي والأوربي يطالب الإمبراطور بالاحتفاظ بالجزائر، وجني ثمار الانتصار، وتأمين الأمن العام لجميع النصارى، الذين ذاقوا الأمرين من هذه المملكة"[1].

يتضح مما سبق ذكره، أن سبب عدم قدرة القيادة الجزائرية على مواجهة الحملة الفرنسية، يعود إلى جملة من العوامل التي قمنا بتحليلها ونقدها، وإن الغاية من معرفة تلك العوامل، هو السعي لمعالجتها، حتى نتفادى تكرار

---

1 – وثائق عثمانية، " مذكرة السفير الفرنسي في إستانبول إلى المجلس العثماني المنعقد في 2 أوت 1830م للنظر في قضية احتلال الجزائر"، دفتر خط همايوني، رقم الوثيقة 46906، السنة 1830م، محفوظات المكتبة الوطنية الجزائرية.

هذه الظاهرة حاضرا أو مستقبلا، وهنا تكمن أهمية الاعتناء بمادة التاريخ، التي تعد بحق ذاكرة الشعوب والأمم.

3 - نتائج الحملة الفرنسية:

جاء في البيان الذي وزعه قائد الحملة الفرنسية على الجزائر دو بورمون على الشعب الجزائري في 8 يونيو 1830م، ما يلي: " أضمن لكم أن بلادكم وأراضيكم وبساتينكم وكل ما هو لكم صغيرا كان أو كبيرا، فيبقى على ما هو عليه، ولا يتعرض لشيء من ذلك جميعه أحد من قومنا، بل يكون في أيديكم دائما"[1].

لقد فضلنا أن تكون بداية دراسة الوجود الفرنسي في الجزائر بمحتوى البيان الذي وعد فيه الفرنسيون الشعب الجزائري، بأنهم جاؤوا إلى الجزائر لمعاقبة حاكمها الداي حسين (1818-1830م)، الذي زعمت فرنسا أنه أهان شرفها باعتدائه على قنصل بلادها دوفال Deval، بما كان يعرف بحادثة المروحة[2]. كما أنهم التزموا باحترام مقدسات الشعب الجزائري وممتلكاته. إلا أنهم بمجرد أن وطأت أقدامهم أرض الجزائر، شرعوا في تطبيق مشاريعهم الاستيطانية. ومع مرور الأيام أظهروا نواياهم الحقيقية. وقد وظف المحتلون لتحقيق أهدافهم المسطرة منذ وقت بعيد، والمتمثلة في سياسة الاستيطان، عدة وسائل، منها: الإبادة الجماعية

---

1 – " Proclamation du Général de Bourmont aux Algériens, 8 Juin 1830", Mémoires et Documents, Algérie 1825-1830, Archives du Ministère des Relations Extérieures, France.

2 – للمزيد من التفاصيل عن الأسباب التي تذرعت بها فرنسا لغزو الجزائر، أنظر "Le Moniteur Universel, Mardi 20 Avril 1830", in M. et D. Algérie 1825-1830, Arch. M.R.E. France.

للسكان، ومصادرة أملاكهم، ونفيهم خارج الوطن، ووضعهم في المحتشدات، وتطبيق سياسة التجهيل والتفقير. وكان الهدف المنشود من تنفيذ كل هذه الإجراءات، الاستيلاء على أراضي الجزائريين، لمنحها للوافدين الأوربيين على الجزائر. وتسعى الدراسة إلى إظهار الأساليب التي اتبعها المحتلون في الجزائر عبر مختلف الأطوار، لتحقيق سياستهم الاستيطانية.

- سياسة التجهيل وطمس معالم الشخصية الجزائرية:

قام المحتلون في بداية احتلالهم للجزائر بالاعتداء على أماكن العبادة، فحولوا المساجد إلى كنائس، وإلى إسطبلات للحيوانات، وإلى ثكنات عسكرية، وإلى مخازن[1]. وفي المرحلة الثانية، استولى المحتلون على مؤسسات الأوقاف، لاعتقادهم أنها تمثل مصدر التمويل للمقاومة الجزائرية، وقطاع التعليم والمدرسين والعلماء. وجعلوا المؤسسات الدينية كلها بما فيها المساجد والزوايا والأضرحة والمدارس وموظفيها تحت الإدارة الفرنسية[2]. وقد ترتب على هذا الوضع تفشي ظاهرة الجهل في المجتمع الجزائري، بعدما كانت نسبة كبيرة منه تتقن الكتابة والقراءة، وهذا باعتراف القادة الفرنسيين أنفسهم، إذ قال أحدهم: " إن العرب كانوا يتقنون كلهم القراءة والكتابة. وفي كل قرية توجد مدرستان. وأما عدد المدارس فقد كان يناهز ألفي مدرسة، كما توجد معاهد في مدينة الجزائر، وقسنطينة، ومازونة، وتلمسان، ووهران. وكان التعليم في الزوايا زاهرا. فكان لكل طريقة دينية عدة

---

1 – KLEIN, OP. CIT., T2, P.22.

2 – أبو القاسم سعد الله، " تيارات اليقظة والإصلاح في المغرب العربي 1830–1956م"، في مجلة المصادر، العدد 8، الجزائر 2003، ص.87.

مدارس منتشرة في القطر"[1]. وقد قام المستعمر بتفريغ البلاد من علمائها، أمثال ابن العنابي[2]، وابن الكبابطي[3]، إذ أقدمت الإدارة الفرنسية على نفيهما إلى الإسكندرية، بحجة التأمر على أمنها. كما أرغم بعض العلماء على مغادرة البلاد، نظرا للاضطرابات التي سادت مختلف أنحاء البلاد. وهكذا قد تمكن المحتلون من تحقيق أحد أهدافهم، المتمثل في تجهيل الشعب الجزائري، وعزله عن مرجعياته الوطنية.

وقد عرفت أوضاع التعليم في الجزائر في أقل من عقدين من الاحتلال، تدهورا كبيرا، وهذا ما يمكن استخلاصه من التقرير الذي أعده المسؤول الفرنسي عن التعليم العمومي بالجزائر، السيد ديشي، إذ جاء فيه: " ففي الجزائر اختفى العديد من المساجد، وهدمت خمس زوايا، وصودرت عائدات المساجد والزوايا جميعها لتأخذ اتجاها آخر تخالف مقاصد الواهبين لممتلكاتهم، ولم تبق دروسهم

---

1 – فرحات عباس، حرب الجزائر وثورتها، ليل الاستعمار، نقله إلى العربية أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، المحمدية المغرب، د.ت.، ص.60.

2 – تولى القضاء والإفتاء في الجزائر ومصر، ومنح الإجازات في كل الدول التي حل بها. وكان يعتبر من العلماء المسلمين الأوائل الذين طرحوا الأفكار الإصلاحية في النظم الإسلامية. واستعان به الداي حسين لما تخلى إبراهيم آغا عن قيادة المقاومة في سيدي فرج عند نزول الجيش الفرنسي. للمزيد من التفاصيل عن حياته وأفكاره، أنظر أبو القسم سعد الله، المفتي الجزائري ابن العنابي رائد التجديد الإسلامي (1775–1850م)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1977.

3 – وقف المفتي ابن الكبابطي ضد قرارات الإدارة الفرنسية الرامية إلى ضم الأوقاف الإسلامية إلى أملاك الدولة، وإدخال اللغة الفرنسية في المدارس القرآنية. ولهذا السبب قررت الإدارة الفرنسية في سنة 1843م بنفيه إلى مرسيليا، ثم سمح له بالتوجه إلى الإسكندرية، وهذا ما تؤكده الرسالة التي وجهها وزير الحربية الفرنسي. أنظر أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1990، 4ج، ج2، ص.11–41.

منتظمة إلا قليلا، ونفس الوضع شمل المدن الداخلية. أما بالنسبة للزوايا في أوساط القبائل، فلم يعد لها وجود سوى بالاسم، ذلك أن حملاتنا العسكرية قد شتتت جموع الطلبة، وزادت بذلك في عدد أعدائنا، في حين أن المخطوطات التي كانت تشكل قاعدة التعليم، فقد قضي على جانب كبير منها"[1]. يفهم من محتوى التقرير السالف الذكر، أن شعار نشر الحضارة الذي رفعه المحتلون قبل قدومهم إلى الجزائر، كان مجرد خدعة لكسب الرأي العام الدولي، وتبرير حملتهم العسكرية.

وما يؤكد نية المحتلين في تنفيذ سياستهم الاستيطانية، هو أنهم شرعوا منذ الأيام الأولى للاحتلال في الاستيلاء على أراضي المقابر الواقعة داخل مدينة الجزائر وضواحيها، التي كانت مساحتها تفوق ثلاثين هكتارا، فأصبحت محل المضاربة، والصفقات التجارية. كما تعرضت القبور للتخريب، إذ تم إزالة بعض المقابر، مثل مقبرة الباشوات في باب الوادي، التي حولت إلى ساحة عمومية، ونصب بها المحتلون المقصلة، التي تم استعمالها لأول مرة في تنفيذ حكم الإعدام في شهر فبراير من سنة 1844م. وبحجة إقامة بعض المشاريع، مثل شق الطرقات، وتوسيع النسيج العمراني للمدينة، قامت الإدارة الفرنسية بتدمير الأضرحة ونبشها، وبعد الانتهاء من هذه العملية، كان يتم ردمها وتسويتها، لتستغل في انجاز المنشآت المختلفة[2].

---

1 – عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1962، دوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007، ص.215.

2 – KLEIN, OP. CIT., P.31.

وقد تعرضت بعض المنازل والمعالم الحضارية للهدم، دائما بحجة تجميل المدينة. ومن المعالم العمرانية التي تم هدمها، مقر المكتبة، الذي كان يمثل تحفة عمرانية في الفن الأندلسي، ونصب الجيش الفرنسي مكانها مدفعيته. وهذا ما جعل الآغا حمدان يقول عن الأعمال التخريبة وعملية النهب التي قام بها المحتلون في بداية الاحتلال، ما يلي:" لم نعد نجد مكانا للعيش ولا للدفن"[1]. وتعد هذه الشهادة المقدمة لدليل على حجم الأضرار التي ألحقت بمختلف معالم مدينة الجزائر، علاوة على الأضرار النفسية التي عبر عنها الجزائريون بالهجرة الجمعية إلى المشرق الإسلامي.

نلاحظ أن الأعمال التخريبية التي قام بها المحتلون، كانت موجهة أساسا ضد رموز الشخصية الجزائرية وهويتها، مثل المعالم الحضارية والثقافية بما تحتويه من لغة، ومعتقدات، وأماكن العبادة. وكان هدفهم طمس هوية الشعب الجزائري، واقتلاعها من جذورها. وقد تميز الاستعمار الفرنسي المباشر للجزائر، بفرض اللغة الفرنسية مكان اللغة العربية، بعد طرد السكان من أراضيهم الخصبة، وإدخال التشريعات والقوانين الفرنسية مكان الشريعة الإسلامية[2].

---

1 – اعترف القائد الفرنسي بروصار Brossart، بأن عدد المنازل التي تم هدمها في ضواحي مدينة الجزائر، كانت تقدر بتسعمائة منزل. وقد تسبب رعب التهديم هذا في هجرة عشرين ألف جزائري إلى المشرق في سنة 1832م، أنظر KLEIN, IBID. T.1, P.10.

2 – سعد الله، " تيارات اليقظة والإصلاح في المغرب...، ص.87.

- سياسة الإبادة الجماعية:

لجأ المحتلون منذ الشهور الأولى لاحتلال الجزائر إلى إبادة السكان، قصد الاستيلاء على أراضيهم، وأرزاقهم. وقد احتفظت لنا المصادر التاريخية تفاصيل المذبحة الشنيعة التي تعرضت لها قبيلة العوفية بالضحية الشرقية من مدينة الجزائر في شهر أبريل سنة 1832م. وقال عن هذه الإبادة الجماعية الجندي الألماني المرتزق، أوغيست جاجير A. Jager، الذي شارك في صفوف الجيش الفرنسي، ما يلي: " أمر الجنرال روفيقو Rovigo بشن حملة تأديبية مثالية على هذه القبيلة... قام الجيش، وخاصة فرقة القناصة الإفريقية، بنهب كل شيء في الخيام المجاورة، فامتدت الأيادي المخربة إلى أبسط الأشياء. واستولت العساكر على كل ما وجدته من ذهب، وفضة، وألبسة، وغيرها من الأشياء الثمينة، بل حتى الأشياء التي لا قيمة لها لم تسلم من نهبهم. زيادة على ذلك، حاولت القوات الاستعمارية أن تجر وراءها أكبر عدد ممكن من الماشية. وقد ارتكبت العساكر الفرنسية خلال هذه الغزوة، فظائع لا يمكن وصفها، لم ترحم العساكر الفرنسية حتى الأطفال، فقد اغتالوهم وهم في أحضان أمهاتهم، ثم يذبحون هؤلاء الأخريات بدورهن"[1] . ومهما كانت الأسباب التي تذرعت بها سلطة الاحتلال لإبادة قبيلة العوفية، دون مراعاة السن أو الجنس، فإن السبب الحقيقي الذي لم يذكر، هو أن هذه القبيلة كانت تقيم في سهل متيجة الخصب، الذي منحه المحتلون للمستوطنين الأوربيين المتوافدين على الجزائر.

---

1 – أنظر المزيد من التفاصيل حول هذه الواقعة في التقرير الجندي الألماني في عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830–1962، ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995، ص.69.

تعد سياسة الإبادة الجماعية التي نفذها المحتلون في الجزائر، إحدى السمات التي تميز بها الاستعمار الفرنسي طوال فترة الاحتلال. فكلما تقدمت الجيوش الفرنسية نحو دواخل البلاد، إلا وارتكبت جرائم في أوساط القبائل الريفية، ونظرا لكثرتها، فإنه أضحى من الصعب معرفة عددها. والمؤكد هو أن وتيرة الإبادة قد اشتدت في فترة المقاومة الشعبية، إذ كان المحتلون يعتقدون أن تلك الوسيلة تمكنهم من القضاء على روح المقاومة. ومن أبشع الجرائم التي اقترفها الجيش الفرنسي، تلك التي وقعت في جبال الظهرة في سنة 1845م. وتكاد أن تكون تفاصيلها مجهولة، لكونها تمت في سرية تامة، فلو لا الإشارات التي تضمنتها بعض الرسائل التي وجهها القادة الفرنسيون الذين نفذوا العملية إلى أسرهم، لما عرفنا عنها شيئا.

قامت القوات الفرنسية بقيادة المارشال بيليسي Pellissier في 19 يونيو سنة 1845م، بشن حملة عسكرية على قبيلة الفراشيش، الواقعة في جبال الظهرة، ولم يكن في وسع السكان إلا أخذ أمتعتهم وحيواناتهم للاختباء في إحدى المغارات الواقعة في جبال الظهرة. وبعد أن فرضت القوات العسكرية حصارا عليهم لعدة أيام، أمر الماريشال بيليسي بسد كل المنافذ المؤدية إلى المغارة، وبعد أن تمت العملية، أشعل النار في مدخل المغارة، مما تسبب في موت معظم من كان داخلها بالاختناق. وقد قدم أحد الجنود الفرنسيين الذين شاركوا في تلك المحرقة، وصفا دقيقا عن المنظر الفظيع، فكتب يقول، : "دخلت إلى الكهوف الثلاثة، وماذا رأيت؟ في باب الكهف كانت الثيران والحمير والكباش مطروحة، قد دفعها إلهامها الغريزي إلى مدخل الكهف، عساها تستنشق شيئا من الهواء، الذي انعدم داخل

الكهف. وفي وسط هذه البهائم وتحتها رجالا ونساء وأطفالا...إن هذه الكهوف واسعة الأرجاء، فحسبنا سبعمائة وستين جثة مطروحة فيها، ولم يتمكن من الخروج إلا ستين شخصا، ولكن كانوا أقرب إلى الموت منهم إلى الحياة، مات أربعون منهم"[1].

وبعد أقل من شهرين من هذه الواقعة، تكررت نفس العملية، إذ أقدمت القوات العسكرية الفرنسية في 15 أغسطس بقيادة الماريشال سانت أرنو St. Arnaud، بإضرام النار في إحدى المغارات التي اتخذها سكان قبيلة الصبيحة ملجئا لهم. وقد قدر عدد الضحايا في المغارتين بأزيد من ألف ضحية. وتحققت بذلك أمنية سانت أرنو، الذي ذكر في إحدى الرسائل التي وجهها إلى شقيقه المرابط في معسكر عين مران، جاء فيها: "جعلت من هذه المغارة مقبرة حقيقية. إن التربة تغطي إلى الأبد جثث هؤلاء المتعصبين، يوجد داخل المغارة خمسمائة لص... أعتقد أن الغاية تبرر الوسيلة، وللكولونيل مونتانياك نصيب من الصواب، حين قال إن الجيش الذي تكون مهمته إبادة شعب لا يكترث بقوانين الحرب، فما الحريق إلا حريق، لا يضرم الإنسان النار، ثم يطلب منها أن تكون بردا وسلاما، وما طبيعة النار إلا الإحراق والتدمير"[2].

وعلاوة على هذه الجرائم المرتكبة في حق سكان القبائل الريفية، نفذت الإدارة الفرنسية حكم الإعدام في حق المشاركين في المقاومات الشعبية، التي

---

1 – فرنسوا مسبيرو، سانت أرنو أو الشرف الضائع، ترجمة أحمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر 2005، ص.242.

2 – نفسه.

اندلعت عبر التراب الجزائري. كما أنها قامت بنفي عدد منهم إلى مستعمراتها في كيان وكاليدونية الجديدة. وكان هدف فرنسا من هذه الإجراءات، مصادرة أراضي المنفيين والمهجرين من جهة، وتعمير بهم مستعمراتها البعيدة من جهة أخرى. وعرفت ظاهرة التهجير والنفي انتشارا واسعا إثر فشل ثورة سنة 1871م[1].

- مراحل تنفيذ سياسة الاستيطان :

كانت إحدى أولويات المحتلين تتمثل في الاحتفاظ بالجزائر، وهذا ما كان يتطلب منهم تجنيد قوات عسكرية إضافية، ولهذا الغرض قامت الإدارة الفرنسية بإصدار قانون 9 مارس 1831م، الذي سمح بتشكيل فرق اللفيف الأجنبي خارج الوطن الفرنسي. كما كانت مسألة استغلال الأراضي الزراعية، والثروات الطبيعية، تتطلب توفير الأيادي العاملة، ولتحقيق هذه الأهداف، جلبت الإدارة الفرنسية عددا معتبرا من السكان الأوربيين. ففي العام الأول من الاحتلال 31 ديسمبر سنة 1830م، قدر عدد المدنيين الأوربيين في الجزائر ب 602 مدنيا[2]. وبناء على المرسوم الصادر في 21 سبتمبر سنة 1832م، شرعت الإدارة الفرنسية في تنفيذ سياسة

---

1 – طبقت الإدارة الفرنسية سياسة مصادرة أملاك القبائل الثائرة على نطق واسع، لاسيما أنها كانت بحاجة إلى مساحات إضافية لتلبية مطالب الفرنسيين الوافدين من منطقتي الألزاس واللورين. وقد صادق المجلس الوطني الفرنسي على الاقتراح الذي ألح على ضرورة منح هؤلاء الوافدين 100 ألف هكتار. كما اقترحت اللجنة المكلفة بالمصادرة، انتزاع للسكان ملكية سعتها 340 ألف هكتار. وهناك من كان يرى أن المساحة المقترحة للمصادرة قليلة. وعلاوة على سياسة المصادرة، فرضت الإدارة الفرنسية على الجزائريين غرامة الحرب. أنظر

C.R. AGERON, Les Algériens Musulmans et la France 1871-1919, éd. Bouchene, Paris2005, 2T. T.1, P.26.

2 – ROZET ET CARETTE, OP. CIT., P.105.

الاستيطان الرسمي، إذ استقدمت عددا من الأسر الأوربية، التي بدأت في وضع أسس المستوطنات الأولى في مدينة الجزائر وضواحيها. فكانت أولى مستوطنة ظهرت إلى الوجود، هي تلك التي عمرتها خمسون عائلة في دالي إبراهيم، وخصصت لها مساحة إجمالية سعتها 1314 هكتار. كما استقرت ثلاثة وعشرون عائلة بضواحي القبة، والتي استفادت من 93 هكتارا[1].

أما في إقليم الغرب الجزائري، فقد أنشأ المحتلون بسيدي بلعباس وحدها ما بين سنتي 1842-1845م، خمسة وثلاثين مركزا استيطانيا، وبلغ عدد المستوطنين بها 46180 مستوطن[2]. وعرف عدد الوافدين تزايدا كبيرا بمرور السنوات. وتبين الأرقام الآتية التطور الذي عرفه عدد المستوطنين الأوربيين في الجزائر في 31 ديسمبر سنة 1846م، فكان العدد الإجمالي يقدر ب 109400 مستوطن، وهم يتوزعون على النحو الآتي[3]:

الفرنسيون	47274	الإيطاليون	8175
الإسبان	31528	الألمان	5386
المالطيون	8788	السويسريون	3238

1 – رحيم محياوي، دراسة مستقبلية الاستيطان والتوطين، الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين، منشورات باجي مختار، عنابة 2006، ص.22.

2 – حنفي هلايلي، " منطقة سيدي بلعباس ومكنتها في سياسة فرنسا الاستعمارية 1842–1954"، في مجلة المصادر، الغدد 8، الجزائر 2003، ص.18.

3 – ROZET ET CARETTE, OP. CIT., P.106.

وإضافة إلى كل هؤلاء الوافدين، هناك بعض المستوطنين من الإنجليز، والبرتغاليين، والإرلنديين، والبولونيين، والبلجيكيين، والهولنديين، واليونانيين. وقد شجعت الإدارة الفرنسية سياسة الاستيطان هذه، فقد سبق للماريشال بيجو Bugeaud أن صرح أمام أعضاء غرفة النواب في سنة 1840م، بضرورة تشجيع سياسة الاستيطان، حيث قال :" إنه لابد من توفير الظروف الملائمة للمستعمرين في كل الأماكن التي تتوفر فيها المياه الصالحة، والأراضي الخصبة، وأن توزع عليهم تلك الأراضي على أساس ملكية خاصة، وذلك دون محاولة معرفة من هم أصحاب الأرض الشرعيين"[1]. وقد كان الماريشال بيجو من المشجعين لسياسة الاستيطان، فقد أنشأ عدة مراكز للمستعمرين في العديد من المناطق، ونذكر على سبيل المثال، مركز دلس الذي شيد بمرسوم 2 مارس سنة 1845م، والذي استقرت به مائتان عائلة أوربية. وقبل التاريخ المذكور، كان السكان المدنيون من أصل فرنسي يتشكلون أساسا من الموظفين، ثم التحق بهم ابتداء من سنة 1845م، المستعمرون، والتجار، والصيادون، والمزارعون، القادمين من مالطا، وإيطاليا، وإسبانيا، الذين سيتجنسون بالجنسية الفرنسية. وبعد تسع سنوات من صدور مرسوم سنة 1845م، شيد مركز بنشود، الذي يبعد عن مدينة دلس بتسعة كيلومترات، وتم تعميره هو الأخر بالمعمرين[2]. وكلما توغل الجيش الفرنسي في دواخل البلاد، أنشأت الإدارة الفرنسية مراكز للمستعمرين الأوربيين، كما كانت توزع الأراضي

---

1 - A. BENACHENHOU, Formation du sous-développement en Algérie, Essai sur les limites du développement du capitalisme en Algérie 1830-1962,E.N. Alger 1978, P.46

2 - J. DE CRESCENZO, Chroniques Tizi-ouzouennes 1844-1914, Alger 2005, P.24

الزراعية عليهم. وقد بلغ عدد قطع الأراضي الممنوحة للمدنيين الأوربيين بمدينة تيزي أوزو في سنة 1859م، 91 قطعة، وخصصت كلها لبناء السكنات[1]. أما الأراضي الخصبة، التي تم توزيعها على المستوطنين الأوربيين، هي تلك الواقعة بذرع بن خدة وبوخلفة. وقد عرف عدد المستوطنين الأوربيين في مدينة تيزي وزو ارتفاعا نسبيا، إذ بلغ في سنة 1872م، 241 مستوطنا[2].

لقد شرعت الإدارة الفرنسية في تنظيم سياسة الاستيطان بصفة فعلية في سنة 1841م، وذلك عندما أقدمت على الاستيلاء على أملاك البايلك، وممتلكات الأعيان، وتطبيق نظام تجميع القبائل وحصرها أو ما كان يعرف بالكانتونات، وسياسة مصادرة أملاك الثائرين والمساندين لهم[3]. وأحسن مثال عن سياسة المصادرة، ما حدث لقبائل بني عامر في سنة 1842م، عندما قررت ترك أراضيها لتلتحق بالأمير عبد القادر في المغرب الأقصى، وهذا ما دفع الحاكم العام للجزائر، الماريشال بيجو يصرح بتاريخ 18 أبريل سنة 1846م: "إن كل الأملاك العقارية والمنقولة الجماعية منها والفردية، التابعة للقبائل التي هاجرت إلى المغرب أو الصحراء، أصبحت ملكا للإدارة الفرنسية"[4].

وضعت الإدارة الفرنسية ترسانة من القوانين الخاصة بتنظيم العقار في الجزائر، وكان الهدف منها تجريد الجزائريين من أراضيهم. فلما حدد مرسوم 22 يوليو سنة 1834م، الوضعية القانونية للجزائر بالنسبة لفرنسا، وعين بموجبه

---

1 – IBID. P.47.

2 – IBID. PP. 90-91.

3 – BENACHENHOU, OP. CIT., P.47.

4 – هلايلي، المرجع السابق، ص.158.

الحاكم العام، الذي خولت له صلاحيات واسعة، تم تحديد الأراضي التي ستطبق عليها النصوص التشريعية. ودعم المرسوم المذكور بمرسومين في سنتي 1844م و1846م. وقد نص المرسوم الأول على بطلان شراء الأرض، ومصادرة أراضي القبائل الثائرة، والتي كانت تثير القلاقل في المناطق التي احتلها الجيش الفرنسي. أما المرسوم الثاني، فقد اشترط على كل مواطن جزائري حيازة عقد الملكية. وكان يتم تحديد الملكية على ضوء تلك العقود.

- انعكاسات سياسة الاستيطان على المجتمع الجزائري:

لقد سبق الإشارة إلى بعض النتائج التي تمخضت عن سياسة الاستيطان، والتي كانت تتلخص في تجهيل الشعب الجزائري، وطمس معالم شخصيته، والإبادة الجماعية، والنفي، والتفقير، ومصادرة أراضيه، وتحطيم نظمه الاقتصادية والاجتماعية المبنية على النظام القبلي. ومن النتائج المباشرة أيضا المترتبة عن سياسة الاحتلال عامة، هو انتشار ظاهرة الهجرة الجماعية للسكان، إذ قرر بعضهم مغادرة الجزائر، حفاظا على دينهم ولغتهم وعرضهم. وقد بدأت الهجرة الجماعية للجزائريين إلى الأقطار الإسلامية، بعد أن تأكد احتلال مدينة الجزائر في سنة 1830م. ففي عام 1832م احتضنت مدن المغرب الأقصى، تيطوان، ووجدة، وتازا، وفاس عددا من المهاجرين الجزائريين، القادمين من مدينة الجزائر، ووهران، ومستغانم، ومعسكر، وتلمسان. والتحق بهؤلاء المهاجرين في سنة 1836م سكان قبائل الحشم وبني عامر. وعرفت مقاطعة الشرق الجزائري نفس الظاهرة، بعد أن سقطت مدينة قسنطينة في يد الجيش الفرنسي في سنة 1837م، إذ اضطر عدد من سكان الشرق الجزائري إلى الهجرة إلى تونس وسوريا، ولا نستثني من هذه الهجرة

سكان منطقة الزواوة، حيث التحقت بعض العائلات بسوريا في سنة 1849م، والتي قدر عدد أفرادها بثلاثة آلاف نفر، وكان ذلك استجابة لنداء أحد شيوخ الطريقة الرحمانية، المهدي السكلاوي الإراثني[1]، الذي كان مستقرا بدمشق منذ سنة 1847م مع خليفة الأمير عبد القادر في منطقة الزواوة، أحمد بن سالم.

وكلما توسع الاحتلال الفرنسي في دواخل البلاد، زاد عدد المهاجرين، لاسيما أتباع الطريقة الرحمانية. وقد بلغ عدد العائلات الزواوية التي انتقلت إلى دمشق في سنة 1864م، مائتين عائلة. وقد عرفت ظاهرة الهجرة الجماعية انتشارا واسعا، نتيجة القوانين التشريعية التي سنتها الإدارة الفرنسية، والتي تم بموجبها توسيع رقعة المناطق المدنية، واحتمال تعميم سياسة حصر القبائل.

والجدير بالملاحظة، أن الإدارة الفرنسية قد تساهلت مع ظاهرة الهجرة، إذ أصدرت أمرا في سنة 1860م، أكدت فيها على ضرورة السماح للجزائريين بالهجرة، اعتقادا منها أن تطبيق هذا الإجراء، سيوفر مكانا وأراضي للمستعمرين. ولكن عندما أعلم نابليون الثالث في سنة 1861م بالهجرة الواسعة التي كان سكان إقليم قسنطينة مقبلين عليها، تدخل شخصيا في 9 مارس، طالبا من إدارته أن تقدم ضمانات للعرب. وتنفيذا لأوامر نابليون، قام بيليسي بتوزيع بعض عقود الملكية على الجزائريين. كما اتخذت الإدارة الفرنسية قرار منع الجزائريين من الهجرة[2]. وبالرغم من كل هذه الإجراءات، والحراسة المشددة التي فرضتها الإدارة الفرنسية

---

1 – هلال، المرجع السابق، ص.81.

2 – AGERON, Les Algériens Musulmans...T.2, P.1079.

على الجزائريين، فإن ذلك لم يضع حدا لظاهرة الهجرة، إذ استمرت طوال فترة الاحتلال.

وبعد هذا العرض، فإن ما يمكن استخلاصه، هو أن الاستعمار الفرنسي جاء إلى الجزائر بغرض احتلالها، والاستيلاء على ثرواتها، واستعباد سكانها، ومصادرة أراضيها، ومنحها للمستوطنين الأوربيين. ومهما اختلفت أراء المحتلين حول طبيعة النظم، والسياسات، والأساليب التي يجب إتباعها في الجزائر، فإن هناك إجماع حول ضرورة تكريس الاستعمار، وتحقيق أهدافه الاقتصادية والإستراتيجية. كما أن القوانين التي تم سنها، فمهما اختلفت وتنوعت من الناحية الظاهرية، فإنها كانت كلها ترمي إلى تحقيق نفس الهدف، ألا وهو ضمان رفاهية الفرنسيين خاصة والأوربيين عامة.

الخاتمــة:

بعد هذا العرض، يمكن أن نستخلص بعض النتائج، التي نلخصها في النقاط الآتية،

1- أن وضع الجزائر في العقود الأخيرة من الحكم العثماني، لم يكن يختلف في مجمله عما كان سائدا في الولايات العثمانية الأخرى، فالميزة البارزة التي ميزت تلك الولايات، كانت تتمثل في الضعف العام الذي أصاب كل القطاعات الحيوية. كما أنها لم تساير الركب الحضاري الذي عرفته الدول الأوربية ابتداء من أواخر القرن الخامس عشر، فاحتفظت بنظمها السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية التقليدية. وبالرغم من بعض محاولات الإصلاح التي قامت بها الدولة العثمانية، ومصر، إلا أنها باءت كلها بالفشل. وبناء على ما تقدم، فإنه لا يمكن فهم وضع الجزائر في الفترة العثمانية، إلا في إطار العالم الإسلامي، الذي كانت معظم أجزائه تحت الخلافة الإسلامية، التي كانت تمثلها الدولة العثمانية. فإن الضعف الذي كانت تعاني منه الدولة العثمانية على المستوى المركزي، كانت له انعكاسات سلبية ومباشرة على أوضاع الولايات التابعة لها، بما فيها الجزائر. فلم يعد بإمكان الدولة العثمانية مساعدة ولاياتها لمواجهة أزماتها الداخلية المتعددة الأبعاد، وكذا التصدي لأطماع الدول الأجنبية المتزايدة.

ففي الوقت الذي توصلت الدول الأوربية إلى جمع شملها، والتخطيط لتحقيق أهدافها، المتمثلة في الاستيلاء على مناطق النفوذ في الأراضي الإسلامية، كان العالم الإسلامي يعيش انقسامات داخلية، بل هناك بعض الأطراف التي تحالفت

مع الدول الأوربية ضد دول من نفس الانتماء الحضاري، واللغوي، والديني. وهذه الظاهرة وجدناها في المشرق والمغرب. فالدول الإسلامية عامة، والمغاربية خاصة، لم يكن لها سياسة دفاعية أو تجارية موحدة، التي تمكنها من مواجهة الأطماع الاستعمارية، التي كانت تستهدف كياناتها. والنتيجة النهائية، أن معظم الدول الإسلامية قد تعرضت للاحتلال.

2 - أن تدهور الأوضاع السياسية، نتيجة الاضطرابات على مستوى هرم السلطة، جعل الحكام عاجزين عن التحكم في زمام الأمور، فأصبحت السلطة الفعلية في أيادي الجيش، الذي كان شغله الشاغل، جمع الثروة بشتى الوسائل المتاحة. وقد أدى اشتداد وطأته على السكان إلى اندلاع العديد من الثورات الداخلية، واتساع دائرة المعارضين. فقد تخلى الفلاحون عن أراضيهم الزراعية، وتحولوا إلى رحل، فارين من دفع الضرائب المفرطة التي كانت الإدارة تطالبهم بها. وقد تسبب هذا الوضع في تراجع الثروة المادية، والموارد المالية، مما أثر سلبا على قدرات البلاد الاقتصادية، والعسكرية، والاجتماعية.

3 - أن الحكام قاموا بتكديس الأموال في خزينة الدولة طوال فترة الحكم العثماني، ولم يحاولوا استثمارها في تطوير القدرات الاقتصادية، والحربية، وفي تحسين مستوى معيشة السكان. فكانت معظم المشاريع العمومية، والتعليم، تنجز بمداخيل الأوقاف. أما أموال الخزينة، فكان جزءا منها يصرف في جرايات الجنود فقط. وقد رأينا أن كل تلك الأموال المودعة في خزينة الدولة، استولى عليها الجيش الفرنسي. وأثبتت الدراسات أن أحد الأسباب الذي دفع فرنسا إلى غزو الجزائر، هو ما عرف في التاريخ "بكنز القصبة". وكانت الحكومة الفرنسية على صواب في

قراراتها، إذ تمكنت بتلك الثروة التي استولت عليها من تغطية مصاريف حملتها العسكرية، واستثمار جزءا منها في تطوير بلادها.

4 - أن المجتمع قد مر بمراحل عصيبة، نتيجة الاضطرابات السياسية، والثورات الريفية، وحركات التمرد في العديد من المناطق. وقد أثر كل ذلك في نشاطاته اليومية. علاوة على الأزمات الاقتصادية، نتيجة الكوارث الطبيعية، مثل الجفاف، والقحط، والجراد، والفيضانات، والزلازل، والأوبئة. وقد ساهمت كل تلك العوامل في انخفاض عدد السكان، إذ ارتفع عدد الوفيات. فأصبح المجتمع الجزائري عشية الاحتلال، لاسيما القاطنين في الأرياف، والذين كانوا يمثلون % 90، لا يملكون كل القدرات الاقتصادية، والصحية، والحربية، والثقافية، التي تؤهلهم لمواجهة الغزو الاستعماري. علاوة على ذلك، كانت تنقصهم الوحدة والتنظيم والقيادة الرشيدة.

5 - أن تركيبة المجتمع الجزائري، ونظمه القبلية المعقدة، كانت بمثابة عقبات أمام تحقيق وحدته، ولم شمله، لوضع نواة لدولة وطنية. هذا ما يفسر فشل بعض الزعامات القبلية والدينية في تحقيق تلك الغاية. كما أن السلطة الحاكمة كان لها دور بارز في إجهاض كل المحاولات الرامية إلى الاستقلال عن دائرتها.

6 - أن الحكام قد اتبعوا سياسية سلبية في تسيير شؤون المجتمع، إذ ركزوا جهدهم طوال فترة حكمهم، لفرض قبضتهم، على تشتيت صفوف السكان، وكان ذلك يندرج في سياسة الصفوف، التي خلقت شرخا في المجتمع. وقد كان ذلك عائقا أمام قادة المقاومة الشعبية، بعد الاحتلال، في جمع السكان ولملمتهم في صف واحد، لخوض غمار المقاومة ضد الغزاة. فقد تطلب ذلك، انتظار العديد من السنوات لكي يعي السكان بانتمائهم إلى وطن واحد. وهذا ربما ما يفسر سبب استمرار

الاحتلال الفرنسي للجزائر لفترة طويلة. كما أن قدرات السكان الحربية كانت متواضعة، مقارنة بتلك التي كانت في حوزة الجيش الفرنسي.

7- أن مقومات المجتمع الجزائري قد تعرضت لعملية الطمس والتشويه طوال فترة الاحتلال الفرنسي. وكان الهدف من ذلك، تفريغ البلاد من سكانها وتعويضهم بالأوربيين. ولتحقيق تلك الغاية، قام المحتلون بإبادة السكان، ونفيهم خارج الوطن، ومصادرة أملاكهم، ومحوي هويتهم. وبالرغم من كل الوسائل التي استعملها المحتلون، فإن السكان تمكنوا من الصمود، وقاوموا بوسائلهم الخاصة كل الأساليب التي وظفها المحتلون.

الملاحق

الوثيقة رقم (1)

القوات العسكرية الجزائرية والسكان [1]

La population : Les Turcs, recrutés dans les ports du levant, la plupart poursuivis par la justice, forment la première classe. Ils sont tous soldats, au nombre d'environ de 10.000. Ils peuvent seuls élevés aux premières dignités de l'état. Depuis quelques années les recrutements en levant sont plus rares. peut-être faut-il l'attribuer à la politique du gouvernement qui reconnait l'impossibilité où il est de continuer longtemps à la milice l'énorme paie qu'elle reçoit depuis quatre ans, d'autant plus que toutes les ressources sont épuisées. La Course, qui était la principale, est à peu près anéantie par la reconnaissance de presque tous les états d'Italie.

Les Kouloughlous, on peut évaluer à sept ou huit mille, ceux d'entre eux qui reçoivent la paie comme les Turcs. Ceux-ci les redoutent beaucoup. Ils peuvent êtres nommés Beys ou à tout autre emploi subalterne, mais qui, dans aucun cas ne peut jamais leur donner de l'influence sur la milice.

Les Maures des villes et de la campagne, descendent de ceux d'Espagne, des indigènes, des Turcs du levant.

Forces de terre: Elles se compose de tous les Turcs et koulouglous qui reçoivent la paie, c'est-à dire d'environ 16.000 hommes. Ils forment

---

1 – D. THAINVILLE, " Mémoire sur Alger 1809", Mémoires et Documents, Algérie 1790-1827, Archives du M.R.E, Quai d'Orsay, France.

l'infanterie. Mais dans ce nombre, il y en a beaucoup que l'âge rend incapables de servir et d'ailleurs tous ne sont pas employés en même temps.

Chaque année, au printemps, on forme trois grands camps commandés par les beys des trois provinces pour lever les tribus qui se paient soit en nature, soit en argent.

On fait la paie de la milice tous les deux mois à Alger. L'époque de la grande paie qui a lieu tous les ans au printemps. Aucune raison ne peut les en dispenser.

Entre les Turcs et les Koulouglous, il y a quelques troupes d'infanterie composées de Maures on les appelle Zaoualis, mais ils sont en petit nombre.

Leur cavalerie, toute composée de Maures, est beaucoup plus nombreuse, mais jamais fixe. Ce sont les tribus soumises qui la fournissent.

الوثيقة رقم(2)

قدرات الجزائر العسكرية[1]

Ministère des Affaires Etrangères Ministère de la marine et des colonies

Reconnaissance des villes, forts et batteries d'Alger, Par Boutin, Chef de la légion d'honneur, Chef de bataillon au corps impérial du génie 1808.

Etat militaire du Dey en temps de paix: L'infanterie se compose de turcs fins ou nobles, c'est à dire de turcs immédiatement venus du levant, de Koul-Oglous ou fils de soldats Turcs à qui l'on a permis de se marier à Alger, et enfin de Zoualis ou Maures, le tout ensemble peut monter à 15.000 Turcs et 5.000 Koul- Oglous et Zaoualis

Ces 15.000 hommes doivent fournir garnison à Constantine, tittery, Oran et dans les différents points de ces provinces. Il n'en peut rester à Alger plus de 10.000.

Quand à la cavalerie, il est réellement impossible d'en faire l'évaluation. Lorsqu'on doit faire la guerre, la Régence somme les tribus soumises de fournir tel nombre de cavaliers.

---

1 –" Reconnaissance de villes, forts et batteries d'Alger, par Y. Boutin, Chef de la légion d'honneur, Chef de bataillon au corps Impérial du génie, 1808", M. et D. Algérie 1790-1827, T.14, Archives M.R.E. Quai d'Orsay, France.

Il est fort à désirer que la guerre continue entre les régences d'Alger et de Tunis. Cella occuperait le Bey de Constantine dont le contingent est seul plus considérable que ceux réunis de tittery et d'Oran. Il n'est point impossible d'avoir une certaine influence sur la résolution qui sera prise à ce sujet.

Marine algérienne :

Elle est nulle pour nous. Elle contient en :

3 frégates de 50, 46, 44 canons.

7 Chebecks de 18 à 32 canons.

3 Polacres de 10 à 22 canons.

10 chaloupes canonnières pontées et en état de tenir la mer.

50 chaloupes canonnières non pontées et d'ancienne construction pour la défense du port.

2 Galères pour la défense du port, quelques petits corsaires de 4 à 6 canons.

Munitions de guerre des Algériens :

On pourrait dire qu'on ne fait à Alger ni canons, ni fusils, ni sabres, ni pistolets, ni poudre, ni pierres de fusil. Il y a six ans on fondait quelques canons par forme d'expérience. On avait dernièrement acheté du bronze pour

en faire d'autres, mais on n'en a pas fait usage, le fondeur est mort et il n'a pas été remplacé, c'était un Espagnol.

on fait un peu de poudre, elle est mauvaise. Dans quelques endroits les Kabaïls ou Maures des montagnes font des fusils pour leur usage ; ils sont d'une très mauvaise qualité. Une petite partie de ces munitions vient de Constantinople, le surplus est fourni par les puissances étrangères ou acheté d'elles.

الوثيقة رقم (3)

عدد السكان، والقدرات العسكرية، والموارد المالية

Mémoire du Gl. Hulin, Alger an X.[1]

Population: Elle est évaluée pour toute la république d'Alger à un million et demi, compris les hordes des Cubeiks (Kabyles) des montagnes indépendantes.

La ville renferme quatre vingt mille mahométans et environ 10.000 Juifs.

Forces militaires: Troupes 14.000 Turcs et coroglis et 3 à 4.000 Spahaïas dite cavalerie arabe. outre ces troupes, 50 à 60.000 Maures et Arabes des villes et des villages de l'intérieur.

Forces maritimes: 66 bâtiments pourtant 423 canons.

Revenus: Le trésor renferme 40 million de piastres fortes. Les dépouilles de Tunis lors de la première guerre, augmentèrent ce trésor d'environ de 10 million de de piastres fortes. Ce trésor à toujours été administré avec la plus grande économie.

1 – " Mémoire du Gl. Hulin, Alger an X", M. et D. Algérie 1790–1827, T.11, Archives M.R.E. Quai d'Orsay, France.

الوثيقة رقم (4)

رسالة القنصل دوفال إلى دوق ريشليو، وزير الشؤون الخارجية [1]

Alger le 15 janvier 1817

A Son excellence, Mr; Le Duc de Richelieu, Ministre d'état des Affaires étrangères

Une nuée de sauterelles avait ravagé toutes les terres du royaume d'Alger, et la disette était portée à un tel point à mon arrivée ici que j'ai du apporter de Toulon de la farine pour la consommation de ma maison, s'en faire venir en suite encore pour le même objet. Tout était en proportion de cette cherté de pain, et a duré aussi jusqu'aux nouvelles récoltes.

---

1 – " Lettre de Deval, Consul de France à Alger à son Excellence le Duc de Richelieu, ministre d'état des Affaires étrangères, Alger le 15 janvier 1817", correspondances Consulaires, Alger 1817-1818, T.43, Archives M.R.E. Quai d'Orsay, France.

قال الزهار عن الجراد الذي اجتاح الجزائر في فترة وجود القنصل الفرنسي دوفال في الجزائر، ما يلي: " جاء الجراد في هذه السنة 1814م، أوله أتى طائرا ثم غرس، وأقام أياما في الأرض، ثم خرج وأكل الزرع والأشجار والثمار، ووقع الغلاء في تلك السنة, وأعطى الأمير القمح لجميع الخبازين، وجعل له سعرا أيام الرخاء, وأمر الخبازين أن يقوموا بعمل ما يلزم للبلاد. ولكن صار الناس يقتتلون على ذلك الخبز. وبقي الأمر كذلك إلى أن أينع الزرع الجديد. وقد أخصبت الأرض تلك السنة، ورخصت الأسعار"، المصدر السابق، ص.117. يبدو أن فترة الغلاء قد استمرت إلى سنة 1817م، حسب التاريخ الذي ورد في رسالة دوفال.

الوثيقة رقم (5)

تقرير إلى مجلس ملك فرنسا، يحدد فيه صاحبه الظروف الملائمة للقيام بحملة عسكرية ضد الجزائر.

Paris Le 1 décembre 1826[1]

Note pour le Conseil du ROI.

Les lettres ci-jointes (qui ne sont encore qu'en projet) auraient pour objet de provoquer près du Dey d'Alger des explications dont les conséquences pourraient être de nous mettre immédiatement en état d'hostilité contre la régence.

Si telle devait être en effet l'issue de cette affaire, la saison serait mal choisie pour agir. Une attaque de vive force contre Alger ne serait exécutable qu'avec d'assez grandes difficultés et très peu de probabilités de succès, resterait donc le blocus du port et la destruction des armements algériens...

D'un autre côté il est à croire que déjà la flotte algérienne, fidèle aux usages des barbaresques est entrée pour ne reprendre la mer qu'au printemps. Il n'y aurait donc aucune chance favorable pour une expédition actuellement dirigée contre cette flotte, de même que le blocus du port ne servirait à rien jusqu'au retour de belle saison...

---

1 – " Note pour le Conseil du Roi, Paris le1décembre 1826", M. et D. Algérie 1825-1830, T.11, Archives M.R.E, Quai d'Orsay, France.

نلاحظ من خلال ما ورد في هذه المذكرة، أن هناك نية لغزو الجزائر، وذلك قبل وقوع خلافات بين الداي حسين والقنصل الفرنسي دوفال، والمعروفة في التاريخ بحادثة المروحة.

الوثيقة رقم (6)

تقرير موجه إلى ملك فرنسا خاص بالحصار الذي فرضه الأسطول الفرنسي على الجزائر

Le 1 mai 1829[1]

Rapport au Roi

Sire,

Sa Majesté sait quelle est la position de la France à l'égard d'Alger. Un blocus de deux ans n'a pu triompher de l'opiniâtreté du Dey, et des négociations entamées avec lui n'ont amené aucun résultat.

Cependant il importe de mettre fin à une guerre dont l'inefficacité n'est que trop démontré et qui compromet la considération de la France en même temps que les intérêts de son commerce.

Elle ne paraît être terminée que de deux manières, soit par une expédition de terre et mer en détruisant le port et les fortifications d'Alger, soit par un système de négociation défèrent de celui qui a été suivi jusqu'à ce jour.

---

1 – " Rapport au Roi de France, Le 1 Mai 1826", M. et D. Algérie 1829-1830, T.4, archives M.R.E. Quai d'Orsay, France.

وثيقة رقم (7)

سياسة الدولة الاحتكارية[1]

... Le Dey y ajoute souvent une recommandation au Bey de Constantine de ne livrer le blé qu'à la compagnie et de n'en vendre à aucun étranger, excepté ceux qui seront porteur d'ordre de la régence. Le Bey seul vendeur de la denrée fait passer à Bonne toute celle qu'il a dans ses magasins de Constantine. Il fait également acheter tout le blé qui se présente au marché de Bonne.

Lorsque le prix des grains vient à hausser en Europe et que les étrangers abondent pour en acheter, alors le Bey fraude la compagnie de la quantité fixée pour son contrat et ne lui en livre que les deux tiers ou les trois quarts. Lorsqu'au contraire le prix des grains tombe dans les ports de la Méditerranée, ce dont il est instruit par ses correspondants et par le peu de navires qui se présentent au port de Bonne, il prétend alors qu'il réserve tout son blé pour la compagnie.

---

1 – AE BIII 322, Traités divers pays D'Europe, "Mémoire sur la compagnie d'Afrique 1791".

إن ما ورد في هذه المذكرة، يبين بكل وضوح حنكة دايات الجزائر في تعاملهم مع الشركات التجارية الأوربية. ففرضهم لسياسة الاحتكار كان الهدف منها حماية إنتاج بلادهم من الاستغلال الأجنبي، وفي نفس الوقت، يفند وجهة نظر القنص الأمريكي شالر، الذي وجه نقدا لاذعا لنظام الاحتكار، واعتبره سببا في تدهور القطاع الزراعي وكل القطاعات الاقتصادية الأخرى. وقد تبين فيما بعد، أنه لما تخلى الحكام عن نظام الاحتكار، أصبحت التجارة الخارجية في يد تجار اليهود والشركات الأوربية، الذين كانوا المستفيدين الرئيسيين من أرباح التجارة الجزائرية الخارجية.

قائمة المصادر والمراجع

1 - الوثائق :

أ - محفوظات المركز الوطني للدراسات التاريخية (الجزائر):

" رسالة الداي حسين إلى السلطان محمود الثاني يخبره فيها بموت علي باشا داي الجزائر"، الوثيقة رقم 34746، السنة 1231هـ.

" رسالة الداي حسين إلى السلطان محمود الثاني حول السفن الجزائرية التي شاركت في حرب اليونان"، الوثيقة رقم 46324، السنة 1240هـ.

" تقرير الحاج عبد الله آغا التشريفات ومبعوث الداي عمر إلى الباب العالي، حول حملة إنجلترا عام 1816م"، الوثيقة رقم 48979، السنة 1231هـ.

" تقرير عمر لطفي محتسب أزمير عن حالة جنود العزاب الذين رجعوا إلى تركيا بعد سقوط الجزائر في يد الفرنسيين"، الوثيقة رقم 22530، السنة 1246 هـ.

" المذكرة التي سلمها السفير الفرنسي في إستانبول إلى المجلس العثماني المنعقد في 2 أوت عام 1830م للنظر في قضية الجزائر"

وثائق عثمانية، " فرمان السلطان العثماني إلى سلطات أزمير"، المجموعة 3207، الوثيقة رقم 29، السنة 1232هـ.

ب - محفوظات المركز الوطني للأرشيف (باريس):

- F12 1848, Rapports des Consuls, " Note sur l'état de santé en Egypte depuis novembre 1812 jusqu'au 26 juillet 1813", par Drovetti vice Consul de France à Alexandrie.

- F12 "Copie du manifeste des marchandises envoyé par D. Thanville, chargé d'affaires à M; le Ministre du commerce", Rapports des Consuls, dossier Alger, Archives Nationales, Paris, France.

- " Rapport de P. Deval, exportation, état des bâtiments sortis du port d'Alger 1816-1817", In Correspondances Consulaires, Alger 1817-1818, T.43, Archives M.R.E. France.

AE BIII 322, " Traités divers pays d'Europe, Mémoire sur la compagnie d'Afrique 1791". Archives nationales, paris France.

ج - محفوظات وزارة العلاقات الخارجية الفرنسية (باريس):

- " Mémoire sur la situation actuelle de la France avec l'empire Ottoman et sur le parti le plus avantageux à retirer de l'occupation d'Alger", par Foucard ancien

Consul de France En Turquie, Paris le 7 novembre 1830, Mémoires et Documents, Algérie 1830, T.6, M.R.E. France.

- " Le Moniteur Universel, mardi 20 Avril 1830", M. et D. Algérie 1825-1830, T.11, M.R.E. France.

- " Proclamation du Gl. De Bourmont aux algériens, 8 juin 1830", M. et D. Algérie 1825-1830, M.R.E., France.

- " Mémoire du Gl. Hulin an X.

- " Mémoire de Boutin 1808".

- " Mémoire de D. Thainville 1809". " M. et D. Algérie 1790-1827, T.11, M.R.E. France.

- " Lettre de Labretonnière au ministre de la marine française, Paris Le 24 avril 1829", M. et D. Algérie 1829-1830, T.4, M.R.E. France.

- " Note pour le conseil du Roi , Paris le 1 décembre 1826", M. et D. Algérie 1825-1830, T.11, M.R.E. France

2 - المصادر والمراجع المطبوعة:

- **ابن أبي شنب، سعد الدين،** " النهضة العربية بالجزائر في النصف الأول من القرن الرابع عشر للهجرة"، في مجلة كلية الآداب، العدد 1، جامعة الجزائر 1964.

- **ابن أبي شنب، محمد،** منتخبات في التأليف والترجمة والتحقيق، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007.

- **ابن حادة، عبد الرحيم**، العثمانيون، المؤسسات والاقتصاد الثقافة، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، الدار البيضاء، المملكة المغربية، 2008.

- **ابن خلدون، عبد الرحمن**، المقدمة، تحقيق درويش الجويدي، المطبعة العصرية، لبنان 2008.

- **ابن خروف، عمار،** العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الجزائر والمغرب في القرن 10هـ/ السادس عشر الميلادي، أ.ط.ن.ت. الجزائر، ج2، 2008.

- **ابن زرفة، محمد المصطفى**، الرحلة القمرية في السيرة المحمدية، مخطوط رقم 2597، ج1، المكتبة الوطنية الجزائرية.

- **ابن مريم، أبو عبد الله محمد**، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، طبعه واعتنى بمراجعته محمد بن شنب، مطبعة الثعالبية، الجزائر 1908.

- **ابن منظور، أبو الفضل**، لسان العرب، المجلد 2، 3، دار الفكر، بيروت 2008.

- **ابن ميمون، محمد**، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تقديم وتعليق محمد بن عبد الكريم، ط1، الجزائر 1972.

- **البخاري، أبو عبد الله**، صحيح البخاري، ترقيم وترتيب محمد فؤاد عبد الجيزة، مصر 2011.

- **بفايفر، سيمون**، مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر، تقديم وتعريب أبو العيد دودو، ش.و.ن.ت. الجزائر 1974.

- **بشار، قويدر، حساني، مختار**، مخطوطات ولاية أدرار، مطبعة عمار قرفي، باتنة 1999.

- **التمقروتي، أبو الحسن علي**، النفحة المسكية في السفارة التركية، تقديم وتعليق سليمان الصيد المحامي، دار أبو سلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس 1988.

- **الجمل، يحيى**، الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية للنشر، بيروت 1969

- **حسين، يوسف**، فهرس لأهم 500 مخطوط من مخطوطات مكتبة زاوية علي بن عمر، طولقة، الجزائر 2005عية والدينية والعائلية)، دار النهضة العربية، ط1، بيروت 2009.

- **الحلاق، حسان**، أصباغ، عباس، المعجم الجامع في المصطلحات العثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية والأيوبية والمملوكية، (المصطلحات الإدارية والعسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية).

- **حمدان بن عثمان خوجة**، المرآة، تعريب محمد العربي الزبيري، ش.و.ن.ت. الجزائر 1982.

- **حمصي، لطيفة**، المجتمع والسلطة القضائية في مدينة الجزائر خلال 1710-1830، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، 2011.

- **حليمي، عبد القادر**، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، دراسة في جغرافية المدن، دار الفكر الإسلامي، الجزائر 1972.

- **خير فارس، محمد**، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، مطابع أليف باء الأديب، دمشق 1969.

- **سعد الله، أبو القاسم**، تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري (16-20م)، 2ج، ج1، ش.و.ن.ت، الجزائر 1981.

- **سعد الله، أبو القاسم**، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، بداية الاحتلال، ط3، ش.و.ن.ت، الجزائر 1982.

- **سعد الله، أبو القاسم**، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ش.و.ن.ت، الجزائر 1983.

- **سعد الله أبو القاسم**، المفتي الجزائري ابن العنابي رائد التجديد الإسلامي 1775-1850م، ش.و.ن.ت. الجزائر 1977.

- **سعيدوني ناصر الدين**، دراسات في الملكية والوقف والجباية الفترة الحديثة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان 2001.

- **سعيدوني، ناصر الدين**، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1792-1830، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985.

- **شالر، وليام**، مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824، تعريب وتعليق وتقديم إسماعيل العربي، ش.و.ن.ت، الجزائر 1982.

- **شدري معمر، رشيدة**، العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر فترة الدايات 1671-1830، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2005-2006.

- **شويتام ،أرزقي**، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519-1830م، دار الكتاب العرب، الجزائر 2009.

- **شويتام، أرزقي**، دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي، الفترة العثمانية 1519-1830م، دار الكتاب العربي، الجزائر 2010.

- **شويتام، أرزقي**، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره، 1800-1830م، دار الكتاب العربي، الجزائر 2011.

- **الراشدي، عبد القادر**، تحفة الإخوان في تحريم الدخان، دراسة وتحقيق عبد الله حمادي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان 1997.

- **زوزو، عبد الحميد**، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007.

- **زيادة، خالد**، اكتشاف التقدم الأوربي، دراسة في المؤثرات الأوربية على العثمانيين في القرن الثامن عشر، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1981.

- **عباس، فرحات،** حرب الجزائر وثورتها، ليل الاستعمار، نقله إلى العربية أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب الأقصى، د.ت.

- **عدي، الهواري،** الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960، ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1983.

- **عفيفي، محمد**، عرب وعثمانيون رؤى مغايرة، ط2، دار الشروق، القاهرة 2008.

- **العربي، إسماعيل،** مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب، المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982.

- **العقاد، صلاح،** المغرب العربي الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، دراسات في تاريخه الحديث ومشاكله المعاصرة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1962.

- **علالي، محمود**، الحركة الإصلاحية في الأغواط، 2008.

- **غطاس، عائشة**، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830، مقاربة اجتماعية واقتصادية، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر 2007.

- **غطاس، عائشة**، أوقاف الحرمين الشريفين، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر 2007.

- **فراد، محمد أرزقي،** المجتمع الزواوي بين العرف والثقافة الإسلامية، رسالة دكتوراه، قسك التاريخ، جامعة الجزائر 2، السنة 2011.

- **فركوس، صالح**، الحاج أحمد باي 1826-1850م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993.

- **قشي، فاطمة الزهراء**، قراءة في حياة صالح باي قسنطينة، المغارب في العهد العثماني، تنسيق عبد الرحمن المودّن، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مطبعة النجاح الجديدة، المملكة المغربية 1995.

- **قشي، فاطمة الزهراء**، الزواج والأسرة في قسنطينة في القرن 18، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007.

- **قنان، جمال**، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر 1988.

- **الورثلاني، حسين**، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، الرحلة الورثلانية، تحقيق محمد بن شنب، مطبعة بيير فونتانا، الجزائر 1908.

- **نور الدين، عبد القادر**، صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، مطبعة البعث، قسنطينة 1965.

- **الناصر، أبو راس**، عجائب الأسفار ولطائف الأخبار، مخطوط رقم 2003، المكتبة الوطنية الجزائرية.

- **مسبيرو، فرنسوا**، سانت أرنو أو الشرف الضائع، دار القصبة للنشر، الجزائر 2005.

- **المنوني، محمد**، تاريخ الوراقة المغربية، صناعة المخطوط المغربي من العصر الوسيط إلى الفترة المعاصرة، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المملكة المغربية 1991.

- **المقري، أحمد**، روضة الآس العاطرة الأنفاس في ذكر من لقيته من أعلام المحضرتين مراكش وفاس، ط2، المطبعة المالكية، الرباط 1982.

- **آل المغيلي الصديق**، حاج أحمد، من أعلام التراث الكنتي المخطوط، الشيخ محمد بن بادي الكنتي، حياته وأثاره، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران 2007.

- **وولف، جون ب.**، الجزائر وأوربا 1500-1830، ترجمة وتعليق أبو القسم سعد الله، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر 2009.

- **الراشدي، أحمد بن سحنون**، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تقديم وتحقيق المهدي البوعبدلي، مطبعة البعث، قسنطينة الجزائر 1973.

- **هلال، عمار**، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995.

- **يحياوي، رحيم**، دراسة مستقبلية، الاستيطان والتوطين، الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين، منشورات باجي مختار، عنابة، الجزائر 2006.

3 - المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

AGERON, R., Les Algériens Musulmans et la France 1871-1919, éd. bouchene, Paris, 2 T., 2005.

BAUD, L., L'Algérie, Artur Bertrand, 2éd., PARIS 1841.

BELHAMISSI, M., Marine et Marins d'Alger 1518-1830, Bib. nationale d'Algérie, 3T., Alger 1996.

BENACHENHOU, A., L'Etat Algérien en 1830, ses institutions sous l'Emir Abdelkader, SNED., Alger, S.D.

BENACHENHOU, A., Formation du sous développement en Algérie, ENC, Alger 1978.

BENBLAL, R., Tlemcen des saints et des savants, éd. Dar eL-Gharb, Oran 2003.

BERBRUGGER, A., Mémoire sur la peste en Algérie, Imp. Royale, 2 T., Paris 1847.

BERNARD, A., L'évolution du nomadisme en Algérie, Lib. A. Jourdan, Alger 1906.

BETHIER, A., L'Algérie et son passé, éd. A.J. Picard, Paris 1951.

BONTEMS, C., Manuel des institutions algériennes de la domination turque en Algérie, éd. CUJAS, Paris 1976.

BOULIFA, A., Le Djurdjura à travers l'histoire, éd. Berti, Alger, S.D.

BOYER, P., La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française, Lib. Hachette, Paris 1963.

CARETTE, E., Du Commerce de l'Algérie avec l'Afrique Centrale et les états Barbaresques, Imp. du Roi, Paris 1844.

CHARLES ROUX, F., France Afrique du nord avant 1830, Les précurseurs de la conquête, Félix Alcan, Paris 1932.

DE CONZALEZ, J., Essai chronologique sur les musulmans célèbres de la ville d'Alger, Imp. V. Pézé, Alger 1886.

DESTRY, S., Histoire d'Alger depuis les temps les plus reculés gusqu'à nos jours, Tours 1845.

DE CRESCENZO, J., Chroniques Tizi-ouzouènnes 1844-1914, éd. Alger 2005.

DE TASSY, L., Histoire du royaume d'Alger, H. De Souzet, Amsterdam 1725.

DEVOULX, A., Tacherifat, recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger, Imp. du gouvernement, Alger 1853.

DEVOULX, A., Les Archives du consulat général de France à Alger, Imp. Marins Olive, Marseille 1863.

DUVAL, J., L'Algérie, Tableau Historique, Descriptif et Statistique, hachette, Paris 1859.

ESQUER, G., Les Commencements d'Empire la prise d'Alger, Lib. la rose, paris 1929.

ESTRHAZY, W., Domination Turque dans l'ancienne régence d'Alger, Lib. Charles Gosselin, Paris 1840.

ESTRHAZY, W., Notice Historique sur le Makhzen d'Oran, Perrier, Oran 1849.

GAFFAREL, P., L'Algérie, Histoire, Conquête et colonisation, Lib. de Firman Didot et Cie, Paris 1883.

GARROT, H., Histoire générale de l'Algérie, Imp. crescenzo, Alger 1910.

HABART, M., Histoire d'un parjure, éd. Minuit, Paris 1960.

JUCHEREAU, DE S.D., Considérations Statistiques, Historiques, Militaires et politiques sur la régence d'Alger, De Lannay Lib., Paris 1831.

JULIEN, C.A., Histoire de l'Algérie contemporaine, la Conquête et les débuts de la colonisation 1827-1871, PUF, France 1964.

KADDACHE, M., L'Algérie durant la période Ottomane, OPU., Alger 1991.

KLEIN, H., Feuilles d'El-Djazeair, éd. du Tell, Blida, Algérie, 2T., 2003.

LAHOUEL, B., " Politique Coloniale Identité nationale en Algérie 1830-1939", In R.H.M.C., N° 49-50, Tunis, Juin 1988.

LESPES, R., Alger étude géographie et d'histoire urbaines, Lib. Alcan, Paris 1930.

MARCHIKA, J., La peste en Afrique septentrionale, Histoire de la peste en Algérie de 1363 à 1830, Alger 1927.

MERCIER, E., Histoire de l'Afrique septentrionale (Béribérie) depuis les temps reculés jusqu'à la conquête française 1830, E. Leroux, Paris 1897.

PANANTI, Relation d'un séjour à Alger, Trad. de l'Anglais par M. Blaquière, Paris 1820.

PEAN, P., Main Basse sur Alger, Enquête sur un pillage juillet 1830, Chihab édition, Alger 2004.

PLANTET, E., Correspondances des Deys d'Alger avec la cour de France 1579-1833, éd. Bouslama, Tunis 2 T., 1981.

RINN, L., Le Royaume d'Alger sous le dernier Dey, Grand Alger Livres éd. Alger 2005.

ROZET, M., Voyage dans la régence d'Alger ou Description du pays occupé par l'armée française en Afrique, A. Bertrand, éd.?, 3 T., Paris 1830.

ROZET, M; ET CARETTE, E., Algérie états tripolitains, éd. Bouslama, Tunis 1980.

SAGANE, J., L'Algérie pastorale, ses origines, sa formation, son passé, son avenir, Imp. Fontana, Alger 1950.

SAIDOUNI, N.ED., L'Algérois rural à la fin de l'époque ottomane 1791-1830, Dar el-Gharb el- Islami, Beyrouth 2001.

SHAW, T., Voyage dans la régence d'Alger, Trad. de l'anglais par J. Mac Carthy, éd. Bouslama, 2éd., Tunis 1980.

TURIN, Y., La Commune d'Alger et ses écoles en 1871, un problème de la laïcité coloniale, Extrait des cahiers d'Histoire, Lyon.

VALENSI, L., Le Maghreb avant la prise d'Alger 1790-1830, Flammarion, Paris 1969.

VALLIERE, J.A., Mémoire sur la forme du gouvernement d'Alger et sur les mœurs et facultés qui habitent le Royaume, Pub. par l. Chaillou sous le titre Alger 1781, IPC, France 1979.

VATIN, J.C., L'Algérie politique, histoire et société, presse de la fondation politique, Pa ris 1983.

VAYSSETES, E., Histoire de Constantine sous la domination turque 1515 à 1847, Présentation de W. Siari Tengour, éd. Bouchene, Paris 2002.

VENTURE DE PARADIS, J. M., Tunis et Alger au XVIIIe. siècle, éd. Sindbad, Paris 1983.

WASSMANN, N., Les Janissaires, Thèse de doctorat, Université de Paris 1938.

4- المجلات باللغة العربية:

- **بالحميسي، مولاي،** " سياسة الضرائب بالجزائر في أواخر العهد العثماني"، في أعمال الملتقى الثالث لتاريخ وحضارة المغرب، ج1، منشورات ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983.

- **بالحميسي، مولاي،** " الوزير الزياني في الجزائر العاصمة، ووصفه للجامع الجديد"، في مجلة الأصالة، العدد 24، الجزائر 1975.

- **ابن خروف، عمار،** " العلاقات السياسية بين الجزائر وتونس"، في مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 2، جامعة الجزائر، 2002.

- **بوحشوش، نعيمة،** " مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم بمدينة الجزائر"، الدولة الجزائرية الحديثة

ومؤسساتها، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر 2007.

- **بوعزيز، يحيى،** " ماضي مدينة وهران وأمجادها التاريخية"، في مجلة الثقافة، العدد 52، الجزائر 1979.

- **التميمي، عبد الجليل،** " من أجل كتابة الجامع الأعظم بمدينة الجزائر"، في المجلة التاريخية المغربية، العدد 19، تونس 1980.

التميمي، عبد الجليل، " رسالة أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان العثماني 1519م"، في المجلة التاريخية المغربية، العدد 5، تونس 1976.

- **حماش، خليفة،** " تجنيد المتطوعين للجيش الجزائري في أقاليم الدولة العثمانية في أواخر العهد العثماني"، في مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر، العدد 2، قسنطينة 2003.

- **زهرة، زكية،** " المؤسسة التعليمية بمدينة الجزائر أثناء الفترة العثمانية، دراسة حول الدور التعليمي للمساجد والزوايا والمدارس والكتاتيب"، المؤتمر الدولي حول العلم والمعرفة في العالم العثماني، أبريل 1999، إستانبول.

- **زهرة، زكية،** أوقاف مؤسسة سبل الخيرات، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر 2007.

فركوس، صالح، " الباي محمد الكبير وبعث الحركة الثقافية ببايلك الغرب الجزائري"، في مجلة الثقافة، العدد 71، الجزائر 1982.

- **سعد الله، أبو القاسم،** " مدارس الثقافية العربية في المغرب العربي 1830-1954، دراسة مركزة على الجزائر"، في مجلة الثقافة، العدد 79، الجزائر 1984.

- **سعد الله، أبو القاسم،** " تيارات اليقظة والإصلاح في المغرب العربي 1830-1956"، في مجلة المصادر، العدد 8، الجزائر 2003,

- **سعيدوني، ناصر الدين،** " ملكية الأراضي بالجزائر أواخر العهد العثماني وتأثيرها على البنية الاجتماعية بالريف"، أعمال ملتقى الثالث لتاريخ وحضارة المغرب، ج1، منشورات ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983.

- **سعيدوني، ناصر الدين،** " الأحوال الصحية والوضع الديموغرافي بالجزائر أثناء العهد التركي"، في مجلة الثقافة، تصدر عن وزارة الثقافة، العدد 92، الجزائر 1982.

- **سي يوسف، محمد،** " التعليم في بلاد زواوة بأيالة الجزائر خلال العهد العثماني"، في المجلة التاريخية المغربية، العدد 12، تونس 1990.

- **شويتام، أرزقي،** " دور القوى المحلية في في ظل الحكم العثماني في الجزائر 1519-1830م"، في أعمال الملتقي حول الممالك الأمازيغية في الفترة الإسلامية، بسكرة 1-2 ديسمبر 2010.

- **العقاد، صلاح،** " الأحوال الاجتماعية والنظم الإدارية في الجزائر قبيل الغزو الفرنسي"، في المجلة التاريخية المصرية، المجلد 12، القاهرة 1964-65.

- **غطاس، عائشة،** " إسهام المرأة في الأوقاف في مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني"، في المجلة التاريخية المغربية، العدد 85-86، تونس 1997.

- **صاري، جلالي**، "مخطوطات قسنطينة ومصيرها بعد سقوط المدينة في سنة 1837"، في مجلة الثقافة، العدد 80، الجزائر 1984.

- **هلايلي، حنفي،** " منطقة سيدي بلعباس ومكانتها في سياسة فرنسا الاستعمارية 1842-1954 "، في مجلة المصادر، الجزائر2003.

5 - الدوريات PERIODIQUES

AUMERAT, " L'instruction des indigènes en Algérie", In Revue internationale de l'enseignement, N°6, Paris 1883.

ARNAUD, L.," Histoire des Ouled Nail suite à celle des Sahari", In R.A. N°4, Alger 1872.

BASSET, R., " M'lange, Rapport sur l'activité scientifique de France en Algérie dans l'Afrique du Nord depuis 1830", In Journal Asiatique, N°15, Paris 1929.

BODIN, M., " Notes et Questions sur sidi Ahmed Ben Youcef", in R.A. N066, Alger 1925.

BODIN, M.," Notes sur sidi M'hamed Ben Chaa", In Bulletin de la société de Géographie et d'archéologie d'Oran.

BOYER, P., " Contribution à l'étude de la politique religieuse des turcs dans la

régence d'Alger", In R.O.M.M., N°1., Aix, France 1966.

BOYER, P., " Le problème Kouloughli dans la régence d'Alger", In R.O.M.M., N° spécial, Aix, France 1970.

COLOMBE, M., " Contribution à l'étude du recrutement de l'Odjaq d'Alger dans les dernières années de la régence d'Alger", In R.A. N°86-87, Alger 1942-43.

DEVOULX, A., " Ahad Aman ou règlement politique et militaire", Texte turc, traduit par Mohammed Ben Mustapha, In R.A. N° 4, Alger 1858-59.

DEVOULX, A., " La Marine de la régence d'Alger", In R.A. N° 13, Alger 1869.

DEVOULX, A., " Registre des prises maritimes", In R.A. N°17, Alger 1872.

DEVOULX, A., " Recherches sur la coopération de la régence d'Alger à la guerre de l'indépendance Grecque", In R.A. N°7, Alger 1856-57.

EMERIT, M., " Les Tribus privilégiées en Algérie dans la première moitié du XIXe. siècle", In Annales économies, sociétés, civilisations, N°1, année 1966.

EMERIT, M., " les liaisons terrestres entre le Soudan et l'Afrique du nord au XVIIIe. Siècle", In Extrait des travaux de l'institut de recherches sahariennes, T.XI, Alger 1954.

EMERIT, M., " L'Essai d'une marine marchande barbaresque au XVIIIe. siècle", In C.T., N°11, Tunis 1955.

EMERIT, M., " L'état intellectuel et moral de l'Algérie en 1830", In R.H.M.C., T.1, Paris Juillet-Août 1954.

FEDDERMANN, H. ET AUCAPITAIN, H., " Notices sur l'histoire de l'administration du Beylik de Titteri", In R.A. N°9, Alger 1865.

FERAUD, L., " L'exploitation de la Karasta", In R.A. N°12, Alger 1868.

FERAUD, L., " Ain Beïda province de Constantine", In R.A. N°16, Alger 1872.

FONCIN, P., " Le Bureau du Bienfaisance Musulman", In R.A; Alger 1899.

GORGUOS, " Notice sur le Bey D'Oran Mohamed El-Kebir", In R.A. N°1, Alger 1856-57.

GUIN, M., " Notes historiques sur les Adaoura", In R.A. N°17, Alger 1873.

HODAS, O., " Notice sur un document arabe inédit", in Revue des mémoires orientaux, Imp. nationale, Paris.

JULIENNE, M., " Les Rir'a de la subdivision de Miliana", in R.A. N°1, Alger 1856.

RAYMOND, M., " L'élargissement des droits politiques des indigènes, ses conséquences en Kabylie", In R.A. N°68, Alger 1927.

ROBIN, J.N., " Note sur l'organisation militaire et administrative des turcs dans la Grande Kabylie", In R.A. N°17, Alger 1873.

فهرس الموضوعات

المختصرات: 11

مقدمة: 13

الفصل الأول : الأوضاع السياسية والعوامل المؤثرة فيها 17

1 - العوامل الداخلية: 19

2- العوامل الخارجية: 33

الفصل الثاني : القدرات العسكرية: 37

1 - الجيش البري وعوامل ضعفه: 39

2 - البحرية الجزائرية وعوامل تدهورها: 47

الفصل الثالث: علاقات الحكام بالمحكومين: 57

1- عامل الضرائب في تحديد طبيعة العلاقات: 59

2 -علاقات الإدارة بسكان المدن: 66

3 - علاقات الإدارة بسكان الأرياف: 69

4- ظاهرة استمرار الحكم العثماني: 82

الفصل الرابع : القدرات الاقتصادية: 89

1 - القدرات الفلاحية: 92

2 - القدرات الصناعية: 97
3 - القدرات التجارية: 101
الفصل الخامس : الأوضاع الاجتماعية: 115
1 - النمو الديموغرافي والعوامل المؤثرة فيه: 117
2 - الأوضاع الصحية: 124
3 - الأزمات الاجتماعية: 132
الفصل السادس : الحياة الثقافية: 137
1 - التعليم ومراكزه: 139
2 - واقع الكتب والمكتبات: 179
3 - الخصائص العامة للإنتاج الثقافي: 187
4- هجرة العلماء وتأثيراتها على الوضع الثقافي: 191
5- دور ظاهرة التصوف في الثقافة: 200
6 - ملامح الاحتلال الفرنسي في المجال الثقافي: 208
الفصل السابع : الجزائريون في مواجهة الحملة الفرنسية: 223
1 - ظروف الأزمة الفرنسية الجزائرية: 223
2 - أسباب فشل الجزائريين في التصدي للحملة الفرنسية: 226

3 - نتائج الحملة الفرنسية: 236

الخاتمة: 251

الملاحق: 255

قائمة المصادر والمراجع: 267

فهرس الموضوعات: 294